Formatted: Complex Script Font: +Body CS (Arial)

وزارة شؤون المرأة

تقرير بيجين 25+

التقرير الوطني لدولة فلسطين

نيسان 2019

الإدارة العامة للتخطيط والسياسات

وزارة شؤون المرأة

بالشراكة مع الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة

مقدمة:

يعتبر تقرير بيجين +25 أحد التقارير التي تصدر عن الامم المتحدة لمراقبة تعزيز المساواة بين الجنسين في دول العالم، وهي تعتمد بالاساس على اعلان منهاج عمل بيجين الذي انعقد في العام 1995 بمشاركة هيئة واسعة من القيادات والحركة النسوية من جميع انحاء العالم، واعتمد الاعلان مجموعة من الاجراءات المطلوب تنفيذها من قبل المؤسسات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية لجسر الفجوة بين الجنسين.

يركز تقرير بيجين بالاساس على الاجراءات التي اتخذتها الدولة نحو المساواة بين الجنسين، وتلك الاجراءات تتعلق بالسياسات، والتشريعات، والقوانين، والقرارات، وبناء القدرات، ورفع الوعي، والتثقيف، وتقديم الخدمات، ويبرز أهم الانجازات والمعيقات، والتحديات على صعيد تلك الاجراءات التي تحققت أوحالت دون التحقق نحو تعزيز المساواة بين الجنسن.

يتم اعداد تقرير بيجين كل خمسة سنوات باعلان من الأمين العام للأمم المتحدة، ويستند تقرير الأمين العام بشكل اساسي على دعوة كافة الاطراف الدولية والمنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا (الاسكوا) لتقديم الدعم والمساندة لكافة الدول لاعداد تقاريرها الخاصة ورفعها للجهات المختصة.

منهجية اعداد تقرير بيجين 25+:

وحيث أن فلسطين هي من الدول الأعضاء في منظمة الاسكوا فقد تم دعوتها عبر وزارة شؤون المرأة لتمثيلها لاجتماع تشاوري في يناير 2019 للتعرف على المنهجية الدولية الموحدة لكتابة التقرير، والتعرف على الملاحظات على التقارير السابقة والعمل على تجنبها، وبعد التعرف على المنهجية عملت وزارة شؤون المرأة على الاعلان عن البدء في كتابة تقرير بيجين من خلال ارسال مذكرات رسمية من معالي الوزيرة الى كافة الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني وخاصة النسوية، وذلك للحصول على كافة المعلومات الاجرائية التي تم تنفيذها في فترة خمسة سنوات 2014-2018 وساهمت في تعزيز المساواة بين الجنسن.

وبما أن تقرير بيجين هو تقرير وطني بالدرجة الأولى يسعى الى التعرف على كافة الاجراءات من كافة الاطراف فقد تم عقد اجتماع مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة بصفتها المنظمة التي تعمل على قضايا المرأة بصفة دولية، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بصفته الراعي للمؤسسات النسوية داخل الوطن وخارجه، وقد تم الاتفاق على أهمية تنسيق الجهود للخروج بتقرير وطني موحد يعكس دولة فلسطين. وحيث أنه تم الحصول على كافة المعلومات والاجراءات موثقة من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، فقد تم عقد ورشة عمل لنقاش مسودة التقرير بصورته الختامية للتأكيد على ما تم توثيقه، ومن ثم جرى تعديل كافة المعلومات وفق ورشة العمل.

إن المعلومات الواردة في هذا التقرير هي معلومات تم الحصول عليها بشكل رسمي من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وهي معلومات تعبر عن جهود المؤسسات نحو تعزيز المساواة بين الجنسين، وكافة الارقام الواردة والمذكورة موثقة لدى وزارة شؤون المرأة بتقارير وروابط رسمية معتمدة من الوزراء ورؤساء المؤسسات، حيث تم تنظيم وترتيب الكم الضخم من المعلومات في محاور وعناوين منهجية التقرير الدولي حتى يسهل عملية المقارنة بين الدول أولاً، ويسهل كتابة التقرير الدولي النهائي ثانياً، ولضمان أن يتم ما قامت به فلسطين في التقرير الاقليمي، والدولي.

السياق السياسي للمجتمع الفلسطيني

يأتي اعداد تقرير بيجين +25 في ظل تداعيات سياسية واقتصادية خطيرة تعصف بالشعب الفلسطيني وتهدد مستقبل دولته، وتاريخه الحضاري والنضالي، وتعمل على خنق الشعب الفلسطيني في كنتونات وعشوائيات منفصلة ومنعزلة، وتساهم الولايات المتحدة الامريكية في ذلك من خلال ما تقوم به من اجراءات عدائية تتمثل بصفقة القرن التى ستفقد الشعب الفلسطينى حقوقه التاريخية التى كفلته له كل الشرائع السماوية والدنيوية، وهنا لا بد من التأكيد أن موقف الولايات المتحدة الامريكية اتجاه الشعب الفلسطيني موقفاً يضرب بعرض الحائط لكل عمليات التنمية المستدامة لتعزيز المساواة بين الجنسين، لا بل ويحارب ذلك التوجه نحو التحرر والانعتاق من الاحتلال والاستعمار، ويحشد كل دول العالم بكافة قوامها وامكانتها ضد شعب اعزل لا يتجاوز عدد سكانه خمسة ملايين نسمة.

إننا ومن خلال هذا التقرير نؤكد بأننا فى دولة فلسطين وكحركة نسوية ممثلة نرفض كافة الاجراءات العدائية اتجاه الشعب الفلسطينى ونرفض أي موقف لأي دولة في العالم يتعدى على حقوقنا وينتهك كرامتنا ولا يحترم وجودنا، ونخص بالذكر نقل السفارات الممثلة في دولة الاحتلال الى العاصمة الفلسطينية القدس، أو الغاء حق العودة وعدم حماية اللاجئين الفلسطينيين، ونتعهد بأننا لا نكل أو نمل في مقاومة اية اجراء أو تهديد يتجاوز حقوقنا وتاريخنا مهما بلغت التضحيات حتى قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

تعاني النساء الفلسطينيات من السياسات الاستعمارية لدولة الاحتلال فهن يتعرضن لعنف متواصل بدءا من القتل ، الى الاصابة والاعتقال وهدم البيوت ، مصادرة الاراضي ، تحطيم الممتلكات ، الاستيلاء على بيوتهن بالقوة واجبارهم على تركها بالاكراه ، استخدام القوة في استهداف المتظاهرات والمتظاهرين في قطاع غزة مما ادى الى استشهاد اربع نساء واصابة 755 امراة واعاقة 291 ، في قطاع غزة خلال عام من مسيرات العودة، عدا عن مئات الشهداء والمصابين من الاطفال والشباب الذكور.في ليلة 12 أكتوبر / تشرين الأول عام 2018 ، كانت عائشة الرابي، في الأربعينات من عمرها ، تستقل سيارة عائلتها جالسة بجوار زوجها وابنتيها نائمتين استشهدت بعد ان تعرضت سيارتها لوابل من الحجارة من قبل مجموعة من المستوطنين في طريق عودتها ال مدينة نابلس .فيما فجرت قوات الاحتلال وهدمت منزل عائلة ابوحميد في مخيم الامعري والذي جعل الوالدة ام ناصر بلا جدران تحميها من الرياح العاتية . وفي 29-1-2019 اعلن رئيس حكومة الاحتلال انهاء مهمة التواجد الدولي المؤقت في مدينة الخليل لناحية زيادة جرائم الاحتلال ومستوطنيه، ان انهاء عمل البعثة يعطي الضوء الاخضر للمستوطنين لممارسة هجماتهم الارهابية ضد المدنيين العزل .

كما أن سياسات لم الشمل وسحب الهويات المقدسية والتي يفقد فيها المقدسيون والمقدسيات حقهم في بناء عائلة والحفاظ على الروابط الاسرية والاجتماعية والثقافية، وحرمانهم واولادهم من التأمينات الصحية والاجتماعية، وفقدانهم لحرية الحركة وغياب الشعور بالأمان، بالاضافة الى فرض الاقامات الجبرية على الاطفال واعتقال القصر وشرعنة الاستيطان واستمرار الحصار على قطاع غزة وتباطئ اعادة الاعمار وحرمان الشعب الفلسطيني من حرية الحركة وهجمات المستوطنين على المدنيين العزل والتي كان آخرها استشهاد المواطن حمدي النعسان برصاص المستوطنين واصابة اكثر من 30 فلسطينيا واستشهاد ايمن حامد في قرية سلواد واستشهاد الفتاة سماح مبارك (16) عاما فيما زالت 54 امرأة معتقلة في سجون الاحتلال تتعرض للتفتيش العاري وللاذلال بين مراكز التوقيف والمعتقلات وتحرم من الرعاية الصحة وابسط حاجاتهم الانسانية .بالاضافة الى التصعيد الخطير بحق الاسرى في سجون الاحتلال واستمرار الاعتداءات بحقهم وخاصة في معتقلي عوفر وريمون .
إننا ومن خلال هذا التقرير نؤكد تأكيد قاطع بأن الانتهاكات والاعتداءات الاسرائيلية تشكل معيقاً حقيقياً للتقدم نحو تعزيز المساواة بين الجنسين، فهي ليس فقط تعيق اي تقدم بل تمنع، وتدمر اي تقدم في سبيل بقاء افراد المجتمع الفلسطيني تابعين لدولة الاحتلال اقتصادياً، وسياسياً. وعليه فإنه لا بد من اصدار دولي يؤكد على فرضية أنه لا تنمية في ظل الاحتلال ومن الواجب على دول العالم دعم اية دولة ترزخ تحت الاحتلال.

محتويات التقرير:

يحتوي التقرير على اربعة اقسام رئيسية، الأول يناقش الأولويات، والانجازات، والثاني يناقش الاجراءات على صعيد التقدم على الاثني عشر مجالا الحاسمة لبيجين، من خلال ستة ابعاد، والقسم الثالث يناقش الآليات الوطنية للمرأة المعنية بالمساواة بين الجنسين، والقسم الرابع يناقش البيانات والإحصاءات وعلاقتها بالتقدم نحو تعزيز المساواة بين الجنسين، وفيما يلي تفصيل لكل قسم بالتفصيل.

القسم الأول: الأولويات والإنجازات والتحديات والعوائق

يتضمن هذا القسم الانجازات التي تم تحقيقها على مستوى الدولة بشكل عام ولها علاقة بكل من حياة الرجال والنساء، كما يبين الأولويات الوطنية لخمسة سنوات سابقة، واخرى لاحقة، مع توضيح كافة المعيقات والتحديات التي تواجهها الدولة، وخاصة الانتهاكات والاعتداءات الاسرائيلية.

1. الانجازات:

حققت فلسطين مجموعة من الانجازات نحو المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات والفئات الضعيفة، وتتعلق الانجازات التي حققتها الدولة على هذا الصعيد بالقوانين والتشريعات، والسياسات، واعتماد الانظمة المختلفة، والتوقيع على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وفيما يلي تفصيل لذلك:

أولاً: على مستوى القوانين والتشريعات ذات علاقة بتعزيز المساواة بين الجنسين (اصدار 36 قانون):

اصدر الرئيس محمود عباس "ابو مازن" وبتنسيب من مجلس الوزراء 36 قرار بقانون له علاقة بالنوع الاجتماعي وذلك عن الفترة 2014-2018، حيث أنه في العام 2014 تم اصدار ونشر 5 قرارات بقانون تتعلق بالعقوبات والفساد، و جاء في القرار بقانون رقم (1) لسنة 2014 يعدل نص المادة (98) من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960م وتعديلاته، ليصبح على النحو التالي " :يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بثورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة أتاه المجني عليه، ولا يستفيد فاعل الجريمة من هذا العذر المخفف إذا وقع الفعل على أنثى بدواعي الشرف" حيث تم تعديل المادة (99) المتعلقة بأسباب التخفيف لعدم تطبيق هذه المادة بخصوص الجنايات الواقعة على النساء والفتيات الواردة في قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960.، 2018، إلغاء المادة (308) بخصوص وقف الملاحقة ووقف تنفيذ الحكم في حال تم إبرام عقد زواج ما بين الجاني والضحية عند ارتكاب إحدى الجرائم الجنسية الواردة في المواد من (292-307) في قانون العقوبات الساري في الضفة، لواردة في قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960.
كما تم تشكيل محكمة مختصة في جرائم الفساد وفق القرار بقانون رقم (13) لعام 2014 والذي ينص على تعدل الفقرة)1)من المادة)16)من قانون مكافحة الفساد المعدل، لتصبح على النحو التالي " :بقرار من مجلس القضاء الأعلى بناءً على طلب من رئيس الهيئة تشكل هيئة محكمة مختصة بالنظر في قضايا جرائم الفساد أينما وقعت، وتنعقد برئاسة قاض بدرجة رئيس محكمة بداية أو قاض متراساً لها بقرار من مجلس القضاء الأعلى أو منتدباً لرئاستها من بين قضاة محكمة الاستئناف، وعضوية قاضيين لا تقل درجتيهما عن درجة قاضي محكمة بداية." في العام 2015 تم اصدار خمسة قرارات بقوانين ذات علاقة بالنوع الاجتماعي تتعلق بصندوق النفقة، وأموال اليتامى، والمخدرات والمؤثرات العقلية. وبموجب القرار بقانون رقم (7) 2015 تم انشاء مؤسسة تعنى بإدارة وتنمية أموال اليتامى.
وفي العام 2016 تم اصدار 8 قرارات بقوانين تتعلق بحماية الأحداث، وبشأن صندوق وتطوير اقراض الهيئات المحلية، والهيئات المحلية، وتأسيس المعهد الفلسطيني للصحة العامة، والضمان الاجتماعي.
وفي العام 2017 تم اصدار 10 قرارات بقوانين تتعلق بالتربية والتعليم، وبشأن تنظيم نقل وزراعة الأعضاء البشرية، والتقاعد المبكر للموظفين.وفي العام 2018 تم اصدار 10 قرارات بقوانين تتعلق بالزراعة، والتراث الثقافي المادي، والصحة العامة والسلامة الطبية، والتقاعد العام، والتأمين.

ثانياً: على مستوى الأنظمة ذات علاقة بتعزيز المساواة بين الجنسين (اصدار 12 نظام):
بلغ عدد الأنظمة التي تم المصادقة عليها من مجلس الوزراء وذات علاقة بالنوع الاجتماعي 12 نظام في الفترة من 2014-2018 بحيث صدر في العام 2014 نظام لاعفاء الأسرى المحررين من رسوم التعليم المدرسي والجامعي الحكومي، والتأمين الصحي والدورات التأهيلية، في العام 2017 تم اصدار نظامين الأول للمجلس الوطني للطفل، والثاني النظام المالي لهيئة التقاعد الفلسطينية، وفي العام 2018 تم اصدار سبعة أنظمة تتعلق بنظام لصندوق الانجاز والتميز لدعم التعليم، والنظام المالي لصمود المقدسيين، ونظام رسوم هيئة العمل التعاوني، ونظام بشأن التمويل والاقراض الخاصة بالمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، ونظام المشاتل الزراعية، ونظام المخصبات الزراعية، ونظام رؤساء واعضاء الهيئات المحلية، ونظام الاجازات بدون راتب لأغراض التقاعد.

ثالثاً: على مستوى قرارات مجلس الوزراء لتعزيز المساواة بين الجنسين (اصدار 17 قرار):

بلغ عدد القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء للفترة 2015-2018 وذات علاقة بالنوع الاجتماعي 17 قرار في مجالات اقتصادية، واجتماعية، حيث اصدر مجلس الوزراء في العام 2015 اربعة قرارت تتعلق: بالمصادقة على وثيقة الاطار الوطني لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325، وإنشاء لجنة توجيهية لمراكز تمكين النساء "تواصل" العاملة في المحافظات، ودفع بدل ايجار سنوي لعدد من المؤسسات النسوية.
وفي العام 2016 اصدر مجلس الوزراء قرارين حول: منح مالية لاحدى المؤسسات العاملة في مجال المرأة، تطوير عمل اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة لتطبيق الخطة الاستراتيجية لمناهضة العنف بفاعلية.
وفي العام 2017 اصدر المجلس اربع قرارات تتعلق، بدفع الايجار الشهري لعدد من المؤسسات النسوية العاملة في الاراضي الفلسطينية، والثاني قرار بصرف مبلغ مالي لمؤسسات ذوي الاعاقة، والثالث الموافقة لبعض المؤسسات لتلقي تمويل خارجي، وتشكيل لجنة دائمة لرصد حالات العنف ضد المرأة.

وفي العام 2018 اصدر المجلس 9 قرارت تتعلق بتخصيص مساعدات مالية ل 21 مؤسسة وجمعية خيرية نسوية في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وقراراً يقضي باعتبار الثامن من آذار عطلة رسمية، وقراراً بتخصيص مساعدة مالية لمؤسسة نسوية، قرار بتخصيص قطعة أرض لإنشاء مركز فلسطين لتمكين المرأة (تراث)، قرار بحق الأم في اصدار جواز سفر وفتح حسابات مصرفية لأبنائها القاصرين،وحق نقل الأم لأبنها من مدرسة لمدرسة،و قراراً بتشكيل لجنة فنية لمراجعة منظومة التشريعات الناظمة للأحوال الشخصية والمدنية، قراراً بمذكرة التفاهم والتعاون مع تركيا في مجال المرأة، قراراً باحالة مشروع قانون حماية الأسرة من العنف الى فخامة الرئيس للمصادقة عليه واصداره حسب الاصول، قرار بدعم مراكز حماية النساء في محافظة نابلس واريحا بمبلغ 150 الف يورو.
وعلى مستوى قرارات الوزراء على مستوى قرارات الوزراء لتعزيز المساواة بين الجنسين (اصدار 17 قرار): تم إصدار قرار من قبل وزير الصحة يتضمن إعفاء النساء "المعنفات" من رسوم التقارير الطبية من المستشفيات الحكومية في العام 2017.، وإصدار قرار من قبل رئيس سلطة الأراضي في 2017/3/27 الذي بموجبه تم اعتماد شهادة المرأة في إجراءات ومعاملات البيع لدى سلطة الأراضي.

رابعاً: على مستوى اللجان الحكومية التي تم تشكيلها المستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي (13 لجنة) في الفترة 2014-2018
بلغ عدد اللجان الحكومية التي تم تشكيها في هذه الفترة 253 لجنة يتابع اعمال السكرتاريا 60 موظف من الامانة العامة لمجلس الوزارء وتشكل النساء منهم 46.5%. في حين بلغت عدد اللجان الحساسة للنوع الاجتماعي 13 لجنة بنسبة 5% من مجموع اللجان، فيما بلغ عدد اللجان التي تترأسها إمرأة 34 لجنة بنسبة 13.5%، واللجان التي تم تشكيلها وذات حساسية للنوع الاجتماعي هي:

1. اللجنة الاجتماعية الوزارية الدائمة
2. اللجنة الفنية المنبثقة عن اللجنة الاجتماعية الوزارية الدائمة
3. لجنة مواءمة التشريعات المعمول بها في فلسطين بالمعاهدات والمواثيق الدولية.
4. لجنة لدراسة مطالب ذوي الإعاقة بشأن الحقوق الصحية
5. لجنة جمعية بيت الرجاء للمكفوفين- بيت لحم
6. اللجنة القانونية لإعداد مشروع قانون حماية الأسرة من العنف
7. اللجنة الوزارية لدراسة الخطة الاستراتيجية لمواجهة الفقر والبطالة في فلسطين
8. اللجنة الدائمة للإشراف والمتابعة لرصد العنف الموجه ضد المرأة
9. اللجنة الخاصة لإعداد برنامج وطني لمرضى التوحد والطلاب ذوي الإحتياجات الخاصة
10. اللجنة التوجيهية للبوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية
11. الفريق الوطني لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م
12. اللجنة التوجيهية لمراكز تمكين النساء "تواصل"
13. ~~12.~~ اللجنة الوطنية للقرار 1325
14. ~~13.~~ اللجنة الوطنية للسكان

خامساً: الانضمام للاتفاقيات الدولية، حيث انضمت فلسطين من خلال وزارة الخارجية الى عدد من الاتفاقيات (19 اتفاقية وبروتوكول) ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي وتؤثر بشكل كبير على تعزيز المساواة بين الجنسين، وهذا الاتفاقيات هي:

1)اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"؛ والبروتوكول الملحق بها،2) واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة؛ 3)والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ 4)العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ 5)اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ 6)اتفاقية حقوق الطفل؛7) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ 8)اتفاقية مناهضة التعذيب. 9)اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،10) المعاهدة الدولية لمنع الاتجار بالرقيق الأبيض، 11)المعاهدة الدولية لمنع الاتجار بالنساء والأولاد،12) والمصادقة على البروتوكول المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛13) والبروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛ 14)و الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق؛15) والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لإلغاء عقوبة الاعدام،16) البروتوكول الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب لسنة 2002، 17)بتاريخ 15 تشرين ثاني/نوفمبر 2018، قام سيادة الرئيس محمود عباس بالتوقيع على صكوك الانضمام للبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية سيداو، 18)اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة،19) واتفاقية الرضا بالزواج وسن الزواج، وتقوم وزراة الخارجية والمغتربين بمتابعة اتخاذ الاجراءات المناسبة لاستكمال اجراءات الانضمام لهذه الاتفاقيات.

سادساً: مأسسة قضايا النوع الاجتماعي، ومن ابرز ما تم تحقيقه في هذه المأسسة:

استكمال انشاء وتعزيز وحدات النوع الاجتماعي حيث تم تثبيت الوصف الوظيفي لعمل الوحدات من خلال ديوان الموظفين العام، وانشاء ثلاث وحدات جدد. كما تم بناء فريق فني مكون من وزارة شؤون المرأة ووزارة المالية ومجلس الوزراء لقيادة عملية استجابة موازنة الدولة لقضايا النوع الاجتماعي، كما تم تعزيز عمل وزارة شؤون المرأة بنظام للمتابعة والتقييم، اضافة للموافقة على تشكيل مجموعات متخصصة بالنوع الاجتماعي في منتدى المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني والمعروف "باللاكس"، كما تم العمل على ادماج قضايا النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات الوطنية. وإنشأت وزارة شؤون المرأة في العام 2017 مرصداً وطنياً لرصد حالات العنف ضد المرأة والذي يتكون من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، وتعمل على مأسسة التكلفة الاقتصادية لحالات العنف ضد المرأة، كما مأسسة الوزارة نظام التحويل الوطني وعملت على تطويره، وعملت على مأسسة الشبكة الاعلامية تحت عنوان "شبكتنا لتعزيز المساواة"، كما عملت الوزارة على مأسسة فريق وطني لقيادة الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين 2017-2022، ومأسسة فريق فني وطني لقيادة الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة 2030.

2. التحديات:

أما التحديات والعوائق التي واجهتها المؤسسات العاملة على تعزيز المساواة بين الجنسين، فيمكن تفصيلها على النحو التالي:

تراجع الدعم للقضية الفلسطينية، تباطؤ في تنفيذ الخطة بسبب الأوضاع السياسية الصعبة التي رافقت إعلان ترامب القدس عاصمة لدولة الاحتلال وما رافق ذلك من أوضاع صعبة رافقت هذا القرار والتي أثرت على العمل الرسمي برمته، إن المرأة غير ممثلة على قدم المساواة مع الرجل، حيث لا يزال الرجل يسيطر على معظم مناصب القرار فنسبة وجود النساء في هذه المناصب ضئيلة كما في لجان المصالحة أو الأحزاب، الاحتلال الإسرائيلي، إن ما يزيد من حرمان المرأة الفلسطينية من ممارسة حقوقها هو الاحتلال العسكري، فممارسات الاحتلال كحواجز التفتيش ومنع التجول وإغلاق المعابر والجدار العازل، كل هذه الأمور تؤثر سلبا على حقوق وكرامة المرأة الفلسطينية خاصة في ما يتعلق بالوصول إلى تسهيلات الرعاية الصحية والأمومة، كما يحرم الاحتلال من حرية التحرك ويمنع حقها في التعليم والعمل، وفيما يلي تفصيل لكافة التحديات:

أولاً: على المستوى السياسي

1. يلعب الاحتلال الاسرائيلي محوراً اساسيا في اعاقة العمل على جميع الاتجاهات وبكافة الوسائل
2. ضعف في الالتزام السياسي مع قضايا النساء بشكل فعال، وخاصة عدم تفعيل وحدات النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية كما يجب.
3. تعطل المجلس التشريعي لما يزيد عن 11 عاما مما يؤثر بشكل مباشر على بشكل مباشر على اقرار قوانين تحمي المساواة ما بين الجنسين وتشكل حماية للنساء. وغياب المساءلة للحكومة الفلسطينية.
4. ضعف الاحزاب السياسية في الضغط باتجاه سياسات واجراءات داعمة للنساء وعدم التزامهم بالقرارات والاتفاقيات التي يتم التوصل لها مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية والنسوية.
5. يعد الانقسام من أهم العوائق الاساسية في توحيد التشريعات بين الضفة وقطاع غزه.

ثانياً: على مستوى اقرار القوانين وتعديلها المستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي

1. ما زال هناك عرقلة لإقرار القوانين الخاصة بالمساواة ولا سيما قانون العقوبات حيث ما لا يزال يطبق قانون العقوبات الأردني عام 1960 في الضفة الغربية والذي فيه تمييز كبير، وكذلك الحال بالنسبة لقانون الأحوال الشخصية.
2. قلة عدم وجود قوانين لحماية المرأة من العنف والعمل جاري على عدم إقرار إقرار قانون لحماية الاسرة من العنف.
3. تنوع التشريعات السارية في الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين أردنية وعثمانية وانكليزية، وإسرائيلية وفلسطينية، مما يستوجب علينا توحيد التشريعات السارية بما يتلاءم مع خصوصية المجتمع الفلسطيني من جهة، ومواكبة تحديات الحياتية للمواطنين.
4. تزويج القاصرات وعدم رفع سن الزواج حيث حدد قانون الاحوال الشخصية لسنة 1976 المطبق في الضفة الغربية قد حدد عمر الزواج للنساء في الضفة الغربية بـ15 سنة قمرية 14سنة و6 شهور شمسية.

ثالثاً: على المستوى الثقافي والعادات والتقاليد التي تحد من التقدم لجسر فجوات النوع الاجتماعي

1. المفاهيم الخاطئة والتي تؤثر سلبا على مشاركة النساء في الحياة المدنية و السياسية.
2. الأفكار النمطية حول دور النساء في المجتمع والتي تعزز استخدام العنف ضدها.

3. هيمنة الخطاب الذكوري وتنامي الخطاب المحافظ في المجتمع الفلسطيني بشكل عام.
4. العرف العشائري السائد يحد من تدخل الجهات الرسمية في حل مشاكل النساء.
5. قلة الوعي المجتمعي بقضايا المراة بشكل عام وقضايا النوع الاجتماعي بشكل خاص.

رابعاً: على المستوى المادي والتمويل الخاص بتنفيذ تدخلات المساواة بين الجنسين:

1. ضعف التمويل المخصص لفلسطين بالاضافة للملاحقة التي تتعرض لها المؤسسات النسوية الفلسطينية من قبل المرصد الصهيوني الذي يضغط بشكل مستمر على الممولين من اجل سحب دعمهم للقضايا النسوية الفلسطينية.
2. ضعف شديد فيعدم وجود تمويل لا للخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم 1325"المرأة والامن والسلام، حيث تم تقدير مبالغ كبيرة لتنفيذ الخطة من قبل الاتحاد الأوروبي و هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين إلا إنه لم يتم تمويل الخطة الوطنية صرف هذه الأموال بسبب املاءات دولة الاحتلال على المانحين وضغوطها لعدم تنفيذها خاصة فيما يتعلق ببند المساءلة مما اثر سلبا على تنفيذ الخطة بالشكل المطلوب .
3. عوائق مادية من حيث أن الموازنة لا تستجيب لقضايا النوع الاجتماعي مم يتطلب أن تقوم المنظمات المشاركة مع الحكومة بتمويل كل ما يتطلبه المشروع من تجهيزات ومطبوعات وتكاليف التدريب وغيره.

خامساً: على المستوى الاعلامي المستجيب لقضايا المساواة بين الجنسين:

1. على الرغم من ان النساء يحظين بمكانة هامة على الصعيد الاعلامي حيث ان اغلب خريجات كليات الاعلام من النساء وينشطن في اغلب المحطات الاذاعية والتلفزيونية الا ان تبواهن لمراكز صنع القرارفي المؤسسة الاعلاميةما زال متدنيا.
2. ما زال الوصول الى المعلومات من قبل وسائل الاعلام لقضايا العنف المجتمعي صعبا في ظل تكتم الاسر الفلسطينية على هذه الانتهاكات.
3. لم تحقق وسائل الاعلام الفلسطينية التوازن المطلوب في مشاركة النساء في البرامج المتعددة على الرغم من زيادة اعداد النساء في البرامج الاذاعية والتلفزيونية والصحافة المكتوبة والاعلام الالكتروني وبقيت مشاركة النساء كمحللات في الشان السياسي والاقتصادي متدنية .
4. في ظل غياب قانون ناظم للاعلام الالكتروني، من الصعب التحكم في ما ينشر من صور تعزز من الصور النمطية للمراة الفلسطينية..
5. ما زال الاعلام الفلسطيني ينشط على الصعيد المحلي اكثر من الصعيد الدولي الامر الذي يحتاج الى تحالفات اعلامية اقليمية ودولية لنصرة قضايا المراة الفلسطينية وما تتعرض له من انتهاكات متواصلة من قبل قوات الاحتلال .:
6. هاجمت دولة الاحتلال عبر صحافتها، الخطة الوطنية لتطبيق القرار 1325 ومارست الضغوط السياسية لعدم تمويلها من قبل دول الاتحاد الاوروبي وغيرها ، خاصة فيما يتعلق ببند المساءلة، مما ادى الى عدم توفر الدعم المالي الخارجي .
7. على الرغم من اعداد دليل اعلامي لكافة النساء الفاعلات في الشان الاعلامي السياسي والاعلامي والنسوي ولثقافي وغيره من قبل المؤسسات الشريكة الا ان ذلك لم ينعكس ايجابيا ف رفع نسبة استضافة هذه النساء عبر وسائل الاعلام .

سادساً: على مستوى الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة بقضايا المساواة بين الجنسين:

1. حداثة تجربة الالتزامات التعاقدية لدولة فلسطين أمام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، من حيث إعداد التقارير ومناقشتها مع هذه اللجان وغيرها، مما دفع وزارة الخارجية والمغتربين إلى التعاون والتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لتوفير التدريبات اللازمة وتقديم المساعدات الفنية ورفع الوعي لدى العاملين في المؤسسات الوطنية الفلسطينية حول كيفية تنفيذ هذه الالتزامات الدولية، بالإضافة إلى التنسيق والتعاون المستمر مع مؤسسات المجتمع المدني بهدف رفع الوعي حول حقوق الإنسان في فلسطين؛
2. الإشكالية التي تواجه عملنا فيما يتعلق بأعضاء لجنة الخبراء والفرق المتخصصة، وتعاملهم مع الآلية الوطنية على أنها آلية لإعداد التقارير الدورية للجان التعاقدية فقط، وعدم اعتبارها آلية وطنية لمتابعة تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان في دولة فلسطين، حيث الهدف من هذه الآلية تعزيز حالة حقوق الإنسان في فلسطين وتوطين مفاهيم حقوق الإنسان في جميع مؤسسات الدولة؛
3. تغيير أعضاء لجنة الخبراء والفرق المتخصصة بشكل مستمر مما يعطل العمل في كثير من الأحيان.

4. الأولويات الخمسة الأولى لتسريع تقدم المرأة والفتاة في المجتمع الفلسطيني

أهتمت دولة فلسطين بمجموعة من الأولويات على مدار السنوات الخمس الماضية لتعزيز المساواة بين الجنسين، من خلال مشاركة كافة اطراف الحركة النسوية، وباسناد من وزارة شؤون المرأة وبمشاركة جميع المؤسسات الرسمية والأهلية والدولية صادق مجلس الوزراء الفلسطيني على الأولويات الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين في العام 2014 وذلك كاحد مكونات خطة التنمية الفلسطينية للسنوات 2014-2016، حيث تعمل الأولويات من خلال استراتيجيات محددة لتساهم في تحقيق أجندة السياسات التنموية الوطنية لدولة فلسطين حتى نهاية العام 2016.

تتطلع دولة فلسطين من خلال الأولويات الوطنية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين لتحقيق رؤيا مجتمعية توافقية، تمثلت في الوصول الى **"مجتمع فلسطيني يتمتع فيه الرجال والنساء والفتيات والفتيان بحقوق المواطنة والفرص المتساوية، في المجالين العام والخاص."** حيث ينبثق عن هذه الرؤيا مجموعة من الأولويات الوطنية القابلة للقياس وتتعلق بالحماية، والتمكين والمأسسة. وتهدف الأولويات بشكل عام للوصول إلى إطار مشترك بين جميع المؤسسات المعنية في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتمثلت الأولويات الخمسة الوطنية في كل من التالي:

الأولوية الأولى: العمل على زيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، من خلال السياسات التالية:

1. كفالة العمل اللائق للنساء العاملات في القطاع العام والخاص والأهلي والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين.
2. السعي لتوفير فرص العمل للنساء.
3. زيادة القدرة التنافسية لمنتجات المرأة والجمعيات النسوية على المستوى الوطني والأسواق الإقليمية والعالمية.

تركز تلك السياسات على ضمان انفاذ التشريعات المرتبطة في العمل والخدمة المدنية على جميع قطاعات العمل، وبشكل خاص في القطاع الخاص، بالإضافة إلى تعديل التشريعات اتجاه حماية حقوق العاملين في جميع المجالات وتوعية النساء العاملات بحقوقهن. حيث أن هناك آليات رسمية وأخرى غير رسمية؛ تتمثل الآليات الرسمية بالإطار القانوني والذي يتضمن: لتشريعات، وهي القانون الأساسي وقانون العقوبات والعمل والخدمة المدنية والاستثمار وتسوية الاراضي والمياه والتشريعات ذات العلاقة، 2- والإطار التنفيذي الرسمي المتمثل في وزارة التنمية الاجتماعية التي تعمل على تضمين النساء الفقيرات ضمن برامج الإغاثة والتنمية المتبعة في الوزارة.

كما تركز اتجاهات مرتبطة في زيادة مشاركة النساء في سوق العمل من خلال التأهيل المهني والعلمي وايجاد ثقافة مجتمعية داعمة لعمل النساء والفتيات، في مختلف القطاعات، وبالتركيز على قطاع الزراعة والاتصالات وتكنولوجيا الاتصالات، وكذلك توفير المصادر المالية والمادية اللازمة لإقامة المشاريع الصغيرة التي تشغل النساء في بيئة مناسبة لواقعها الاجتماعي والاقتصادي. ويرتبط في ذلك أيضاً مراجعة السياسات الاقتصادية الناظمة للاقتصاد الفلسطيني واحداث التعديلات عليها بما يعزز الدور الاقتصادي للمرأة الفلسطينية كمساهم فاعل في الاقتصاد الوطني وحق للنساء من ابراز دورها الاقتصادي وتحسين دخلها وتحكمها في المصادر ومساهمتها في اقتصادي الاسرة. بالإضافة إلى ذلك، تركز التدخلات المقترحة والتي تتعلق بدعم وحماية دور المرأة في القطاع الزراعي وتعزيز مشاركة المرأة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات.

الأولوية الثانية: تخفيض العنف ضد المرأة بكافة اشكالة، وذلك من خلال السياسات التالية:

1. كفالة وصول النساء للعدالة.
2. تطوير الخدمات الاجتماعية الخاصة بالنساء المعنفات والأكثر عرضة للتهميش.
3. فضح الانتهاكات الإسرائيلية التي تعنف النساء (مناطق ج، القدس، الإقامة، الأسيرات، وذوات الأسرى)
4. تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف.

ركزت تلك السياسات على عدة محاور خاصة بالرقابة على تنفيذ قرارات المحاكم ومساندة النساء في الوصول إلى النيابة والقضاء من خلال التمثيل القانوني بالإضافة إلى التوعية الحقوقية لتمكين النساء من المطالبة بحقوقهن في المجالات المختلفة. كما ركزت تلك السياست على الآليات المحلية المتوفرة لحماية النساء من العنف عبر الآليات الرسمية والتي تتمثل بالإطار القانوني والذي يتضمن التشريعات، وهي القانون الأساسي وقانون العقوبات، والإطار التنفيذي الرسمي المتمثل في جهاز الشرطة والنيابة العامة والقضاء ووزارة التنمية الاجتماعية والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان" ديوان المظالم". أما آليات الحماية غير الرسمية المؤسسات النسوية، بالإضافة إلى منظومة التشريعات ذات العلاقة.

كما ترتبط في ثلاثة اتجاهات تتضمن إيجاد مراكز وأنظمة وطنية قادرة على حماية النساء المعرضات لبعض أنوع من العنف، وتطوير التشريعات الحالية بالإضافة إلى توفير خدمات خاصة تراعي احتياجات النساء المسنات وذوات الاعاقة.

وتتضمن اتجاهات عمل مرتبطة في تعزيز الجهود الوطنية في وضع قضية الأسرى والأسرى المحررين في جميع المحافل الدولية ذات العلاقة وتقديم جميع أشكال الدعم السياسي والاقتصادي والمعنوي للأسرى والاسيرات وذويهم وخاصة النساء. وتركز هذه السياسة على مساندة المقدسيات الفلسطينيات والنساء في مناطق ج في الوصول إلى مواطنتها الفلسطينية الكاملة وذلك من خلال المساندة القانونية وتوفير الدعم لحماية حقوق النساء المقدسات وفي مناطق ج.

وتعمل على تطوير الوعي المجتمعي تجاه الحد من العنف والإبلاغ عنه من خلال رفع وعي المؤسسات الفاعلة والمواطنين عامة والنساء بشكل خاص.

الأولوية الثالثة: زيادة مشاركة المرأة السياسية في اتخاذ ومواقع صنع القرار، وذلك من خلال السياسات التالية:

1. إجراء التدابير اللازمة لزيادة نسبة النساء في مواقع صنع القرار
2. بناء القدرات القيادية للنساء في المؤسسات.

ركزت السياسات على دعم ومساندة النساء نحو الوصول إلى المناصب والهيئات القيادية، من خلال وضع آليات تضمن ترقي النساء في الوزارات والتأكد من تمثيل النساء في كافة اللجان صاحبة الشأن والقرار في الوزارات بشرط توفر الوعي لأبعاد النوع الاجتماعي بينهن و كذلك بناء قدرات النساء القيادية في القطاعات التنموية المختلفة في القطاع العام والخاص والمؤسسات النقابية والمجتمع المدني. وتشخيص دوري لوضعية النساء في موقع صنع القرار في جميع المؤسسات المؤثرة في المجتمع، بالإضافة إلى التوعية المجتمعية.

الأولوية الرابعة: وصول النساء الى جميع الخدمات الأساسية دون تمييز، وذلك من خلال السياسات التالية:

تطوير الخدمات الأساسية في المناطق المهمشة كماً ونوعاً بما يتلاءم مع احتياجات النوع الاجتماعي

تركز على تقديم خدمات **دعم القانوني بصورة مستمرة للنساء اللواتي تعرضن للتمييز**؛ او لاي شكل من اشكال العنف خاصة وتقديم خدمات **الدعم الاجتماعي للنساء المتضررات من عنف الاحتلال**، حيث تقدم وزارة التنمية الاجتماعية الخدمات المتواصلة من خلال مرشدات المرأة في مديريات التنمية الاجتماعية في مختلف المناطق ومن خلال الوحدات الإرشادية ، بالإضافة الى خدمات الحماية اذا لزم الأمر في مراكز الحماية المختفة، كما تقوم وزارة الصحة الفلسطينية، باتخاذ تدابير خاصة لغايات تمكين الفئات والمناطق المهمشة في الوصول الى 1- الخدمات الصحية النوعية؛2- خدمات ما بعد الولادة؛ 3- خدمات الحمية الغذائية للنساء؛ 4-خدمات الصحة الجنسية والانجابية.**ال جانب تقديم خدمات الدعم الصحي والنفسي** للنساء اللواتي يتعرضن للتمييز او لاي كل من اشكال العنف من خلال الإستراتيجية العبر قطاعيه التي افردت تدخلات تُمكن وصول جميع الرجال والنساء الى الخدمات الصحية، وخاصة خدمات ما بعد الولادة كبرنامج صحة المراهقات والمراهقين. بزيادة عدد الطواقم التي تقدم خدمات ما بعد الولادة (التوعية في أهمية الخدمات وتفعيل برنامج الرعاية والتوعية لما قبل الحمل؛ ث- زيادة عدد القابلات في المستشفيات.ه- تقديم خدمات علاجية طبية (الصحة الانجابية و الجنسية) **بصورة مجانية عن طريق العيادات المتنقلة**، لا سيما في المناطق البعيدة والمعزولة بسبب جدار الفصل العنصري او بسبب الحواجز العسكرية. كما انه تضاعف التقدم المحرز صوب ضمان وصول النساء اللواتي تعرضن للعنف الى العلاج، حيث1- صدر في العام 2017 قرار من وزير الصحة تعفى جميع النساء اللواتي تعرضن لأي شكل من العنف من رسوم التقرير الطبي والاسعاف الاولي في جميع المستشفيات والعيادات،2- تقديم خدمة الرعاية الصحية الأولية مجاناً لجميع النساء اللواتي تسكن المناطق النائية والمهمشة؛ 3- توفير الخدمات الوقائية والعلاجية دون الحاجة إلى تأمين صحي، وتوفير دور الولادة الامنة في المناطق التي يوجد بها حواجز مفاجئة.4- تقديم خدمات الدعم النفسي؛ تقوم العاملات الصحيات بالتعامل مع النساء ضحايا انتهاكات الاحتلال وتقديم الاسعاف الاولي. 5 وكما يتم تدريب الطواقم على الية التعامل مع النساء ضحايا التمييز والعنف

يندرج ضمن إطار هذه السياسة تطوير خدمات البنية التحتية في المجال الصحي والتعليم والرياضة والثقافة والمواصلات والسكن والمياه، لا سيما في المناطق المهمشة وخاصة المناطق المستهدفة من قبل الاحتلال مثل المناطق وبعض احياء القدس والمناطق القريبة من الجدار. تتضمن السياسة أيضاً التثقيف الصحي المجتمعي وبناء قدرات الكوادر الصحية في مجال التواصل بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات وتطوير التشريعات الصحية لتستجيب مع قضايا النساء الصحية والنوع الاجتماعي، تفعيل الارشاد المدرسي ودعم تعليم ذوي الاعاقة وتفعيل المناهج، وتفعيل مشاركة الفتيات في الانشطة الرياضية المدرسية وزيادة الوعي المجتمعي وخاصة النساء وقيادات المجتمع الى اهمية مشاركة المرأة في المجال الرياضي. تركز هذه السياسة من جهة أخرى على توفير المصادر المالية للمؤسسات العاملة في مجال الاسكان وخاصة مجلس الاسكان الفلسطيني ليعمل على تحسين السكن للأسر الفقيرة والتي تسكن في المناطق جـــ وتشمل أيضاً تطوير تشريعات تعزز ملكية النساء للسكن.

الأولوية الخامسة: تضمين وتعميم قضايا النوع الاجتماعي في الوزارات

1. تضمين قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج القطاعية للمؤسسات الرئيسية
2. تعزيز الآليات الوطنية لتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين
3. تطوير آليات المسائلة في النوع الاجتماعي.

هنا يجب اضافة عدد وحدات النوع الاجتماعي الموجود لدى وزارة المراة؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

ركزت السياسات على تفعيل دور ادارة المعرفة وقواعد البيانات في تمكين المرأة وتحقيق العدل والمساواة وكذلك تشمل بناء قدرات جميع الطواقم العاملة في التخطيط ورسم السياسات بمختلف القطاعات سواءً كان ذلك على المستوى الرسمي او الشعبي. تشمل السياسة ايضاً تطوير وظيفة الرقابة والتقييم في عملية التوجيه واتخاذ القرارات التصحيحية المرتبطة في اداء البرامج.

وتتضمن بناء قدرات ومأسسة وحدات النوع الاجتماعي في جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية وكذلك مأسسة وبناء قدرات مجموعات تواصل في المحافظات كأطر رسمية وشعبية فاعلة على المستوى المحلي في تمكين النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين. وتشمل السياسة ايضاً الاستمرار في بناء قدرات وتمكين وزارة شؤون المرأة وتحسين الاتصال والتواصل بين وحدات النوع الاجتماعي ووزارة شؤون المرأة.

ويشمل التوجه ضمن إطار هذه السياسات وضع أطر وطنية وبمشاركة جميع الأطراف المعنية للمسائلة حول قضايا المساواة في النوع الاجتماعي، وذلك من خلال عقد جلسات حوار وطنية حول قضايا المساواة في النوع الاجتماعي، إعداد تقارير أداء للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية حول قضايا المساواة في النوع الاجتماعي وعقد جلسات مساءلة لقضايا المساواة في النوع الاجتماعي.

4. أهم التدابير المتخذة لمنع التمييز وتعزيز حقوق النساء والفتيات ذوات الاعاقة

~~الشروع في افتتاح مركز الثريا الخاص برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة في محافظة نابلس.~~
اللازمة لإعداد التقرير الأولي الخاص بالاتفاقية بالتعاون والتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية لاختصاصها المباشر في تطبيق أحكام الاتفاقية، وقد تم تشكيل فريق وطني من جميع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بهدف إعداد التقرير، والذي سيتم تسليمه إلى اللجنة الأممية المختصة خلال النصف الأول من هذا العام بهدف الحصول على توصيات هذه اللجنة لتعزيز حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وإزالة كافة أشكال التمييز ضدهنّ.

نسبة الافراد ذوي الإعاقة* من مجمل السكان حسب المنطقة والجنس، 2017

الجنس	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
ذكور	**2.3**	1.9	2.9
اناث	**1.9**	1.6	2.3
كلا الجنسين	**2.1**	**1.8**	**2.6**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: ملخص النتائج النهائية للتعداد. **رام الله– فلسطين**.

*الإعاقة: يقصد بها الأفراد ذوي الصعوبة الكبيرة ومن لا يستطيع مطلقا، وتشمل الصعوبات (البصرية، والسمعية، والحركية، وصعوبات التذكر والتركيز وصعوبة التواصل.

بلغت نسبة الأفراد الفلسطينيين ذوي الإعاقة 2.1% من مجمل السكان عام 2017، وترتفع هذه النسبة عند الذكور مقارنة بالاناث لتبلغ 2.3% مقابل 1.9% على التوالي، وتزيد نسبة الأفراد ذوي الاعاقة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية لكلا الجنسين خلال 2017.

5. أثر الاحتلال الاسرائيلي وما سببه من أوضاع اقتصادية على تنفيذ منهاج عمل بيجين:

1. وجود الحواجز المنتشرة من قبل الاحتلال الاسرائيلي على الطرق تؤدي بالدرجة الأولى وفي ظل مجتمعات محافظة إلى تحديد ومحاصرة حركة النساء ولا سيما الطالبات المضطرات للتنقل من وإلى مدنهن وقراهن باتجاه المدارس والجامعات والكليات والمعاهد وأماكن العمل.
2. الاعتقالات المتكررة للاحتلال وتحويل العديد من النساء من ربات بيوت إلى معيلات دون أن يكنّ قد تم إعدادهن لذلك في ظل مجتمعات محافظة ما زالت تعتبر بأن مكان المراة بيتها، وفي ظل وجود أصحاب عمل يفضلون عمل الرجل عن عمل المرأة، اعتقالات النساء عادة ما تؤدي إلى تهميشهن مجتمعياً بعد الإفراج عنهن في مجتمع تقليدي ما زال يتعامل مع قضايا الشرف بطريقة تقليدية.
3. اقتحام المنازل في الليل تتأثر فيه النساء ولا سيما المتدينات بشكل كبير
4. سيطرة الاحتلال على أموال المقاصة مما يؤثر بشكل سلبي على تنفيذ البرامج التنموية للحكومة حيث ان العجز الناتج عن هذه السيطرة يأتي على حساب النفقات التطويرية ورصد الاموال المتبقية لصالح النفقات التشغيلية.
5. سيطرة الاحتلال على المعابر والحدود وعزل قطاع غزة مما يؤثر على الفلسطينيين بشكل عام وعلى النساء بشكل خاص حيث يدفعن ثمن الحصار والانقسام اكثر من غيرهن.
6. قضايا لم الشمل او قضايا الزواج والطلاق بين الفلسطيني حاملي الهوية المقدسية او فلسطيني 48 او فلسطيني الضفة الغربية وغزة، وهذا يوثر على حرية اختيار الشريك حيث أصبحت هذه الأمور من احدى معايير الاختيار حيث ان التقسيم الجغرافي والسياسي يؤثر على مجرى حياتنا اليومية ويحد ممارسة الحقوق الإنسانية لكل المواطنين
7. من أهم التأثيرات و المشاكل خوف الناس من المشاركة في الاجابة عن الاسئلة الخاصة بفحص احتياجهم خاصة في مدينة القدس و لم يتم فتح الأبواب كون النساء كان لديهم رهبة من تسرب معلومات خاصة لمؤسسة التأمين الوطني الاسرائيلية مما أثر على الدراسة و تطبيق الاحصاءات على أرض الواقع.

8. فقر النساء: الاحتلال مسؤول بصورة مباشره عن تردي الأوضاع الاقتصاية في لضفة الغربية والقدس وغزة والفئة الأكثر تضررا و حرمانا من فرص العمل هي من النساء.
9. الفقدان: الاحتلال هو المسؤول بصورة مباشره عن فقدان الاسر الى المعيل كالأب والأبناء سواء بالاستشهاد أو الاعتقال ممل يترك النساء المعيلات الوحيدات لأسرهن ويصنفن من أفقر الفقراء لعدم توفر فرص عمل مناسبة وعدم الانصاف بالأجور.
10. الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني تؤثر أكثر على النساء وهذا ما تؤكده الإحصائيات الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني والتي تشير إلى أن الفقر ينتشر في الأسرة التي تعيلها امرأة أو تلك التي تعتمد على معيل واحد، بسبب عدم تمكن المرأة من العمل.
11. أزمة الانقسام الداخلي وتجميد المجلس التشريعي حالت دون استصدار قوانين جديدة تعالج الخلل والتمييز الموجود في القوانين المعمول فيها ولا سيما قانوني الأحوال الشخصية وقانون العقوبات.
12. تتحمل النساء عبء الخلافات الداخلية ولا سيما عندما يتم استخدامهن من قبل الأحزاب التي تحمل خطابات دينية حيث تطالب المرأة بالالتزام باللباس الشرعي وحتى النقاب لتظهر هوية مجتمع مؤيد لهذه الأحزاب. في الوقت الذي تجابه ذلك بعض الأحزاب الأخرى بالاستسلام لذلك حتى لا يتم معاداتها من قبل المجتمع وفي النهاية فإن النساء هن من يدفعن الثمن.

6. الأولويات الوطنية الخمسة لتسريع تقدم المراة والفتاة خلال السنوات الخمس القادمة:

تعد المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى تحقيق العدالة من أهم الأولويات للفترة القادمة خاصة بعد المصادقة على اتفاقية سيداو، كما أن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، والمشاركة والتمثيل السياسي، وريادة المرأة في مجال الأعمال ومشاريع المرأة، والخدمات والبنية التحتية الأساسية من الأولويات الاساسية، حيث تسعى دولة فلسطين الى تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال عدة محاور اساسية تتعلق بالعدالة، والتنمية، والسلم، وهي بذلك تتقاطع مع الاهداف الدولية للمساواة بين الجنسين، وتركز خلال الخمس سنوات القادمة بشكل اساسي، على الأولويات الوطنية التالية:

الأولوية الأولى: تخفيض العنف ضد المرأة بكافة اشكالة، وذلك من خلال السياسات التالية

1. مساءلة الاحتلال الإسرائيلي دولياً ووطنياً على جرائمه ضد النساء والفتيات الفلسطينيات.
2. تطوير وتعديل القوانين والتشريعات المحلية التي تحد من العنف، بما يضمنكفالة وصول النساء الى العدالة
3. . تنفيذ الخطة الوطنية للقرار 1325
4. تنفيذ نظام التحويل الوطني ونظام الحالات الخطرة
5. تطوير الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والشرطية والقضائية المتخصصة بالنساء المعنفات .
6. توفير الظروف الاقتصادية والمعيشة اللازمة لدعم صمود النساء والفتيات الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي.
7. تعزيز المسؤولية الاجتماعية في مجال تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف.
8. تطوير آليات المساءلة والمتابعة في مناهضة العنف، ومنها الرقابة على القضاء الغير رسمي.

للوصول الى النتائج التالية:

1. مؤسسات العدالة تتبني تشريعات وجوانب إجرائية وسياسات جديدة وتحسن البنية التحتية بما يمكن النساء من الوصول الى العدالة
2. القضاء الشرعي يتخذ تدابير جديدة تمكن المرأة من حصولها على الميراث
3. انخراط المدرسة والاسرة والشباب في تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف.
4. المؤسسات الأمم المتحدة تتخذ قرارات ومواقف ضد الإجراءات الإسرائيلية المعنفة للرجال والنساء خاصة في القدس وللمرأة الاسيرة.
5. النساء الناجيات من العنف والعاملين والعاملات في مجال تقديم الخدمات للنساء المعنفات تتوفر لهم ولهن مقومات الحماية والرفاه.
6. إيداع ومتابعة البلاغات والمذكرات التكميلية لدى مكتب الادعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية، تقديم المداخلات الشفوية والخطية ورفع التقارير بخصوص جرائم الاحتلال ضد النساء والفتيات الفلسطينيات ضمن أطر عمل أجهزة الأمم المتحدة: الأمانة العامة، الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والعمل في إطار نظام المراقبة على حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وفعيل آليات المساءلة والحماية الوطنية ضد مرتكبي الجرائم.

الأولوية الثانية: زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأكثر تأثيراً على حياة الرجال والنساء، وذلك من خلال السياسات التالية:

1. تطوير سياسات مؤسساتية تعزز وصول النساء الى مواقع صنع القرار
2. بناء القدرات القيادية للنساء في المؤسسات.
3. التأثير على إرادة أصحاب القرار السياسي في المؤسسات نحو تمكين النساء من الوصول الى المناصب القيادية.

4. وضع آليات وبرامج تمكن النساء للانخراط في قيادة المؤسسات المجتمعية والحزبية والنقابية .

للوصول الى النتائج التالية:

1. النساء العاملات في المؤسسات مؤهلات في الجوانب الإدارية والفنية والقيادية المناسبة للمستويات القيادية من الفئة العليا.
2. الهيئات العليا في المؤسسات تتبنى سياسات وإجراءات جديدة ممكنة ومحفزة للمرأة لإشغال مناصب او وظائف اعلى في المؤسسات.
3. النساء والشابات لديهن الإرادة والقدرة للانخراط بفاعلية في قيادة المؤسسات المجتمعية والنقابية والحزبية والطلابية.

الأولوية الثالثة: مأسسة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة كافة المؤسسات الرسمية ، وذلك من خلال السياسات التالية:

1. تمكين وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية من القيام بدورها.
2. تعزيز دور الأليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية المعنية بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي.
3. تطوير آليات المسائلة لقضايا المساواة في النوع الاجتماعي (الرقابة والتقييم، آليات تنسيق المساعدات، الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي).
4. تنفيذ التدقيق من منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الرسمية.
5. بناء قدرات وزارة شؤون المرأة بما يتلاءم مع متطلبات تحقيق الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022.

للوصول الى النتائج التالية:

1. تضمين قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج القطاعية للوزارات وأجهزة الامن والهيئات المحلية بما ينسجم والمواثيق الدولية.
2. حشد وتأطير النساء والتنسيق بين الأطر والفعاليات والمؤسسات النسوية على المستوى الوطني.
3. جميع المؤسسات والبرامج الرسمية والأهلية والدولية تعمل حسب الأولويات الوطنية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022.

الأولوية الرابعة: تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي، وذلك من خلال السياسات التالية:

1. تعميم معايير العمل اللائق للنساء العاملات في القطاع العام والخاص والأهلي والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين.
2. تبني تشريعات محفزة وحامية للمشاريع الصغيرة والنساء العاملات.
3. العمل على ضمان حصول النساء على الحد الأدنى من الاجور وتنظيم النساء في العمل الرسمي
4. ضمان العدالة والمساواة في الحقوق العمالية للنساء ضمن المنظومة التشريعية في قوانين الخدمة المدنية والعسكرية
5. تمكين وصول النساء الرياديات والأشخاص ذوي الإعاقة للتمويل والخبرات اللازمين .
6. زيادة القدرة التنافسية لمنتجات المرأة والجمعيات النسوية على المستوى الوطني والأسواق الإقليمية والعالمية.
7. تطوير منظومة تعليم وتدريب مهني وتقني مراعية لقضايا النوع الاجتماعي منظمة وفعالة في رفد سوق العمل بما يحتاجه من العمالة الماهرة وشبه الماهرة من كلا الجنسين.

للوصول الى النتائج التالي:

1. منشآت قطاع العمل ملتزمة بالقوانين واللوائح التنفيذية والقرارات ذات الصلة وصولاً إلى العمل اللائق لجميع العاملين /ات فيها
2. انخراط اكبر للنساء في العمل المنظم وانشاء المشاريع الخاصة بهن او يعملن لحسابهن الخاص
3. تحسن في دخل النساء العاملات في المشاريع الصغيرة والجمعيات التعاونية النسوية والزراعية.

الأولوية الخامسة: تحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة والمهمشة، وذلك من خلال السياسات التالية

1. تطوير تدخلات للحد من التراجع في نسب الالتحاق ونوعية التعليم في المرحلة الاساسية وما قبل المدرسة والحد من التراجع في المستوى الاكاديمي ونسب الالتحاق للذكور في المرحلة الثانوية.
2. مراجعة المناهج التعليمية في جميع مراحل التعليم والتعليم العالي من منظور النوع الاجتماعي 3. تقديم الخدمات المعيشية والصحية اللائقة للمسنين والمسنات، والأسر التي تعاوني من الفقر الشديد.
3. تطوير خدمات ومرافق تراعي قضايا النوع الاجتماعي .
4. وضع تدابير مؤسساتية لضمان وصول المياه والطاقة بنوعية وسعر ملائم 6. تطوير بنية تحتية ملاءمة للنساء العاملات في الامن والوزارات والمؤسسات الحكومية .
5. تدابير خاصة النساء الى الخدمات الصحية النوعية والوصول الى خدمات ما بعد الولادة وخدمات الحمية الغذائية للنساء وخدمات الصحة الجنسية والانجابية.

6. تفعيل مشاركة الفتيات في المؤسسات والأندية الشبابية والثقافية في المدن والقرى والمخيمات وتطوير الخدمات للمبدعين والهواه في المجالات الإبداعية والرياضية.

للوصول للنتائج التالية:

1. نسب التحاق الأطفال في رياض الأطفال ونسب التحاق الفتيان في المراحل الثانوية في تزايد سنوي.
2. الإدارة العامة للمناهج تنفذ ما تم التوافق عليه مع ممثلين الوزارات المعنية في الثقافة والتنشئة الاجتماعية حول تعديل المناهج لتتوافق مع السياسات الوطنية العليا وقضايا النوع الاجتماعي ذات الأولوية.
3. وتمكين الاسر الفقيرة والمهمشة والأطفال الذين يتعرضون للخطر في جميع المواقع.
4. الأشخاص ذوي الإعاقة من الفتيان والفتيات والرجال والنساء يصلون الى برامج وتدخلات جميع المؤسسات التي تقدم خدمات ورعاية لجميع الفئات
5. النساء في الوزارات ومؤسسات الأمن تعمل في بيئة عمل مناسبة .
6. النساء والرجال والفتيان والفتيات المنخرطون في أنشطة ثقافية ورياضية ومجتمعية وتطوعية في تزايد.
7. سهولة وصول اجميع الى الخدمات الصحية و خاصة وصول النساء الى خدمات ما بعد الولادة
8. وصول جميع السكان الى خدمات الطاقة والمياه والسكن والمواصلات بسهولة ونوعية وكافية

القسم الثاني: التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر

يتضمن هذا القسم التقدم المحرز عبر مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر لمنهاج عمل بيجين. لتسهيل التحليل، تم تجميع مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر في ستة أبعاد شاملة تسلط الضوء على محاذاة منهاج عمل بيجين مع خطة عمل عام 2030. ويهدف هذا النهج إلى تيسير التأملات حول تنفيذ كلا الإطارين بطريقة تعزز من بعضها البعض لتسريع تحقيق التقدم لجميع النساء والفتيات.

البعد الأول: التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

يشمل هذا البعد الاجراءات المتخذة على صعيد العمل بأجر، والعمالة، وتعزيز التوفيق بين الأسرة والعمل، والاجراءات المالية التقشفية، وذلك التي تتقاطع مع مجالات بيجين الخاصة ب (المرأة والفقر، المرأة والاقتصاد، الحقوق الانسانية للمرأة، الطفلة الأنثى)،

1. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بدور المرأة في العمل بأجر والعمالة:

عملت فلسطين على تعزيز/إنفاذ القوانين وما يتعلق بسياسات وممارسات في أماكن العمل التي تحظر التمييز في توظيف النساء والاحتفاظ بهن وترقيتهن في القطاعين العام والخاص، وكذلك التشريعات المتعلقة بالمساواة في الأجور، واتخذت تدابير لمنع التحرش الجنسي، بما في ذلك في مكان العمل، وتدعم الانتقال من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي، بما في ذلك اتخاذ ما يلزم من التدابير القانونية والسياسية التي تفيد المرأة في التوظيف غير الرسمي من بناء قدرات، وحملات توعية، وتحسين الخدمات، وفيما يلي تصيل لذلك:

النساء والرجال المشاركون في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين، 2001-2018 (نسبة مئوية)

الجنس	2014	2015	2016	2017	2018
رجال	71.5	71.7	71.3	71.6	71.5
نساء	19.6	19.2	19.3	19.2	20.7

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. مسوح القوى العاملة، التقارير السنوية 2014، 2015، 2016،2017،2018. رام الله -فلسطين.

رغم ارتفاع مشاركة النساء في القوى العاملة خلال السنوات السابقة ولكنها لا تزال منخفضة جداً مقارنة مع الرجال، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 21% من مجمل النساء في سن العمل في العام 2018 مقابل 10% في العام 2001، وبلغت نسبة مشاركة الرجال 72% للعام 2018. مع وجود فجوة واضحة في معدل الأجر اليومي بين النساء والرجال إذ بلغ معدل الأجر اليومي للنساء 92 شيقل مقابل 129 شيقل للرجال.

كما بلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة 51% في العام 2018 مقابل 25% بين الرجال، وتصل معدلات البطالة بين النساء الحاصلات على 13 سنة دراسية فأكثر إلى 54%.

لتعزيز انفاذ القوانين تطوير التشريعات والسياسات العادلة لتستجيب لقضايا المساواة بين الجنسين، في أماكن العمل التي تحظر التمييز ضد النساء:

انهى الشركاء من المؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، وبدعم من المنظمات الدولية موائمة تشريعات العمل من منظور النوع الاجتماعي بما ويتوافق مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها فلسطين، وشملت التعديلات القضايا الاساسية التالية:

1. توسيع نطاق تطبيق القانون من حيث شموله لكافة فئات العمال والعاملات وإلغاء الاستثناءات.
2. العنف ضد النساء في مكان العمل، وخاصة التحرش الجنسي، حيث تم إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالتحرش الجنسي.
3. المساواة وتكافؤ الفرص، وهذا يضمن الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوي.

4. حماية الأمومة بما يتلاءم مع الاتفاقية الدولية من حيث إجازة الأمومة، ورعاية الأطفال بالإضافة لترتيبات العمل المرن والجزئي.
5. النظر في القضايا العمالية بصفة مستعجلة ويتضمن تحديد سقف زمني قانوني للبت فيها، بالإضافة إلى تحديد أتعاب المحاماة بحيث لا تتجاوز 10% من قيمة المبالغ التي يتم تحصيلها وإضافة قيمة الفوائد في على صاحب العمل في حالة تسديده للمبالغ المحكوم بها بالتقسيط.
6. تعديل تشريعات العمل لتتضمن نصوصاً حول التحرش الجنسي في العمل، بحيث يصبح التحرش في أماكن العمل مخالفة قانونية تتيح لمفتشي العمل التدخل ومقاضاة صاحب العمل المعني حتى في حالة امتناع العاملة عن تقديم شكوى إلى الجهات المختصة. وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالتحرش الجنسي.
7. مراجعة العقوبات المنصوص عليها في قانون العمل وتعديلها، بحيث تكون رادعة وتشمل جميع المواد القانونية التي تتعلق بواجبات صاحب العمل، وإعطاء القضايا العمالية صفة الاستعجال مع تحديد سقف زمني، لا يتجاوز عام واحد، للبت فيها.

اقرار قانون ضمان الحقوق في المال المنقول واطلاق السجل الالكتروني الخاص به، الذي يتيح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر الحصول على تسهيلات بضمان هذه الأموال، مما زاد فرص التمويل اللازمة لنموها وتطورها، والتي تشكل رافداً رئيسياً للنشاط الاقتصادي. كما تم مراجعة القانون الزراعي الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي و رفع مجموعة من التوصيات لموائمته مع الاتفاقيات و القوانين الدولية.

منح حوافز لمن يستثمر في فلسطين ويسجل في هيئة الاستثمار، ومن هذه الحوافز: أ- اعفاء كامل من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات؛ ب- اعفاء من ضريبة الدخل بنسبة 50% من الضريبة المستحقة لمدة تتراوح من 8 سنوات الى 20 سنة. ت -اعفاء من الجمارك للأصول الثابتة. ث- اعفاء من الجمارك للأثاث والادوات والأجهزة الكهربائية والفنادق والمستشفيات؛ ه-اعفاء من الجمارك للمركبات الخاصة ومركبات التشغيل حسب نظام المعتمد في الهيئة.، تم استهداف النساء والفتيات في المناطق المهمشة (القدس، غزة، مناطق ج، ومناطق الجدار) والأسيرات المحررات في التدريب على ادارة المشاريع: حيث تم تدريب 248 من النساء المتضررات من الاحتلال الاسرائيلي في ادارة المشاريع، حيث قامت هيئة شؤون الأسرى بتدريب 3 أسيرات (البيرة وطوباس والقدس)، ودعمت وزارة القدس 6 جمعيات يقعن في مناطق التماس والجدار، بالإضافة إلى بناء قدرات الشباب والنساء وتوفير 30 مشروع للعائلات المقدسية ودعم النساء بمشاريع التصنيع الغذائي والمطرزات. من ناحية أخرى، دعمت مؤسسة مفتاح 105 من النساء في محافظة القدس ب21 مشروع بعد تدريبهن على إدارته، ودرب طاقم شؤون المرأة 120 سيدة في الضفة وقطاع غزة. هذا ويقوم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بالعمل مع النساء من خلال التعاونيات والجمعيات لتعزيز صمودهن الاقتصادي وتمكين النساء للوصول إلى المصادر والتحكم بها، كما قامت هيئة الجدار والاستيطان بالعمل على تحسين مهارات الأسيرات المحررات في ادارة المشاريع وبمنحهن قروض للمشاريع الصغيرة، حيث تم منح ثلاثة قروض للاسيرات في الثلاث سنوات الاخيرة لعمل مشاريع صغيرة بعد ان تم تدريبهن على كيفية ادارة هذه المشاريع وتم تقديم التأهيل الملائم لهن لادارة هذه المشاريع.

استمرار المشاورات على آليات تطبيق وتنفيذ قانون الضمان الاجتماعي: حيث أنه وبرئاسة وزير العمل وبعضوية المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والنقابات العمالية بصفتهم مجلس الادارة لمؤسسة الضمان الاجتماعي المشكلة بموجب القانون اصدر سيادة الرئيس محمود عباس قرار بقانون للضمان الاجتماعي نهاية عام 2018، والحقه بقرار وقف العمل به نتيجة للاحتجاجات الشعبية الشديدة على مضمون القرار حتى الانتهاء من كافة المشاورات حوله.

لضمان تطبيق تشريعات العمل والاقتصاد وخاصة تطبيق قانون الحد الأدنى من الأجور والبالغ 1450 شيقل بالشكل المطلوب تم العمل على تكثيف دور التفتيش لمتابعة تطبيق القانون خاصة في القطاعات التي تتزايد فيها أعداد النساء العاملات. ومضاعفة عدد مفتشي العمل لمراقبة تنفيذ تشريعات العمل على العاملين/ات، بالإضافة لتوفير المتطلبات اللوجستية للعمل، حيث تم تبني عملية مراجعة وتقييم لتفتيش العمل وآلية الشكاوى من منظور النوع الاجتماعي خرجت بمجموعة من التوصيات لتحسين عمليات التفتيش، وأداء مفتشي العمل وتحسين آليات استقبال شكاوى العاملات المتعلقة بالانتهاكات التي تواجهها في سوق العمل، وتم إعداد خطة عمل تنفيذية بناءً على التوصيات.

وفي سبيل تطوير السياسات والاستراتيجيات العمالية والاقتصادية، تم الانتهاء من إجراء دراستين عن واقع وظروف وشروط العاملات في قطاعي الزراعة والخدمات الصغيرة، وإنجاز ورقة سياسات عامة بضرورة حماية حقوق النساء في قطاع الزراعة والخدمات الصغيرة، إعداد ورقة سياسات لحماية المنتج النسوي في مجال الزراعة والحرف التقليدية، وإعداد أدوات سياساتية لإجراءات الحماية. و في نهاية العام 2018 تم الانتهاء من اعداد الاستراتيجية الوطنية لتعزيز ريادية المرأة الفلسطينية، بمشاركة كافة الاطراف ذات العلاقة من القطاع الحكومي والخاص. وكما تؤكد استراتيجية القطاع الزراعي والتي بعنوان صمود و تنمية مستدامة (2017-2022)على ضرورة مشاركة النساء في كافة البرامج و المشاريع الزراعية والانشطة و تحسين قدراتهن بشكل خاص وتمكينهن في مشاريعهن الزراعية الصغيرة و المتوسطة و بخاصة الرياديات، الى ذلك فقد تم تبني سياسات داعمة للنساء الريفيات ضمن سياسات مؤسسة الاقراض الزراعي "سياسة توفير برامج تمويلية للتمكين النسوي و لغير مالكي اراض و للرياديين و الخريجين الجدد.

وفي سبيل الانتقال من العمل غير الرسمي الى العمل الرسمي تم العمل على توعية النساء في مختلف الاماكن بأهمية تنظيم عملهن وكيفية الاستفادة من الخدمات المقدمة، ونتيجة لذلك تم تسجيل 93 سيدة ضمن السجل التجاري في الوزارة عام 2016 بنسبة 6.9% من اجمالي المسجلين في السجل التجاري، وقد ارتفعت النسبة في العام 2017 الى 8%. وكما تم تنفيذ بحث تحليل الرعاية السريع ال (RCA) حيث استهدف 5 تعاونيات موزعين عل الشمال والوسط والجنوب (عنبتا، سعير، بيت سيرا، برقة ووادي فوكين) .

ولأهمية نشر الوعي والتوعية والتثقيف في الحقوق العمالية والاقتصادية من منظور النوع الاجتماعي:
تم اصدار دليل بحقوق العاملات في تشريعات العمل بهدف توعية العاملات بحقوقهن في تشريعات العمل وتم توزيع من 10-15 ألف نسخة في حملات التوعية على العاملات. وتم إصدار بوستارات منفصلة بالمواد المذكورة في الدليل لترويج هذه الحقوق واستخدام الإعلانات الضخمة في الشوارع. وتم تنظيم بازارات لتسويق منتجات مشاريع الجمعيات النسائية الخيرية والنساء الرياديات والتعاونيات.

كما تم اطلاق جائزة التميز للمشاريع النسوية، الخاصة بقطاع الصناعات الحرفية واليدوية، وتم استلام حوالي 150 مشروع نسوي من مختلف محافظات الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي نفس السياق تم اعداد كتيب خاص بالمشاريع النسوية التي شاركت في المسابقة شمل معلومات وبيانات تعريفية بالمشاريع، وتوزيعها على المؤسسات ذات العلاقة، كما تم اعداد تقرير حول واقع المرأة في قطاع الصناعات الحرفية والتقليدية من خلال القيام بزيارات ميدانية لمشاريع انتاجية نسوية في كل من محافظة بيت لحم والخليل.

بناء قدرات كادر وزارة الزراعة من منظور النوع الاجتماعي على مستوى المفاهيم الاساسية، التخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي ، صياغة المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي. وتمكين النساء الريفيات ورفع قدراتهن ومهاراتهن في الادارة والتصنيع في المشاريع الزراعية النسوية الصغيرة والمتوسطة، وقامت بالتنسيق و التشبيك مع المؤسسات و المنظمات الدولية و المحلية و تنفيذ عدد من المشاريع و الانشطة النوعية مثل" FAO" "التعاون الايطالي " "UN-WOMEN " "GIZ".

تنفيذ مشروع تعزيز حقوق وحريات العمال والعاملات الفلسطينيين بالشراكة مع مركز الديمقراطية وحقوق العاملين ومؤسسة كوسبي الايطالية وبتمويل من الاتحاد الأوروبي استمر مدة سنتين ونصف هدف المشروع إلى المساهمة في حماية حقوق الإنسان وحرية التنظيم والتجمع السلمي في فلسطين وتعزيز قدرة النقابات والمؤسسات المجتمعية القاعدية في الدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية للعاملات والعاملين الفلسطينيين وضمان الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية ، استهدف المشروع عاملين وعاملات من قطاعات مختلفة ونقابات عمالية ومؤسسات قاعدية وشمل تنفيذ أنشطة عديدة من أبرزها ، ورش عمل وجلسات نقاشية وتدريبات وطباعه بروشورات توعوية وتوزيعها على الفئات المستهدفة ، وتقديم استشارات عمالية ، ورصد انتهاكات للحقوق العمالية ، وإعطاء منح لبعض المشاريع التشغيلية ، بالإضافة إلى أنشطة إعلامية وأنشطة ضغط وتأثير منها تنفيذ 3 مظاهرات (مظاهرة سنويا) أمام مجلس الوزراء للمراقبة على تطبيقات الحد الادنى للأجور ورفع 3 مذكرات (مذكرة سنويا) لرئيس الوزراء ،تم ايضا عقد (2) جلسة استماع تلفزيونيتين احدهما بالضفة الغربية والثانية في غزة بالتعاون تلفزيون وطن حول الانتهاكات التي تتعرض لها النساء العاملات بالتركيز على قضية الحد الأدنى للأجور ، شارك فيهما ممثلين وممثلات عن وزارة العمل والنقابات العمالية والقطاع الخاص وهدفت إلى زيادة وعي النساء بقانون الحد الأدنى للأجور والضغط على وزارة العمل والحكومة لتفعيل المراقبة على تطبيقات الحد الأدنى للأجور . تم إصدار تقرير حالة دراسية بعنوان " العاملات في صالونات التجميل والعاملين في صالونات الحلاقة / مقارنة من منظور النوع الاجتماعي " وتقرير اخر حول العاملات في القطاع الغير رسمي . قام المستفيدين /ات من التدريبات بعمل مبادرات لنقل المعلومات والمهارات لفئات قطاعية اخرى .كمخرج للعمل في هذا المشروع تم تشكيل نقابة للعاملات في قطاع التجميل في رام الله واخرى في غزة ، وتعتبر اول نقابة من هذا النوع في فلسطين. اضافة لذلك فقد عملت الجمعية على تعزيز وعي النساء في القضايا المالية والضغط باتجاه تعديل السياسات المالية لتكون اكثر

انصافا للنساء والفئات المهمشة. والعمل على مبدأ العدالة الضريبية التي تسعى لتوزيع العبئ الضريبي على اصحاب الدخول العالية لصالح اصحاب الدخل المتدني ومنهم النساء بشكل اساسي.

تنفيذ حملة مناصرة بعنوان " لنعيش بكرامة " بالشراكة مع ائتلاف امان خلال العام 2015 بهدف تفعيل المتابعة والرقابة على الحقوق العمالية للنساء العاملات في رياض الاطفال والحضانات والمدارس الخاصة وتطبيق الحد الادنى للأجور، ومساءلة المؤسسات المسؤولة عن ذلك وذلك من خلال:عمل دراسة بحثية حول العاملات في رياض الاطفال ومستوى الاجور في بيت لحم وتم اطلاقها ب تاريخ2015/3/23 خلال ورشة عمل بمشاركة كل من الجهات المسؤولة من وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية واصحاب العمل ونقابة رياض الاطفال بالإضافة لمجموعة من النساء العاملات في رياض الاطفال وذلك بهدف تعزيز دور هذه المؤسسات لرقابة على تطبيق الحد الادنى للأجور وتحفيز العاملات أنفسهن للمطالبة بحقوقهن، وكذلك انتاج حلقتين حواريتين وبثهما على المحطات المحلية والفضائية شارك فيها المؤسسات المعنية والنساء وناقشت المشاكل والحلول والمسؤوليات مع جميع الأطراف بهدف تسليط الضوء على قضايا العاملات و رفع وعي المجتمع المحلي بها.

تنفيذ حملة إعلامية تشمل جلسات مساءلة حول قانون التعاونيات، وإنتاج حلقات إذاعية ضمن برنامج ضد الصمت الخاص بطاقم شؤون المرأة واعداد من صحيفة صوت النساء وتم تشكيل ائتلاف للجمعيات التعاونية العاملة في الضفة وقطاع غزة وعددها 34 جمعية، بهدف الضغط والمساءلة لإقرار قانون الجمعيات، حيث وصلت ميزانية المشروع في كل عام الى 50000 دولار.

وفي اطار تسويق وتطوير المنتجات وترويجها حصلت جمعيات تعاونية تنشط في المجال الزراعي على علامات تجارية لمنتجاتها الأمر الذي يشكل نقلة نوعية في عمل وإنتاج تلك الجمعيات وتطوير مشاريعها، وهذا سيساهم في تعزيز الثقة بين المنتج والمستهلك خاصة وإن المستهلك يطلب المنتج باسم العلامة التجارية وليس باسم المنتج أو الجهة المصنعة.

اطلاق مشروع التجارة الالكترونية بالشراكة بين الجمعية ومؤسسة دافئ والغرفة التجارية بطولكرم ، تم فيه استهداف 20 شاب وشابة يمتلكون أفكار مشاريع تجارية الكترونية متنوعة من مناطق الكفريات وشوفة وفرعون وبلعا وكفر اللبد وعنبتا ، تم استهدافهم بتدريبات شملت مواضيع تصميم الصفحات الالكترونية والتسويق والتعامل مع الزبائن والإدارة المالية ، كما تم تزويد كل متدربة بجهاز لاب توب مع اشتراك انترنت لمدة 6 أشهر .

2. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة للاعتراف بـ و/أو الحد من و/أو إعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتعزيز التوفيق بين الأسرة والعمل:

عملت فلسطين على إدراج الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي في الإحصاءات والمحاسبة الوطنية وذلك في مسح استخدام الوقت، وكذلك توسيع الدعم للأشخاص كبار السن الضعفاء وغيرهم ممن يحتاجون إلى أشكال مكثفة من الرعاية، والاهتمام في تقديم أو تعزيز إجازة الأمومة/الأبوة/الوالدية أو أي نوع آخر من الإجازات العائلية، وفيما يلي تفصيل لذلك:

في اطار ادراج الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي فقد عملت فلسطين من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على انتاج مسحين حول استخدام الوقت الأول عام 1999 والثاني عام 2012، حيث يشكل هذا المؤشر احدا أهداف مؤشرات التنمية المستدامة الخاصة بالهدف الخامس لتمكين المراة وتعزيز المساواة بين الجنسين ومن المخطط أن يتم اجراء المسح كل عشر سنوات. ورعاية الاطفال ما نسبته 18% مقابل *0.03%* للذكور خلال عام 2012-2013 حيث يتم تنفيذ المسح كل عشر سنوات.

5.4.1 نسبة الوقت الذي يقضيه في اعمال الرعاية والعمل المنزلي غير	السنة	فلسطين	
		اناث	ذكور
	2000/1999	0.202	0.013
	2013	0.178	0.030

Formatted: Font color: Dark Red

Formatted Table

Formatted: Font: (Default) Times New Roman, 10 pt, Font color: Dark Red, Complex Script Font: Arial, 10 pt

Formatted: Font color: Dark Red

Formatted: Font: (Default) Times New Roman, 10 pt, Font color: Dark Red, Complex Script Font: Arial, 10 pt

مدفوع الاجر			

Formatted: Font: (Default) Times New Roman, 10 pt, Font color: Dark Red, Complex Script Font: Arial, 10 pt

ثم تم وضع مسودة مشروع للتعديل على قانون الخدمة المدنية ليتضمن هذه الاجازة

في اطار توسيع الدعم للأشخاص كبار السن والفئات الضعيفة تم العمل على برامج الحماية الاجتماعية لدعم الاسرة التي ترأسها نساء كبار سن أو من ذوي الاعاقة حيث بلغت نسبة الأسر المستفيدة وترأسها امرأة مسنة 44%، وهناك أيضا ربات أسر طفلات لم يتجاوزن الـ 18 عاماً، كما بلغ عدد الأسر التي ترأسها إمراة ذات إعاقة ومستفيدة من برنامج التحويلات النقدية 6,185، وهناك (4176) أسرة ترأسها إمرأة مسنة وذات إعاقة ومستفيدة من برنامج التحويلات النقدية. تم توفير الرعاية الإيوائية الشاملة ل 230 مسن ومسنة في مركز بيت الأجداد ومؤسسات رعاية المسنين التي نشتري منها خدمة إيوائية ، وتوفير الرعاية النهارية ل 800 مسن في النادي النهاري.

3. تدابير التقشف/ضبط أوضاع المالية العامة التي اتخذتها دولة فلسطين، وتأثيراتها المحتملة على المساواة بين الجنسين:

اتخذت دولة فلسطين في العام 2015 وبداية العام 2019 موازنة طوارئ بسبب الاجراءات الاسرائيلية بعدم تحويل اموال المقاصة، وبموجب قرار بقانون رقم (3) لسنة 2015 بشأن موازنة الطوارئ للسنة المالية 2015 فإنه لا يجوز الاقتراض من صندوق التأمين والمعاشات أو من سلطة النقد الفلسطينية لتمويل تنفيذ الموازنة العامة، كما أنه لا يجوز الاقتراض من القطاع المصرفي الا لتغطية الفجوة التمويلية، وتورد جميع الايرادات والمساعدات والمنح ومصادر التمويل الأخرى الى حساب الخزينة العامة. ودفع الرواتب لكافة الموظفين بنسبة 60% وبحد أدنى 2000 شيقل، لا يصرف عن العمل الاضافي وحيثما اقتضت الضرورة يستعاض عن العمل الاضافي بمنح الموظف يوم اجازة مقابل كل 6 ساعات عمل اضافية، ويستثنى من ذلك الموظفون العاملون في قطاع الصحة وشؤون المعابر والعاملون في المراكز الايوائية في وزارة التنمية الاجتماعية.

اما من حيث تأثيرها على الفئات الاكثر ضعفاً فقد اتخذ الرئيس محمود عباس قراراً بأن يتم صرف مخصصات الأسر والشهداء أولاً وكاملة، وما تبقى يتم صرفه على الفئات الأخرى، وبالتالي فإن الاهتمام والأولوية هي للفئات المحرومة والضعيفة.

البعد الثاني: القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

يتضمن هذا البعد الاجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين للحد من الفقر، وتحسين خدمات الحماية الاجتماعية، وتوسيع الخدمات الصحية والتعليمية. حيث يتقاطع هذا البعد مع مجالات اهتمام عمل بيجين الخاصة في (المرأة والفقر، تعليم المرأة وتدريبها، المرأة والصحة، الحقوق الانسانية للمرأة، الطفلة الأنثى)

الواقع العام بلغ معدل الخصوبة الكلي في فلسطين 4.1 مولود لكل أمرأة، كما بلغ لدى المراهقات (15-19 سنة) 48 مولود لكل ألف أمرأة، فيما بلغت نسبة النساء اللواتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة 57%. بالمقابل يستمر معدل الأمية في الانخفاض في صفوف النساء حيث بلغ في العام 2014 (5.6%) وانخفض في العام 2018 ليصبح (4%).

1. ما الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة للحد من/القضاء على الفقر بين النساء والفتيات:

الأسر التي ترأسها نساء أكثر فقراً

بلغت نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء في قطاع غزة 54%، بينما كانت في الضفة الغربية 19% من إجمالي الأسر التي ترأسها نساء، وذلك حسب النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الانفاق والاستهلاك والفقر)، 2017.

نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري حسب المنطقة وجنس رب الأسرة، 2017 .2

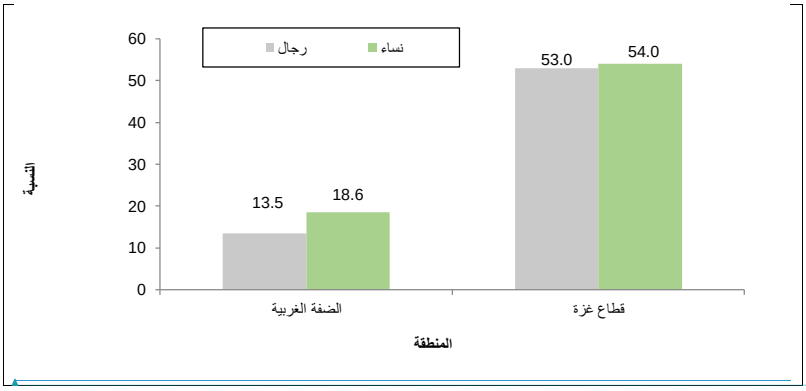

Formatted: Font: (Default) Simplified Arabic, 12 pt, Font color: Dark Red, Complex Script Font: Simplified Arabic, 12 pt

Formatted: English (United States)

عملت دولة فلسطين على تعزيز وصول النساء الفقيرات إلى العمل اللائق من خلال تطوير سياسات سوق العمل النشطة (مثل التدريب على العمل، والمهارات، وإعانات التشغيل، وما إلى ذلك)، وكذلك إدخال أو تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات (مثل التحويلات النقدية للنساء اللاتي لديهن أطفال)، وفيما يلي تفاصيل ذلك:

لتعزيز برامج الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة النقدية والعينية، تقديم مساعدة سنوياً لحوالي 115,000 أسرة مسجلة تحت خط الفقر الشديد، وفي العام 2018 زادت المساعدات النقدية الى 118,000 أسرة، كما عملت الوزارة على تقديم مساعدات غذائيه لـ45000 اسرة، وقدمت مساعدات طارئة لحالات تعاني من ظروف استثنائيه بمبلغ اجمالي لعام 2018 7مليون شيكل. حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية والتي ترأسها امرأة 45,742 أسرة، شكل قطاع غزة حوالي 57% من إجمالي هذه الأسر، بينما الضفة الغربية حوالي 43%. كما تم تقديم خدمات التامين الصحي المجاني للأسر الفقيرة التي تنطبق عليها الشروط "توزيع بطاقات التأمين الصحي للمستفيدين من خدمة التأمين، والبالغ عددهم حوالي (40،000) بطاقة تقريباً/الضفة".

لتحسين وصول النساء الفقيرات الى العمل اللائق: تم العمل على برنامج تحسين الخدمات الزراعية/ وزارة الزراعة، وقد هدف الى تعزيز وصول المزارعين والمزارعات والرياديين والرياديات إلى خدمات زراعية نوعية متناسبة مع احتياجات سلسلة القيمة في القطاع الزراعي واستهدف البرنامج المزارعين الفقراء / و بالتركيز على المزارعات ربات الاسر/ استهدفت كافة المناطق الزراعية في كافة محافظات الضفة الغربي في الفترة من 2014-2019 بقيمة 4.2 مليون دولار، اضافة الى توقيع إتفاقيات ومذكرات تفاهم مع البنوك الوطنية وصندوق التشغيل الفلسطيني لتقديم القروض وبفوائد صفرية للنساء، وللنساء ذوات الإعاقة، لإنشاء مشاريعهن الخاصة، بنك فلسطين والبنك الوطني كأمثلة، من الحد من البطالة والتمييز بحقهن في سوق العمل.

اطلاق مشروع التمكين الاقتصادي عبر قروض صغيرة لمشاريع منتجة ومدرة للدخل لتخفيف معاناة اللاجئين، حيث تم عقد شراكات مع منظمة اليونيسف ومنظمة العمل الدولية، وجمعية العون الطبي البريطاني الفلسطيني، وصندوق الاستثمار الفلسطيني، بدأ العمل بمبلغ 10,000 دولار امريكي الى ان وصلت المحفظة الحالية للقروض 745,000 دولار امريكي، والدورة الاقتصادية اصبحت 4,500,000 دولار امريكي.

تنفيذ **مشروع نساء تدير المقاصف المدرسية الصحية** الذي يهدف الى تمكين المؤسسات النسوية في المناطق المهمشة في الضفة الغربية من ادارة المقاصف في المدارس المحيطة بهم وتدعيمها بالطعام الصحي وكذلك تعزيز السلوك الصحي والتغذوي لطلبة المدارس وتوفير بيئة صحية و غذائية معززة في المقاصف المدرسية.عمل المشروع في مرحلته الاولى على تدريب النساء على مبادئ التغذية السليمة وطرق اعداد الغذاء الصحي والنظافة والسلامة المهنية، ليتمكن من اعداد وجبات خفيفة لطلاب المدارس بطرق صحيه وسليمه بالإضافة الى توفير دخل وفرص عمل للنساء المشاركات في المشروع من خلال المراكز والجمعيات النسوية المستهدفة، كما تم تجهيز المؤسسات النسوية والمقاصف المدرسية المستهدفة لتصبح أكثر ملاءمة من حيث البنيه التحتية وتوفير الاجهزة اللازمة. وكذلك تمكين المراكز النسوية من ادراة المشروع فنيا وماليا. والمناطق

المستهدفة:حلحول، بيت فجار، بديا، طوباس. وتركزت مخرجات المشروع في: تحسين على مستوى المعارف والسلوكيات المتعلقة بنمط الحياة الصحي، ورفع وعي الطلاب والأهل والمجتمع المحلي بشكل عام عن التغذية السليمة و الصحية و أهمية النشاط البدني، رفع الغذاء الصحي من حيث القيمة الغذائية في المقاصف المدرسية، وبيئة أفضل للمقاصف المدرسية من حيث المعايير الصحية، وعي اكثر حول التغذية السليمة وقضايا صحية اخرى، فرص عمل متاحة للنساء، التعاون بين المدارس ومؤسسات المجتمع المحلي، وزيادة الوعي التغذوي لدى الطلبة في مختلف المراحل العمرية بتحضير العديد من المحاضرات والبروشورات تحت إشراف عدد من الأخصائيين ، القيام بالعديد من الأنشطة الترفيهية التغذوية الهادفة إلى تغيير السلوك وزيادة المعرفة بالطعام الصحي السليم لدى الطلبة داخل المدرسة كالمسابقات التي تتعلق بالعادات الغذائية والمعرفة وأيضا المسابقات الرياضية لتعزيز النشاط البدني بين الطلبة خاصة للذين يعانون من الوزن الزائد، رسائل للأهل عن المشروع مع بداية السنة الدراسية، تفعيل للجنة أولياء الامور في المدارس للعب دور اكبر، الاقران والنشاطات – اختيار 2 من كل صف كسفراء حيث يعين يوم بالأسبوع لاجتماعاتهم، وتدريب عام لجميع مدرسي المدارس (يوم سبت من شهر 9) ومن ثم اختيار استاذين كسفراء للمتابعة، وتفعيل / انشاء لجنة صحية في المدارس، والتنسيق مع المجلس البلدي المحلي للقيام بالمسابقات الخارجية بين المدارس المشاركة ، لتعزيز القيام بالنشاط البدني كالماراثون وغيرها ، من خلال الرجوع إلى دليل تعزيز ممارسات التغذية "برنامج المقاصف المدرسية" وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم .

خلال السنوات 2014-2019 تم العمل على على إنشاء 16 تعاونية (إنتاج غذائي ، أشغال يدوية وتطريز ، تربية مواشي ..الخ) بدعم من المؤسسات النسوية في التدريب والتأهيل وهذا لا يعني أن عدد الجمعيات التي سجلت في هذه الفترة فقط 16، حيث تم تقديم مواد خام وأجهزة حسب حاجة التعاونيات هدفت إلى تطوير جودة المنتج ، وتم إطلاق حملات تسويقية لمنتجات نساء التعاونيات في الضفة وغزة، وشملت أنشطة إعلامية عديدة منها تصميم ملصقات خاصة بالمنتجات من قبل نيو فورم، وإنتاج وبث سبوتات إذاعية في عدد من الراديو هات المحلية، وتنفيذ حلقات إذاعية، وإنتاج مواد إعلامية (أكياس دعائية) وطباعة بنرات لاستخدامها ضمن الحملة، وحملة تذوق في بعض السوبرماركتات في الضفة وغزة واستئجار رفوف لعرض منتجات الغذائية في غزة، تصميم بوستر. كما تم تنفيذ معارض سنوية لتسويق المنتجات .

تنفيذ مشروع "تعزيز القدرات من أجل خلق مبادرات إقتصادية للنساء في الضفة الغربية". هدف المشروع الى تقوية دور المرأة في تعزيز التنمية الإقتصادية الشاملة والمستدامة في فلسطين. يستهدف المشروع النساء في الضفة الغربية بشكل عام، خاصة النساء المعرضات للعنف، والشركات وصناع القرار، والمجتمع بشكل عام من خلال حملات التوعية. المشروع مستمر منذ عام 2018 وتتضمن أنشطته إطلاق مسابقة للنساء لتقديم أفكار مشاريع ريادية متعلقة بقطاع التكنولوجيا، واختيار 18 مشروع لدعمها ومتابعتها.تنفيذ مجموعة من التدريبات للنساء المستفيدات من المشروع، تتعلق بمهارات عملية (تكنولوجيا) ومهارات حياتية.توفير فرص عمل لمجموعة من النساء في الشركات أو من المنزل. تنفيذ دراسة حول العنف الجنسي في مكان العمل،وتصميم وتنفيذ حملة توعية ومناصرة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في مكان العمل. ميزانية المشروع 110,000 يورو.

تم العمل على تعزيز صمود النساء في منطقة القدس من خلال مشاريع صغيرة مدرة للدخل حيث نجحت "مفتاح" خلال الاعوام السابقة الى الوصول لما يقارب من 450 امرأة ودعمهم اقتصاديا وتوفير التدريبات الادارية والفنية اللازمة لنجاحهم .

تقوية مراكز الرعاية الاجتماعية وتأهيلها حيث تم انشاء بيت النقاهه للمسنات : يستوعب حوالي 30 مسنة ، معظمهن من ذوات الحالات الاجتماعية الخاصة حيت تدفع بعضهن رسوما رمزيه وتقدم لهن العناية الصحيه والتغذويه والاجتماعية والترفيهيه ، ويشرف عليهن طاقم ممرضات وعاملات مشرفات واخصائية علاج طبيعي واطباء من مختلف التخصصات الجسديه والنفسيه. وتأسيس مركز العلاج الطبيعي : مزود بأحدث الأجهزه الطبيه يخدم المسنات داخل الجمعية ويستقبل مرضى من خارج لجمعية برسوم زهيده لمساعدة الطبقة الفقيرة وذوي الدخل المحدود ، ويشرف على هذا المركز اخصائية علاج طبيعي وتأهيلي.

تنفيذ مشروع "توفير فرص مدرة للدخل وتمكين المرأة اقتصاديا لتعزيز الديمقراطية" الممول من الاتحاد الاوروبي، خلال فترة زمنية 32 شهر، واستهدف المشروع اكثر المناطق تهميشا في محافظة أريحا والأغوار وهي: جفتلك،، وفصايل، وزبيدات، ومرج نعجة، ومرج غزال، وعين ديوك، ومخيم عين السلطان ومدينة أريحا، حيث هدف المشروع لتعزيز الفئات الأكثر تهميشا بوصفهم فاعلين من أجل التغيير في عمليات التنمية المحلية لمجتمع يتسم بالمساواة والانفتاح والديمقراطية وذلك من خلال العمل على تعزيز قدرات المجتمع المدني من أجل تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا في المناطق الأكثر تهميشا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. و تم تنفيذ العديد من الأنشطة لتحسين

قدرات 10 مؤسسات قاعدية في التعبئة والمناصرة لتمكين المرأة الاقتصادي و الاجتماعي، كما تم تعزيز قدرات 120 امرأة و تطوير وتشغيل 14 مشروع مدر للدخل تملكها 80 سيدة بالتعاون مع المؤسسات القاعدية، زيادة وعي المجتمع حول حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية في محافظة أريحا وفتح مجالات للحوار والتفاعل بين مؤسسات المجتمع المحلي والمؤسسات القاعدية من جهة والسلطات الرسمية على المستوى المحلي والوطني من جهة اخرى.

تنفيذ مشروع بعنوان "بدي أحكي والذي هدف في مرحلتيه الثالثة(2015-2016) والرابعة (2017-2018) بشكل رئيس الى تحسين الظروف الاقتصادية والظروف الاجتماعية للاسيرات المحررات من خلال تطوير القدرات والمهارات التكنولوجية لدى الاسيرات المحررات والتشغيل المستدام لهن. ذلك من خلال التدريب المهني ل 43 اسيرة محررة على التصوير والمونتاج والإخراج وتمكينهن بمهنة يستطعن العمل من خلالها إما في مجال الإعلام أو في مجال تصوير الأفراح والحفلات العامة والخاصة بالإضافة الى توفير 6 مشاريع اقتصادية مدرة للدخل ل 6 محررات منهن وفق شروط وآليات محددة. حيث تم العمل معهن عبر تدريب الفيديو بالمشاركة وهي آلية تدمج ما بين التدريب التقني والدعم النفسي والشخصي عبر تمكينهن بالادوات والمهارات في ادارة الحياة اليومية. والنتيجة أن كل متدربة اكتسبت خبرة ومهارة جديدة في مجال التصوير والمونتاج والإخراج إضافة إلى أنها ستكون قد أصبحت فتاة لديها المهارات اللازمة لادارة حياتها والازمات التي من الممكن ان تواجهها يوميا، ولديها القدرة على التعبير عن الذات وتحقيق اهدافها ضمن خطط هي من يضعها وتعمل على تنفيذها . بالإضافة لإنتاج المتدربات ل3 افلام تعكس الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال وأثر هذا الاحتلال عليه. وهي من إنتاج الفتيات (الاسيرات المحررات) انفيسهن وهن الفتيات اللواتي يحملن الكاميرا للمرة الأولى ويعبرن عن أنفسهن ويشرحن للآخرين الظروف التي تعرضن ويتعرضن لها وهذا بحد ذاته هو حملة لمناهضة العنف النفسي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي ضدهن كنساء وفلسطينيات وأسيرات.

~~2.~~3. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات:

في سبيل ذلك عملت فلسطين على تقديم أو تعزيز التحويلات النقدية غير المشروطة، وكذلك إصلاح برامج الحماية الاجتماعية القائمة على المساهمات لتعزيز مستويات وصول المرأة واستفادتها، وبهذا الخصوص تم ما يلي:

في اطار الاجراءات المتخذة لتعزيز الحماية الاجتماعية واصلاح برامجها: تم العمل على دمج الأطفال في الاسره وتاهيلهم وتوعيتهم وارشادهم: التأكد ان الحضانات تعمل ضمن القانون والاجراءات الصحيحه ،وكذلك ملفات الاحتضان حيث تم استقبال(177) ملفات لدور الحضانة بهدف الترخيص وتجديد الترخيص، وإصدار ترخيص وتجديد ترخيص لدور حضانة عدد (180). وكذلك حصول الاطفال مجهولي النسب على الرعاية البديلة وفق النظام والقانون. ومنح عدد من الأفراد اعفاء جمركي، حيث بلغ مجموع طلبات الإعفاء الجمركي التي وصلت إلى مديريات التنمية الاجتماعية في الضفة الغربية منذ عام 2010 لغاية عام 2017 حوالي 7,000 طلب، كان عدد طلبات الإعفاء الجمركي بالإنابة 4,387 طلب، بينما بلغ عدد طلبات الإعفاء الجمركي الشخصي 2,578 طلب. " بلغ عدد طلبات الإعفاء الجمركي بالإنابة الموافق عليها حوالي 384 طلب ويشكلون من نسبته حوالي 73%من إجمالي الطلبات المقدمة إلى مديريات التنمية الاجتماعية، 58% من المستفيدين من الإعفاء الجمركي بالإنابة ذكور، و42% إناث. كما عملت الوزارة على تقديم الخدمات للنساء نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) اللواتي ارتكبن مخالفات قانونية وتتواجد 40% منهن في سجن أريحا، و32% في سجن جنين، و 28% في سجن رام الله.

~~3.~~4. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات:\

شهد القطاع الصحي في فلسطين تطورات ملحوظة، وتشير البيانات الاحصائية إلى أن عدد المنشآت المرتبطة بالانشطة الصحية في فلسطين ارتفع خلال السنوات الخمس الماضية بنسبة 20% لتصل إلى أكثر من 6000 منشأة، ورافق ذلك ارتفاع في مستوى التشغيل بهذا القطاع بنسبة تجاوزت 40% كما تشير النتائج إلى ارتفاع عدد المنشآت التي تعنى بأنشطة العمل الاجتماعي (المسنين والمعاقين) من 100 منشأه خلال العام 2012 إلى أكثر من 150 منشأة عام 2017، ورافق ذلك ارتفاع في عدد العاملين بهذه الانشطة بنسبة 20% كما تشير البيانات الاحصائية الى انخفاض معدل وفيات الرضع في فلسطين من 27 مولودا لكل ألف من المواليد في الفترة (1990 -1999) لتصل إلى 18 مولودا لكل ألف من المواليد في الفترة (2009-2013) على ضوء بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. في حين بلغ المعدل 11 مولودا لكل ألف من المواليد في عام 2017 استنادا لبيانات وزارة الصحة.
الخدمات الصحية من خلال توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة أو خدمات الصحة العامة، وكذلك توسيع خدمات صحية محددة للنساء والفتيات، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والصحة العقلية والأمومة، وخدمات فيروس نقص المناعة البشرية (HIV)، عدا عن القيام بحملات للتوعية العامة/الصحة العامة، وكأمثلة على ذلك:

على مستوى توسيع نطاق الخدمات: تم العمل على توسيع خدمات رعاية الحمل وما قبل الولادة :حافظت فلسطين خلال السنوات الخمس السابقة على مستويات مرتفعة في تغطية خدمات رعاية الحمل وما قبل الولادة لتصل الى 95.5% في العام 2014 وذلك من خلال خدمات مراكز الرعاية الصحية الاولية ومراكز الامومة والطفولة المنتشرة في كافة المحافظات الفلسطينية وفي العام 2016 بلغت نسبة

التغطية للحوامل في مراكز وزارة الصحة وحدها 45.2% ومعدل الزيارات للحوامل للمركز4.6 زيارة /امراة وفي نهاية العام 2018 اصبحت تقدم خدمات رعاية الحوامل في 402 عيادة امومة وطفولة تابعة لوزارة الصحة الفلسطينية .

كما تم العمل على خدمات الولادة : بلغت نسبة الولادات تحت اشراف طبي مؤهل في فلسطين 99.9% حسب التقرير الصحي السنوي 2017علما بان54.5%من هذه الولادات تمت في مستشفيات وزارة الصحة وارتفع عدد الاسرة المخصصة للامراض النسائية والتوليد في مستشفيات وزارة الصحة من 395 سريرابالعام 2010 الى 502سريرا مع نهاية العام 2016 وخلال العامين الماضيين تم افتتاح اقسام نسائية وتوليد في مستشفى جنين الحكومي ومستشفى طولكرم الحكومي وتشغيل مستشفى طوباس الحكومي. استمر تقديم خدمات تنظيم الأسرة في مراكز وزارة الصحة وجرى العمل على زيادة عدد مراكز تقديم هذه الخدمة حيث انها تقدم الان في 313عيادة لتحسين وصول النساء لهذه الخدمات ودعم حقهم فيها بالاضافة الى زيادة عدد الكوادر ورفع قدراتهم على تقديم الخدمات.
خلال السنوات الخمس الاخيرة تم انشاء مراكزصحية تقدم خدمات الطوارئ والولادة على مدار الساعة في هذه الاماكن حيث تم تشغيل مركز بيت المقدس للطوارئ والولادة الامنة في بير نبالا, وتجهيزمركز وحيد العملة في بيت اولا و مركز رهام دوابشة في الشيوخ في الخليل وتوسعة مركز الظاهرية للطوارئ والولادة الامنة ويجري العمل على تجهيز غيرها من مراكز الطوارئ والولاده الامنة خلال 2019.

على مستوى تقديم الخدمات: تم تشكيل لجان متخصصة لتطوير الخدمات ومراقبتها، ومن هذه اللجان اللجنة الوطنية للصحة الانجابية والجنسية واللجان المنبثقة عنها مثل اللجنة الوطنية لوفيات الامهات, اللجنة الوطنية لتنظيم الاسرة, اللجنة الوطنية للرضاعة الطبيعية ,لجان near miss في اقسام النسائية والتوليد في المستشفيات.
بما يتلعق بخدما ما قبل الحمل يتم توفير (Folic Acid) فترة ما قبل الحمل للنساء للوقاية من تشوهات العمود الفقري لدى المواليد الجدد.واخيرا تم تضمين ماسسة خدمات ما قبل الحمل في الاستراتيجية الوطنية للصحة الانجابية ويجري العمل الان على اعداد و دمج رزمة خدمات ما قبل الحمل وادوات تقديمها في مراكز وزارة الصحة وذلك حسب معايير منظمة الصحة العالمية وبما يتناسب مع الواقع الفلسطيني .وعملت على تطوير سياسة الصيانة الوقائية للاجهزة الطبية في اقسام النسائية والتوليد والمستشفيات بشكل عام وتفعيل استخدامها وتدريب الكوادر الطبية والفنية عليها لضمان مامونية عملها وبالتالي مامونية الخدمات الصحية في المستشفيات المنعكسة على صحة الأم والطفل. واستمرت الجهود لرفع نسبة التغطية لخدمات بعد الولادة حيث بلغت نسبة زيارات الامهات لمراكز الامومة والطفولة التابعه لوزارة الصحة للطبيب25%من اجمالي المواليد الاحياء المبلغ عنهم و76.7% للممرضة وتشمل هذه الخدمات ايضا صرف المقويات .

بسبب ارتفاع نسبة السرطان وخاصة سرطان الثدي بين الاناث في فلسطين تم دعم خدمات الكشف المبكر وتشخيص سرطان الثدي في مراكز وزارة الصحة وتم تكثيف الجهود والنشاطات لرفع الوعي المجتمعي بتوفر خدمة الكشف المبكرعن سرطان الثدي سواء بالفحص الاكلينيكي او بالماموغرام وايضا بمجانية الخدمة حيث انه صدر تعميم بضرورة تحويل اي سيدة بالفئة العمرية 40 عام وما فوق لعمل الماموغرام في مراكز وزارة الصحة مجانا ووقائيا و ومؤخرا تم توفير اجهزة الماموغرام الرقمية لتسهيل العمل وزيادة الدقة والقدرة على الانجازوفي العام 2018، افتتاح وتشغيل وحدة سرطان الثدي في بيت جالا والتى توفر خدمة متكاملة شاملة للنساء في اطار الكشف المبكر وتشخيص سرطان الثدي الى جانب التدخل الجراحي والعلاجي في الحالات التي يتم اكتشافها.

تم العمل على تكثيف خدمة الكشف المبكر عن سرطان عنق الرحم عن طريق عمل مسحة عنق الرحم والتي تقدم مجانا للنساء ويتم فحص العينات في مختبرات وزارة الصحة في مختبر صحة جنين, ومختبر صحة رام الله والبيرة , ومختبر صحة الخليل و وقد تم فحص 484 عينة خلال العام 2017 وكانت 7 عينات منها موجبة حيث تم تحولها الى المستشفيات لتاكيد التشخيص والمعالجة. كما تم اعداد استراتيجية وطنية للصحة الانجابية والجنسية في فلسطين للاعوام 2018-2022 من خلال مشاركة جميع المؤسسات الوطنية الحكومية والغير حكومية. وتم تعيين 60 ضابط إتصال في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية لغاية نهاية العام 2018 (أطباء، قابلات ,وتمريض) في أقسام النسائية والتوليد وأقسام الطوارئ ا والذين تم تدريبهم للتعامل مع حالات العنف المبني على النوع الإجتماعي للواتي يلجأن لطلب الخدمة من وزارة الصحة, ورصد وتوثيق هذه الحالات وتطبيق الاجراءات ونظام التحويل الوطني للنساء المعنفات.

لتعزيز التوعية المجتمعية بالصحة العامة: تم انتاج دليل اعداد الازواج الشابة للمقبلين على الزواج والمتزوجين حديثا والذي يتناول مواضيع في الصحة الانجابية والجنسية، حيث يتم تزويد النساء والرجال بالمشورة والدعم التغذوي ورفع التوعية المجتمعية.

على مستوى تقديم التدريب للعاملين مقدمي الخدمات الصحية:
تدريب الطواقم المختصة على الية رصد وفيات النساء في عمر الانجاب بشكل عام و وفيات الامهات بشكل خاص
تدريب 292 من الكوادر الطبية على (بروتوكول النسائية والتوليد الموحد) الذي تم العمل به في العام 2017.

تدريب الطواقم الطبية على بروتوكول وطني لتنظيم الاسرة حسب معايير منظمة الصحة العالمية واطلاق العمل به في وزارة الصحة.

تدريب 60 مقدم خدمة من أطباء وتمريض ومرشدين نفسيين واجتماعيين على برنامج تدريب مدربين في موضوع مناهضة العنف ضد المرأة وقاموا بتدريب مقدمين الخدمات في مواقع عملهم في العام 2015.

تدريب مقدمي الخدمات على بروتوكول ما بعد الولادة وحوسبته على النظام الالكتروني في مراكز الرعاية الصحية الاولية.

تنفيذ برامج تدريبية عالمية بالتدخل في طوارئ الولادة بهدف خفض وفيات الأمهات " advance life support in obstetric" وهو يستهدف أطباء الولادة والقابلات. وابتعاث أطباء أخصائيين في مجال النسائية والتوليد لعمل تخصات فرعية في بريطانيا بهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة وتخفيض التحويلات الخارجية، وتنفيذ تدريبات متخصصة بمجال الجراحة وغرف العمليات بهدف تخفيض التلوثات والعدوى، وعمل برتوكولات خاصة بسكري الحمل ورعاية الحوامل. المشاركة في لجنة اعتماد المستشفيات الوطنية "مبادرة المستشفيات الصديقة للطفل.

4.5 الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات:

عملت فلسطين على اتخاذ تدابير لزيادة وصول الفتيات إلى التعليم والتعليم، والتدريب التقني والمهني (TVET) وبرامج تنمية المهارات ولمواصلة دراستهن واستكمالها، وكذلك تعمل تعزيز المناهج التعليمية لزيادة مراعاة منظور المساواة بين الجنسين والقضاء على التحيز، على جميع مستويات التعليم، وتوفير التدريب المتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمعلمين وغيرهم من المهنيين في مجال التعليم، اضافة الى تعزيز البيئات التعليمية الآمنة والخالية من التحرش والشاملة للنساء والفتيات، ومن الامثلة على ذلك:

لضمان زيادة النساء في برامج التعليم المهني والتقني، تم إنشاء المركز الفلسطيني للريادة ليشكل المظلة الوطنية لكافة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين، الحكومية والأهلية والخاصة، بهدف تقديم التدريب الضروري للحاصلين على التمويل لإنشاء المشاريع الريادية وإنجاح هذه المشاريع وتوسعها.

إرتفاع عدد المنشآت العاملة في مجال التدريب المهني إرتفع عدد المنشآت العاملة في مجال التدريب المهني والتقني من 1186 منشأة في العام 2012 لتصل إلى 1668 منشأة خلال عام 2017 بنسبة زيادة 41% وهو ما يشير إلى الدور الذي تبذله الحكومة بالشراكة مع كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني من أجل تقليص الفجوة بين إحتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم لنجد أن أكثر من 40%من خريجي التدريب المهني يتركز عملهم ضمن القطاعات الانتاجية المولده للدخل مقابل 21%من خريجي التخصصات الاكاديمية يعملون ضمن تلك القطاعات، ورغم ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الخريجين نالحظ أن معدلات البطالة بين خريجي التدريب المهني في الضفة الغربية بلغت 28%وهي أقل بشكل واضح بالمقارنة مع التخصصات الاكاديمية إذ بلغت حوالي 41% حيث تشير الاحصاءات إلى أن خريجي التدريب المهني في الضفة الغربية بحاجه إلى 4 أشهر للحصول على فرصة عمل بالحد الاقصى مقابل 10 أشهر للتخصصات الاكاديمية وهو ما يدلل على الحاجة لمثل تلك البرامج في سوق العمل الفلسطيني.

تقديم خدمة الإرشاد المهني للطلبة والطالبات لا سيما بدءً من الصف التاسع، لمساعدتهم في اختيار التوجه الملائم لميولهم ولاحتياجات سوق العمل سواء في اختيار التعليم الاكاديمي او المهني أو الالتحاق بمراكز التدريب المهني، من خلال إجراء الاختبارات المصادق عليها عالميا، (اختبار هولاند) وبلغ عدد الطالبات المستفيدات حوالي 1600 سنويا (تبلغ نسبة الطالبات المستهدفات 50%)، وإرشادهم في تحديد خياراتهم المستقبلية، وتوجيههم للمهن المطلوبة في سوق العمل تستقبل مراكز التدريب المهني لقاءات جماعية من الطالبات بالتنسيق مع المدارس حيث يتم تعريفهن على كافة المهن ليتمكن من اختيار المهنة الملائمة لهن، ويتخلل هذه اللقاءات تشجيعهن على اختيار المهن غير النمطية، وبلغ عدد الفتيات اللواتي تم استقبالهن سنويا حوالي 15600 طالبة.

بقرار من مجلس الوزراء على دمج التعليم المهني والتقني في التعليم العام لتعزيز المواءمة بين التعليم وسوق العمل وتلبية الميول المهنية لدى الطلبة، يضاف إليه التوسع في مسارات التعليم المهني وزيادة أعداد المدارس والاختصاصات المهنية التي تشجع الإناث على الالتحاق. والتوعية بأهمية التخصصات المهنية والعلمية من خلال التركيز على دور الإعلام في هذا المجال والأفلام. كما عملت الوزارة على الزامية ومجانية التعليم للحد من التسرب وتعزيز الالتحاق وايجاد فرص عمل.

توقيع مذكرة تعاون في مجالي التشغيل والتدريب المهني فيما بين وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم العالي بتاريخ 2015/11/23، وتهدف هذه المذكرة إلى تعاون الطرفين في العمل على التقليل من معدلات البطالة بين خريجي مراكز التدريب المهني. والتدريب على مهن بديلة للباحثين عن عمل ولم يحالفهم الحظ في التوظيف في قطاع التربية والتعليم، وتوفير القروض للمشاريع الصغيرة من خلال صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية، والشراكة مع القطاع الخاص بهذا الخصوص.

في اطار التدريب وبناء القدرات والحصول على المهارات في المجالات الجديدة والناشئة وتطويرها:

تبني مشروع التعلم الذكي لشبك جميع المدارس الحكومية بشبكة الانترنت لتوظيفها في استراتيجيات التعليم.والعمل على تمكين الطلبة بالمهارات الحياتية لربطها في سوق العمل. و تشجيع مشاركة الفتيات في المسابقات المحلية والدولية، دمج الطلبة في انشطة لا صفية وفعاليات ارشادية تساهم في اكساب الطلبة مهارات حل المشكلات. المشاركة في المسابقات المحلية والدولية التي تعزز ICT والتركيز على الرقمية لدى مدارس الاناث. تطوير المهارات الحياتية والقيادية لدى الطلبة. وعقد ورشات ودورات تدريبية عن الانتحابات وكيفية التعامل معها. التوعية حول المواطنة وحقوق الانسان وعن الاتفاقيات الدولية. وعقد أنشطة لا منهجية لتعزيز الادوار القيادية لدى الطلبة، تشكيل البرلمانات الطلابية في المدارس الحكومية

لتعزيز المناهج التعليمية لتستجيب لقضايا المساواة بين الجنسين، يجري العمل على مراجعة شاملة للكتب المدرسية من منظور النوع الاجتماعي لإزالة القوالب النمطية التمييزية ضد المرأة إن وجدت، وتضمين المناهج الدراسية بمواد خاصة بالصحة الجنسية تتناسب مع المراحل العمرية للطلبة، يجري العمل على إدماج النوع الاجتماعي في برنامج التربية الإعلامية لضمان إعلام حساس للنوع الاجتماعي يساهم في الحد من الصورة النمطية للمرأة.كما تم مراجعة سياسات واستراتيجيات التعليم من منظور النوع الاجتماعي.

لتعزيز البيئات التعليمية الآمنة والخالية من التحرش للفتيات العمل على رفع مستوى الصحة النفسية لدى الطلبة وتقدم خدمات ارشادية نوعية لجميع الطلبة الذين يتواجد بمدارسهم مرشد/ة تربوي. والحد من العنف المدرسي القائم على النوع الاجتماعي الذي يهدف إلى خلق بيئة تعليمية آمنة، وتحليل قضايا العنف المرتبطة بالنوع الاجتماعي في التعليم ودمجها بالخطط. وعقد برامج توعوية دورية تستهدف المعلم والطالب والمجتمع للتصدي للعنف المدرسي ووجود المرشدين وسياسة الحد من العنف في المدارس للحد من العنف والتعامل معه. وانشاء رياض الاطفال في المدارس الحكومية، مع إعطاء مدارس مناطق "ج" حق الاولوية. وتوفير وسائل مواصلات للطلبة في التجمعات البدوية.

البعد الثالث: التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية

يتضمن هذا القسم الاجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين للتصدي لظاهرة العنف، من حيث اشكال العنف التي ركزت عليها، واستراتيجيات العمل، والسياسات المتخذة، وبرامج التوعية والتثقيف التي اظهرتها من خلال وسائل الاعلام، ويتقاطع هذا البعد مع مجالات اهتمام بيجين الخاص ب (العنف ضد المرأة، الحقوق الانسانية للمرأة، المرأة ووسائل الاعلام، الطفلة الأنثى).

أشكال العنف ضد النساء والفتيات، التي أولتها دولة فلسطين أولوية للعمل عليها:

أشارت بيانات مسح العنف 2011، أن 37.0% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لأحد أشكال العنف من قبل أزواجهن خلال 12 شهراً الماضية؛ 29.9% في الضفة الغربية مقابل 51.0% في قطاع غزة. كما بلغت نسبة اللواتي تعرضن لعنف نفسي "لمرة واحده على الأقل" من هؤلاء السيدات 58.6%، و55.1% تعرضن لعنف اقتصادي، و54.8% لعنف اجتماعي، و23.5% لعنف جسدي، و11.8% لعنف جنسي.

نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن للعنف من قبل الزوج خلال 12 شهرا الماضية حسب المنطقة وشكل العنف

المنطقة	أشكال العنف					
	تعرضن للعنف	العنف النفسي	العنف الجسدي	العنف الجنسي	العنف الاجتماعي	العنف الاقتصادي
الأراضي الفلسطينية	37.0	58.6	23.5	11.8	54.8	55.1
الضفة الغربية	29.9	48.8	17.4	10.2	44.8	41.6
قطاع غزة	51.0	76.4	34.7	14.9	78.9	88.3

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011. النتائج الرئيسية. رام الله – فلسطين.

معدل قتل النساء من عام 2014 الى عام 2018 (25) حالة قتل، وفي الفترة من (2014-2018) تم رصد أكثر من 2000 حالة عنف.

حيث أولت فلسطين مجموعة من اشكال العنف كأولوية يجب التصدي لها، وتتمثل تلك الاشكال في عنف الزوج/العنف المنزلي، بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب في إطار الزواج، والتحرش الجنسي والعنف في الأماكن العامة، وفي الأماكن التعليمية وفي العمل، وايضاً العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا (على سبيل المثال، التنمر الإلكتروني، والمطاردة عبر الإنترنت)، عدا عن الاهتمام في قتل النساء خاصة القتل على خلفية شرف العائلة، والعمل على محاربة الزواج المبكر، وكأمثلة على ذلك:

في سبيل مواجهة العنف المنزلي بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب في إطار الزواج، ان قوانين دولة فلسطين بخصوص الابلاغ عن حوادث الجنسي اعتبرت ان التبليغ عن الجرائم ليس حقاً مقصوراً على من تقع عليه الجريمة، وإنما هو تكليف واجب على الأفراد كافة القيام به في مصلحة الجماعة، فمثلا: كل من علم بوقوع جريمة أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي عنها ما لم يكن القانون قد علق تحريك الدعوى الجزائية الناشئة عنها على شكوى أو طلب أو إذن.(مادة 24 من قانون الاجراءات الجزائية)، ويجب على كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة أن يبلغ عنها السلطات المختصة ما لم يكن القانون قد علق تحريك الدعوى الجزائية الناشئة عنها على شكوى أو طلب أو إذن. (مادة 25 من قانون الاجراءات الجزائية)، وفي حال ورود شكوى لدخول امراة معنفة على المؤسسة الصحية فعليها الاهتمام بالشكوى المقدمة اليها واتخاذ الاجراءات المناسبة(المادة 62 من قانون الصحة العامة لعام 2004)، **كما** يلتزم جميع المكلفين باحترام المرأة ضحية العنف وتقديرها، وتعزيز واحترام حقها في اتخاذ القرار الذي تراه مناسب ا لحياتها، وتقديم الخدمات لها دون تمييز، والمحافظة على جميع المعلومات المتعلقة بها والتعامل معها بشكل سري، إذ لا يجوز خرق سرية المعلومات ونشرها إلا بعد أخذ الموافقة الخطية من المرأة(نظام التحويل الوطني).

يتم تقديم الحماية ل (736) حالة / إمرأة و(75 طفلاً) مكررة شهرياً، في مراكز الحماية "مركز محور، البيت الآمن، مركز طوارئ أريحا"، وتم تقديم ما يلزم من خدمات الإيواء والرعاية الصحية والنفسية والقانونية. وتقديم خدمات اجتماعية وارشادية ونفسية للنساء ضحايا العنف من خلال مرشدات المرأة في مختلفة المديريات بما مجموعه (1619) منتفعة.

تم العمل على تجهيز 17 عيادة للارشاد الاسري الشامل لاستقبال والتعامل مع النساء المعنفات و ذلك من بداية سنة 2016 حتى نهاية سنة 2018 (8 مديريات رعاية صحية أولية + 9 مستشفيات) لتكون غرف لإستقبال والتعامل مع النساء المعنفات وتم تسميتها بهذا الاسم لتجنب الوصمة الاجتماعية ، وسيتم تأثيث بقية المستشفيات ومديريات الصحة خلال العام 2019، وقد بلغ عدد النساء المنتفعات في العام 2018 من هذا البرنامج 1791 منتفعة .

لمنع الزواج المبكر والقسري:

انخفض الزواج المبكر في دولة فلسطين الى 20% عام 2018، بعد ان كان 25% عام 2014، حيث تم تطوير برنامج متكامل حول مناهضة تزويج الطفلات (الزواج المبكر) مثل إنتاج دراسة حول أسباب وتداعيات زواج الفتيات الفلسطينيات المبكر في محافظة القدس- 2017، وبناء عليها تم تطوير: دليل مناهضة تزويج الطفلات (ليتم استخدامه من قبل المرشدين والمرشدات الاجتماعيين في المدارس)، وأربع قصص للأطفال تستهدف رفع وعي الأطفال حول مفهوم الزواج ، وعليه تم توقيق اتفاقية مع وزارة التربية والتعليم تلتزم فيها الوزارة بالتعاون مع المركز لتدريب المرشدين والمرشدات على استخدام الدليل والمواد وتنفيذها في المدارس في العمل مع الطلبة من الجنسين والأهالي بهدف مناهضة فكرة تزويج الطفلات.

وفيما يتعلق بحالات قتل النساء ، تم رصد حالات قتل النساء من خلال الإعلام وليس رقم رسمي من النيابة العامة حيث بلغت حالات القتل في عام 2016 (17) حالة وفي عام 2017 (32) حالة، وفي عام 2018 (30) حالة قتل للنساء. كما تم توثيق بعض قصص النساء اللواتي تم قتلهن وتم إثارة موضوع قتل النساء في الإعلام، كما تتابع وحدة حماية الأسرة من العنف كافة حالات القتل بشكل مفصل.

1. الإجراءات المتخذة الأكثر أولوية في السنوات الخمس الأخيرة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات

عملت دولة فلسطين على مجموعة من الاجراءات للتصدي لظاهرة العنف ضد المرأة، وأولت اهتماماً في تطوير قوانين مناهضة العنف ضد المرأة، وتطبيقها، وكذلك تطوير خطط عمل وطنية، وتحديثها، وتوسيعها بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، بالإضافة الى إدخال و تعزيز التدابير الرامية إلى زيادة وصول المرأة إلى العدالة (مثل إنشاء المحاكم المتخصصة، والتدريب على القضاء والشرطة، وأوامر الحماية، والإنصاف والتعويضات، بما في ذلك قضايا قتل النساء)، وتطوير الخدمات المقدمة للناجيات من العنف (مثل بيوت الأمان، وخطوط المساعدة، والخدمات الصحية المخصصة، والخدمات القانونية، وخدمات العدالة، والمشورة) كما عملت الدولة على تعزيز إستراتيجيات لمنع العنف ضد النساء والفتيات وتقاطعها مع الصحة، والتعليم، ووسائل الإعلام، والتعبئة المجتمعية، والعمل مع الرجال والفتيان)، كما تم العمل على رصد وتقييم التأثير، بما في ذلك توليد الأدلة وجمع البيانات كمسح العنف الأسري، وانشاء المرصد الوطني للعف ضد المرأة، وكذلك إدخال و تعزيز التدابير الرامية إلى تحسين فهم أسباب العنف ضد المرأة وعواقبه. ومن الامثلة على تلك الإجراءات:

على مستوى تطوير وتعديل القوانين والتشريعات: لا تزال المشاورات الوطنية على قانون حماية الأسرة من العنف جارية للاتفاق على الصيغ النهائية للقانون بالرغم من تنسيب القانون لسيادة الرئيس لاقراره، واعتماد دليل الإجراءات الموحد لنظام التحويل الوطني لخدمات النساء المعنفات، وإصدار قرار من وزير الصحة بإعفاء النساء المعنفات من رسوم التقرير الطبي و الإسعاف الأولي وذلك في العام 2017 ، **وقرار بإعفاء حالات الإنتحار من الرسوم أيضاً في العام 2017، كما** اصدر القضاء الشرعي قانون التنفيذ الشرعي الذي أسهم في سرعة إنجاز الأحكام للفئة الضعيفة من النساء والأطفال، واصدار تعميم ينص على تسليم الزوجة التي خرجت من بيت زوجها نتيجة أي خلاف أوراقها الرسمية وملابسها من خلال قرار إداري يصدره فضيلة القاضي بشكل عاجل، وذلك لحاجة المرأة الماسة لمتعلقاتها الشخصية، وعدم إسقاط الحق الشخصي من خلال الغاء او تقييد العمل بالمادة 99 من قانون العقوبات الأردني للعام 1960 فيما يتعلق بإسقاط الحق الشخصي في قضايا قتل النساء

في اطار تعزيز الخدمات: مصادقة مجلس الوزراء على مركز حماية للنساء في جنين حيث بدأ الشروع في تخصيص قطعة أرض خاصة لإقامة مركز طوارئ لحماية النساء ضحايا العنف في المحافظة، كما تم العمل على زيادة أعداد مرشدات المرأة في كافة المناطق في الضفة الغربية من 14 الى20 مرشدة ومنسقة واحدة لمراكز الحماية، ودعم المديريات بالأمور اللوجستية مثل السيارات لتسهيل مهامهم في متابعة قضايا النساء ضحايا العنف وأسرهن، وذلك من خلال مشروع إرادة الممول من الوكالة الإيطالية للتنمية. و استهداف (70) شخص من مقدمي الخدمات لتلقي تدريب الإرشاد النفسي الاجتماعي في مختلف المناطق تمهيداً لتدريب كوادر شبكات الحماية. كما تم استهداف 25 شخص من الموجهين المهنيين والأخصائيين الاجتماعيين في مختلف مديريات التنمية الاجتماعية لتنمية قدراتهم فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي وإدماجها في عملهم الميداني. تنفيذ المرحلة الثالثة من البرنامج المتخصص بتدريب ورفع كفاءة مرشدات المرأة ومرشدات مراكز الإصلاح والتأهيل والأخصائيات الاجتماعيات في مراكز الحماية في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والحماية للنساء ضحايا العنف من خلال جامعة بير زيت وضمن مشروع ويلود 3 الممول من الوكالة الإيطالية للتنمية.
تم الشروع في تفعيل اللجان المختلفة الخاصة بمحاور نظام التحويل الوطني عن طريق عقد الاجتماعات المصغرة لكل لجنة ومراجعة الخطة التنفيذية ونشاطات 2018 ومناقشة الأنظمة الخاصة بعمل كل لجنة حيث يشارك في كل لجنة ممثل/ة عن كل شريك في فريق نظام التحويل الوطني أما اللجان فهي: لجنة إدارة الحالة والتمكين والاندماج، لجنة التوثيق والرصد، لجنة السياسات والإجراءات، لجنة المتابعة والمساءلة والتقييم، لجنة التوعية والإعلام، لجنة تنمية القدرات وتطوير البنية التحتية.

تنفيذ برنامج الإرشاد وهو يهدف إلى المساهمة في تحسين الصحة النفسية للنساء في المجتمع الفلسطيني ,ومناهضة كافة إشكال العنف ضد النساء والفتيات حيث يعمل على النتائج التالية، بهدف تحسن التوازن مع الذات والمحيط ولتحقيق هذه النتيجة تم العمل على مجموعة من الأنشطة الإرشادية التالية : خلال الفترة الواقعة ما بين 2014-2018 تم تقديم الإرشاد الفردي, لما مجموعه 2682منتفع ومنتفعة,تم تقديم الاستشارات النفسية, لما مجموعه 3303منتفع ومنتفعة, تم تقديم الاستشارة الهاتفية 1190منتفع ومنتفعة ,تم تقديم الإرشاد العائلي ل86 عائلة ,تم تحويل 659منتفع ومنتفعة ,تم استقبال 562منتفع ومنتفعة، حيث ساهم تقديم الخدمات النفسية في تعزيز مفاهيم الصحة النفسية ,والتخفيف من آثار العنف على النساء,وفتح فرص للنساء وتمكينهم بمختلف المستويات لزيادة قدرتهن على التكيف في الظروف الصعبة .

تقديم خدمات الارشاد النفسي الاولي **الهاتفي**، والإرشاد القانوني والصحي للنساء والفتيات والأطفال الناجيات من العنف عبر مركز استماع حماية المرأة الطفل المجاني 121، تم تقديم الخدمة من خلال الهاتف الى **86495** حاله خلال السنوات المذكورة(2014-2019)، 60%من هذه الحالات تعرضت للعنف الجسدي والجنسي والنفسي، حيث تم تقديم خدمات التوعية والتثقيف والتمكين المجتمعي الى 9359 امرأة، وتقديم خدمات التوعية والتثقيف لطالبات وطلاب المدارس حول الوقاية من العنف بكافة اشكاله، التنمر، العلاقات الاسرية، مرحلة جيل

المراهقة، تزويج القاصرات، وتقديم خدمات الصحة الجنسية والانجابية ل 4112 امرأة من خلال العيادة الصحية المتنقلة بالوصول الى المناطق المهمشة، وتقديم خدمة والإرشاد والعلاج النفسي وجها لوجه ل 486 امرأة، تدريب مهنيين ومهنيات من وحدة حماية الاسرة في الشرطة الفلسطينية والنيابة العامة ومرشدات/ ين اجتماعيات/ين، كما تم العمل مع 400 رجل لتعير النظرة الذكورية ولوقف العنف الموجهة للنساء.

في اطار تعزيز وصول النساء للعدالة تم تشكيل نيابة حماية الاسرة من العنف بقرار من النائب العام في شهر شباط 2016 ، وهدف هذا الاجراء الى تطوير دور النيابة العامة في حماية النساء وضحايا العنف ومحاسبة الجناة وتحقيق الردع العام من خلال تقدمي خدمات متخصصة مستجيبة للفئات الاقل حظاً بالحماية القانونية الاطفال النساء ذوي الاعاقة كبار السن، واما نطاق الاجراء والسكان المستهدفين، فإن النيابة تختص بالتحقيق وملاحقة المتهمين والترافع والطعن والتنسيق مع وحدة تنفيذ الاحكام الجزائية لتنفيذ الاحكام الصادرة في جرائم التحقيق وملاحقة المتهمين والترافع والطعن ومتابعة تنفيذ الاحكام في الجرائم التالية: كافة الجرائم المرتكبة داخل نطاق الاسرة بمختلف أفرادها بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة، الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال ضحايا العنف خارج الأسرة، الجرائم المرتكبة من النساء في قضايا الزنا والدعارة والسفاح وإفساد الرابطة الزوجية وغيرها من الجرائم ذات الطابع الجنسي، جرائم التهديد والإبتزاز ضد النساء عبر كافة وسائل الإتصالات السلكية واللاسلكية والإلكترونية، ومن تأثيرات اتخاذ الاجراء، رفع نسبة عدد القاضايا المبلغ عنها بموجب احصائيات الواردة للنيابة العامة، جودة في نوعية الخدمة المقدمة للنساء والاطفال وذوي الاعاقة، الية تشبيك واضحة بين مقدمي الخدمات وفعالية اكثر لمؤتمرات الحالة . الدروس المستفادة من ذلك انها رفع جودة الخدمة المقدمة يتوجب ابتداءً التخصص، التنسيق والتشبيك .

إنشاء أماكن مخصصة في مركز كل محكمة من محاكم القضاء الشرعي لرؤية ومشاهدة الأطفال في جو أسري ملائم. حيث أن خدمة النيابة الشرعية متوفرة في 24 محكمة فبالتالي سرعة الوصول للعدالة. وكذلك إيجاد آلية لما يعرف بالتخارج في المحاكم الشرعية تضمن وصول حقوق النساء الحقيقية لهن فما آل لهم إرثاً عن مورثيهم حيث كان هذا التخارج يستخدم سابقاً لسلب حقوق النساء بمبالغ بسيطة لا تساوي القيمة الحقيقية لحقوقهن. إضافة الى إنجاز مذكرة تفاهم بين ديوان قاضي القضاة ووزارة التنمية الاجتماعية حول آلية تنفيذ كاملة للمشاهدة والاستضافة، واستلام وتسليم الأطفال في الحالات التي تقتضي التدخل العلاجي والوقائي إلى مرشدي حماية الطفولة لدى وزارة التنمية الاجتماعية. وزيادة عدد النساء في دوائر الإرشاد مما كان له أثراً إيجابياً على كيفية التعاطي بالقضايا الخاصة بالنساء. ونظراً لأن 80% من النيابة الشرعية هن نساء فالمقابل 90% من طالبي الخدمة من النساء وبالتالي سهولة الحديث. كما يحافظ القضاء الشرعي على مكاتب النيابة من حيث الالتزام بالخصوصية والسرية عند أخذ التحقيقات وبالتالي البيئة مناسبة لخصوصية الإشكاليات التي تطرحها النساء. وتكون النيابة الشرعية طرفاً في الدعاوى إلى جانب النساء حتى أخر مراحل التقاضي، منذ عامين يتم التنسيق بين النيابة الشرعية ونيابة حماية الأسرة من العنف بين الشق الجزائي والشرعي. كما تم إعداد دليل إجراءات الإرشاد الأسري.

تم إعداد لجنة تقصير أمد التقاضي والنيابة الشرعية جزء منها وتم رفع توصيات متعلقة بالنفقة وتدابير خاصة في صالح النساء مما يصب في تقصير أمد التقاضي، كما تم إصدار عدد من المبادئ القضائية في المحكمة العليا الشرعية ترعى حقوق المرأة عن طريق إرساء المبادئ القضائية في المشاهدة والحضانة مثل: حق المرأة في حضانة أطفالها إلى حين بلوغهم وكذلك تبسيط إجراءات التقاضي في دعاوى النزاع والشقاق واعتبار تقرير الارشاد الاسري بمثابة شيوع النزاع بدلاً من إحضار أدلة مستعصية مما خفف على النساء وهيأت العديد من المبادئ القضائية المتعلقة بفرض النفقات لها بما يواكب الحالة الاقتصادية للمجتمع.

تخصيص قضاة في كافة المحاكم للنظر في قضايا النوع الاجتماعي تحضيرا لإقرار قانون حماية الاسرة و مراجعة مسودة القانون مراجعة شاملة من قبلهم بغية اقراره حسب الاصول ، حيث بلغ عدد القضاة المكلفين31 قاضي منهم 14 قاضي سيدة يتم تدريبهم على كافة القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي منها مفهوم النوع الاجتماعي ، البعد الاجتماعي النفسي للنساء ضحايا العنف ، برنامج ميزان وغيرها. تعميم مفهوم النوع الاجتماعي والقضايا المتعلقة بين كافة موظفي مجلس القضاء الاعلى من خلال التدريبات وورش العمل.اعداد الاشكال الاعلامية والتوعوية الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي وتوزيعها على رواد المحاكم. تحليل المؤشرات الاحصائية الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي ووصول النساء للعدالة بما فيها أعداد الموظفين والقضاة وفقا للنوع الاجتماعي. احداث تعديلات على برنامج ميزان بما يساهم في استخراج احصائيات متخصصة في مجال النوع الاجتماعي.

تنفيذ برنامج تسهيل وصول النساء للعدالة والقانون في الضفة الغربية في السنوات 2014-2019 والذي ساهم في توفير الحماية الاجتماعية والقانونية للنساء ، تم تقديم عدة خدمات قانونية للنساء منها :

استشارات قانونية: تم خلال 2014-2019 تقديم (4291) استشارة مكتبية وميدانية لما مجموعه (3209) امرأة بمواضيع قانونية مختلفة تتعلق بقانون الأحوال الشخصية (كالزواج والطلاق ، المؤخر ، والنفقة ، الحضانة ، تفريق ونزاع ، الطاعة، الخلع ، والمشاهدة والاستضافة ، ميراث ، نزاع وشقاق ، حق السكن للمرأة بعد الطلاق وغيرها) ، وبقانون العقوبات والأحوال المدنية والحقوق العمالية، والعنف والضرب والإيذاء ، وتنفيذ أحكام قضائية وغيرها من القضايا ، والتي جاءت سواء نتيجة التوعية المجتمعية أو من خلال المثقفات الميدانيات بالجمعية ونتيجة الترويج للخدمة من خلال وسائل الإعلام المختلفة ، وأيضا من امرأة لامرأة ، وتحويلات من مؤسسات أخرى حكومية وغير حكومية وخاصة دائرة الإرشاد القانوني بالمحاكم الشرعية ووحدة حماية الأسرة بالشرطة وصندوق النفقة ووزارة التنمية الاجتماعية .

مرافعات بالمحاكم: تأتي أهمية تقديم خدمة الترافع بالمحاكم في ظل محدودية المؤسسات التي تقدم هذه الخدمة ، تم خلال 2014-2019 رفع (1718) قضية بالمحاكم لما مجموعه (1326) امرأة وشابة ، تم إنهاء ما يقارب 95% من القضايا والحصول على أحكام للنساء ، علما أن بعض القضايا تم اسقاطها بناء على طلب المنتفعة من الخدمة القانونية وذلك لأسباب عديدة أبرزها ضغط الأهل ، التصالح بين الزوجين والعودة لبيت الزوجية ، اتفاق على الطلاق بالتفاهم بين الزوجين ، عدم رغبة السيدة باستكمال القضايا المرفوعة من قبلها ، أكثر من 95 % من النساء ربحن قضاياهن ووصلن لحقوقهن مما خفف عنهن الضغط والخوف من الخسارة وعزز وضعهن الاقتصادي .وتعلقت غالبية القضايا بحقوق تتعلق بقانون الأحوال الشخصية وهي : ، النفقة ، المؤخر ، الحضانة ، الطاعة و حق السكن للمرأة بعد الطلاق ، المشاهدة والاستضافة ، تفريق ونزاع ... الخ .

الخط المفتوح القانوني: تم تقديم (649) استشارة هاتفية قانونية عبر الخط المفتوح .

- يتم تحويل الاستشارات والقضايا من المؤسسة واليها ، كما يتم تحويل المنتفعات داخليا من والى برنامج الارشاد من خلال المثقفات الميدانيات ، ومؤسسات أخرى كالمحاكم الشرعية ، وزارة التنمية الاجتماعية ، وحدة حماية الأسرة في الشرطة ، مؤسسات نسويه وحقوقية التوجه المباشر لمكاتب الجمعية ، مراكز الحماية الاجتماعية والبيوت الآمنة والمحافظات وغيرها . - كما تم أيضا عقد جلسات استماع من خلال مكاتب الاستماع برام الله ونابلس للنساء يتم على اثرها تحويلهن للخدمات القانونية والاجتماعية حسب الحاجة .

- - كمخرج مباشر للاستشارات سواء الهاتفية او المكتبية والميدانية تم تحويل عدد من الحالات لرفع دعاوى قضائية من خلال محاميات

- يتم تقديم خدمة الترافع أمام المحاكم مجانا للنساء اللواتي لا يملكن مورد مالي لتوكيل محامي لتحصيل حقوقهن القانونية ، مما يمكن النساء بعد إنهاء القضية من تحسين موردها المالي من خلال حصولها على نفقة لها ولأطفالها وحصولها على المؤخر وتوابع المهر في حالات أخرى ، وأيضا حصولها على سكن او أجرة سكن بعد الطلاق لها ولأولادها .

- تركت خدمة الترافع بالمحاكم تأثيرا ايجابيا على حياة النساء حيث أصبحن أكثر ثقة بأنفسهن وبقراراتهن وبإمكانية الاعتماد على أنفسهن كما مكنتهن من اتخاذ اجراءات عملية لرفع التمييز الواقع عليهن بسبب قصور القوانين وتغلغل الثقافة المجتمعية التي تؤثر على حياتهن.

الشروع بالتنسيق مع وزارة المرأة ومراكز تواصل في المحافظات ومؤسسات المجتمع المدني بتشكيل شبكات حماية النساء ضحايا العنف في عدة محافظات في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية والقدس.

لتعزيز رصد وتقييم التأثير، بما في ذلك توليد الأدلة وجمع البيانات، بما في ذلك ما يتعلق بمجموعات معينة من النساء والفتيات، تعمل دولة فلسطين على انتاج مسح العنف الأسري من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كل خمسة سنوات، كما عملت وزارة شؤون المرأة على تأسيس المرصد الوطني لرصد حالات العنف ضد المرأة من خلال المؤسسات التي تستقبل حالات العنف سواء كانت للشكوى أو للحصول على الخدمة، أو للوقاية.

2. الإستراتيجيات المستخدمة في السنوات الخمس الأخيرة لمنع العنف ضد النساء والفتيات

عملت فلسطين على مجموعة من الاستراتيجيات لمنع العنف ضد النساء تمثلت في زيادة الوعي العام وتغيير النظرة والسلوكيات، وكذلك عملت على استراتيجية الحشد الشعبي والتعبئة على مستوى المجتمع، واستراتيجية تغيير صورة النساء والفتيات في وسائل الإعلام، وكذلك العمل مع الرجال والفتيان.

لتغيير الوعي العام وتغيير النظرة والسلوكيات:
تنفيذ حملة من بيت لبيت التي تستهدف التجمعات الاكثر عنفاً ضد النساء بمشاركة المؤسسات داخل التجمعات ومراكز تواصل في المحافظات، والتي تهدف الى الحد من العنف ضد المرأة من خلال انشطة توعوية ودعوية. عدا عن ما تقوم بها كافة المؤسسات من تنفيذ الحملة الوطنية المناهضة للعنف ضد المرأة من كل عام.

اطلاق مشروع في العام 2017 تحت عنوان "معاً ننجو"والذي يمتد لمدة عامين، ويهدف المشربوع الى المساهمة في إيجاد بيئة عمل امنة وقوانين واجرائات لدمج النساء الناجيات من العنف في المجتمع المحلي. وفي سياق الهدف عمل المشروع على المساهمة في تعزيز هذه القوانين والاجرائات في عدة جهات سواء من القطاع الحكومي العامل الممثل في وزارة التنمية الاجتماعية، النيابة العامة، وشرطة حماية الاسرى والاحداث، ومن جانب اخر القطاع الخاص الممثل بالمنشئات والمصانع الخاصة. ويقدم مشروع معا ننجو الخدمات القانونية والاجتماعية للنساء الناجيات من العنف من خلال اخصائيتين /ات نفس-اجتماعيين بالإضافة الى محامية قانونية للترافع في قضايا النساء وتقديم الدعم والتعزيز القانوني.وتمثلت مخرجات المشروع بشكل اساسي في زيادة الوصول الخدمات النفس اجتماعية والقانونية للنساء الناجيات من العنف، تعزيز التزام القطاع الخاص بحقوق النساء في سوق العمل، والضغط والمناصرة من اجل إقرار قانون حماية الاسرة من العنف. واستهدف المشروع الفئات التالية، شرطة حماية الاسرة والاحداث ،النيابة العامة ، التنمية الاجتماعية ، دور الحماية (البيوت الامنة) ، الاخصائيات العاملات في مجال الحماية والدمج، النساء والفتيات الناجيات من العنف. وعمل المشروع على الانشطة التالية: توقيع اتفاقيات تفاهم مع الجهات ذات العلاقة من اجل تسهيل مهمة المشروع، وبناء علاقة شراكة مع الجهات ذات العلاقة، تقديم تدريبات (23 يوم *116 مقدم /ة خدمة)، حملة إعلامية لفعاليات 16 يوم لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، تطوير خطط دمج للنساء في البيوت الامنة، تطوير ميثاق شرف ينص على احترام حقوق النساء والالتزام بتوفير بيئة عمل امنة لهن، توقيع ميثاق الشرف من قبل أصحاب المصانع والمنشئات والمحلات،وإعطاء ورشات عمل توعوية (11 ورشة عمل * 81 مشارك /ة) لأصحاب المنشئات والمصانع والمحلات من اجل تعزيز بيئة العمل الامنة والتوقيع على ميثاق الشرف، عمل ورشات عمل توعوية (20 ورشة عمل * 152 مشارك/ة) من المنشئات والمصانع التي وقعت ميثاق الشرف من اجل تعريفهم عليه وتعزيز وعيهم حوله،توعية المجتمع المحلي (30 ورشة عمل * 912 مشارك/ة) حول قانون حماية الاسرة من العنف من اجل تعزيز الاندماج بدعمه والمطالبه به.

تنفيذ **مشروع (درجة خطورة عالية) و (على الوعد لحماية النساء)** ففي العام 2014 عملت تام على تفعيل نظام التحويل الوطني من خلال التدريب على النظام وعمل البرتوكولات الخاصة في قطاع الصحة و الشرطة و الارشاد الاجتماعي و تم طباعة 1000 نسخة من النظام وتوزيعها على 58 مؤسسة و مراكز خدمات تابعة لوزارة الصحة و وزارة الشؤون الاجتماعية وزارة شؤون المراة والادراة العامة للشرطة ووحدات حماية الاسرة في 4 محافظات (اريحا – رام الله – طولكرم – بيت لحم) حيث تم بناء قدراتهم على نظام التحويل و منهجية قياس الخطورة ومهارات التقصي والتدخل والتحويل وتكامل العمل وخلق قواسم مشتركة بين القطاعات الثلاث مما يسهم في حماية النساء. و تم بناء قدرات وتمكين 51 من رجال العشائر والإصلاح في 4 محافظات (بيت لحم ـ الخليل – اريحا-طولكرم) واصبحوا داعمون ومناصرون لقضايا النساء ضحايا العنف و معظمهم وقعوا على عريضة مطالبة بعدم اسقاط الحق الشخصي في قضايا قتل النساء كما تم بناء قدرات وتمكين 81 شاب/ة (31 ذكور ـ 50 اناث) ليكونوا مناصرين/ات لحقوق النساء من خلال تدريب على مدى 12 يوم على مواضيع الضغط والمناصرة ـ النوع الاجتماعي ـ حقوق المراة وحقوق الانسان ، قانون العقوبات الفلسطيني، و لأخذ دور فاعل في تنفيذ حملات ضغط ومناصرة على اصحاب صنع القرار واضعي السياسات لتفعيل تجميد المادة 340 من قانون العقوبات والذي تم تجمده كنتيجة لحملات الضغط والمناصرة التي نفذته المؤسسات. وكذلك تم انتاج 8 سبوتات تلفزيونية كرتون للتوعية بحقوق المرأة وعن العنف الذي تتعرض له النساء تم انتاجها وبثها : السبوتات حول معالجة قتل النساء وكيف ممكن للأسباب ان تكون باطلة، عدم الثقة ، موضوع ضرب النساء سواء الزوجات او الأخوات وغيرها.

تنفيذ مشروع "مناهضة العنف ضد المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس" حيث يهدف المشروع إلى الحد من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي. استهدف المشروع 20 موقع في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. الميزانية المرصودة للمشروع: .42,755 يورو. من أهم النتائج الخاصة بالمشروع تشكيل مجموعات شبابية داعمة لحقوق المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، ورفع الوعي المجتمعي حول العنف ضد المرأة من خلال تنفيذ حملات إعلامية ومناصرة في المواقع المختلفة. وكذلك من خلال استهداف الإعلام بحيث يقوم بتغطية القضايا المتعلقة بالنساء من منظور نوع اجتماعي. تم أيضاً خلال هذا المشروع تقديم خدمات نفسية واجتماعية وقانونية للنساء في المواقع المستهدفة.

للعمل مع التعليم الابتدائي والثانوي في مواضيع التحرش الجنسي، الوصول إلى حوالي 800 مدرسة تم فيها تدريب المرشدين والمرشدات على تنفيذ البرنامج واستخدام المواد التالية: الدليل التدريبي لبرنامج أمان لتطوير المهارات الحياتية والحماية من الاستغلال الجنسي، قصة "سمارة" للأطفال، قصة "هيا بنا نحكي" للأطفال، شريط CD تمثيلي حول القصص السابقة وتم ترجمته إلى لغة الإشارة للإستفادة منه من قبل الأطفال ذوي الإعاقة السمعية، كما تم ترجمة المواد إلى لغة بريل لتمكين ذوي الإعاقة البصرية من الاستفادة منها، وتم التنسيق مع المؤسسات التي تعمل مع الأطفال والمراهقين من ذوي الإعاقات المختلفة لتنفيذ البرنامج.

بهدف زيادة وعي النساء في التصدي للعنف وكأجراء وقائي على زيادة وعي النساء بالعنف المبني على النوع الاجتماعي بمختلف أشكاله النفسي والجسدي والجنسي حيث تم تنفيذ خلال الأعوام 2014-2018 تم تنفيذ 1449ورشة تم استهداف 20390مشارك ومشاركة حيث تم زيادة وعي النساء بآثار العنف النفسية والاجتماعية وتعزيز دور النساء في التصدي للعنف عبر المشاركة في أنشطة الضغط والتأثير على صناع القرار ، كما تم تنفيذ 44 مجموعة تدريبية تطويرية تم استهداف 687طالب وطالبة من العلوم الإنسانية حيث تم تدريبهم

على آليات مناهضة العنف بالإضافة الى تطوير قدراتهم المهنية، حيث تم تنفيذ "حملة لا يوجد امرأة تستحق ان تعنف" ، حملة "نحو حماية الفتيات والنساء عبر شبكات التواصل الاجتماعي من الاستغلال الجنسي "، حملة " أنت لا تملكني بكفي استبداد وعنف " .

لتعزيز الحشد الشعبي والتعبئة على مستوى المجتمع، تنفيذ مشروع تمكين النساء و حمايتهم من العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي يهدف إلى معالجة العدد المحدود من وصول النساء الى خدمات الحماية الفعالة في المجتمعات المهمشة في القدس الشرقية، وعمل المشروع على تفعيل شبكة الحماية في القدس الشرقية لتعمل كشبكة لتحويل النساء المعرضات للعنف المبني على النوع الاجتماعي الى الخدمة التي يحتاجونها من خلال العمل على تفعيل نظام التحويل لضحايا العنف من النساء مع وجود دليل مرجعي سهل استخدامه للخدمات المتاحة في القدس. وكذلك عمل على تشجيع و تفعيل منظمات المجتمع المحلي بالتعاون مع مؤسسات التي تدافع عن حقوق المرأة القيام بحملة ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي محليا من خلال تدريب العاملين في هذه المنظمات لكي يصبحون نقطة اتصال لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي في مجتمعاتهم ، وقادرين على التواصل مع النساء ، وتقييم المخاطر ، وإحالتها إلى الخدمات المتخصصة في القدس الشرقية. ونشر المعلومات المتعلقة بخيارات السلامة للنساء المعرضات للخطر أو ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال القيام بأنشطة التوعية والتعبئة المجتمعية التي تستهدف الرجال والنساء معا.

تطوير وتنفيذ مبادرة بعنوان لا شرف في الجريمة لحشد الراي العام الفلسطيني لحماية حقوق النساء ومناهضة كافة اشكال العنف وخاصة القتل علي خلفية ما يسمى بالشرف، (5000) بطاقة معلومات تضمنت احصاءات وقوانين وتشريعات عن قتل النساء تم تدشين هذه المبادرة من خلال ورشات العمل، وأطلقت مشروع **محاكم النساء** في بداية ايلول 2015 واستمر ل 2018، والذي هدف للحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي بالاضافة الى تفعيل العمل على نظام التحويل الوطني. وتضمن العمل في هذا المشروع عدة اتجاهات اساسية تتمحور حول، تنفيذ واصدار دراسة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي وقتل النساء، وتنفيذ، واصدار مسح اساسي حول نظام التحويل والمؤسسات العاملة في هذا المجال ومدى تطبيقه والتحديات التي تحول دون العمل به على أكمل وجه، بناء قدرات 48 شخص من العاملين/ات في 24 مؤسسة من القطاعات ذات العلاقة بنظام التحويل الوطني (الصحة-الخدمة الاجتماعية-الخدمات القانونية-ووحدة حماية الاسرة في الشرطة) في محافظتي بيت لحم والخليل، تشكيل ائتلاف شبابي من 56 شاب/ة لتنفيذ مبادرات شبابية توعوية تهدف الى تعزيز الوعي فيما يتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي ومن خلال تنفيذ ورشات عمل ومحاضرات لتعزيز الوعي بحقوق النساء. ونتيجة لذلك تأثرت مواقف المشاركين/ت ايجابيا تجاه دعم قضايا المرأة وتم تزويدهم/ن بالمعرفة والمهارات اللازمة لتطوير المبادرات الشبابية وإطلاقها، بناء قدرات 16 من الإعلاميين و الاعلاميات لأخذ دور في مراقبة الحالات التي توصل الى المحاكم المرتبطة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي و رصد هذه الحالات.

إطلاق حملتي دعم ومناصرة من اجل المطالبة بتجميد المادة 99 من القانون الفلسطيني. والتي تضمنت إطلاق عريضة مطالبة بعدم إسقاط الحق الشخصي من خلال الغاء او تقييد العمل بالمادة 99 من قانون العقوبات الأردني للعام 1960 فيما يتعلق بإسقاط الحق الشخصي في قضايا قتل النساء بالتعاون مع وزارة شؤون المراة ، بالإضافة لعدد من المواد الإعلامية والفعاليات ، ونتاج هذه الحملات مع جهود وزارة شؤون المراة تم إيقاف العمل بالمادة 99.

لتغيير صورة النساء في الاعلام تم تشكيل الشبكة الاعلامية من المؤسسات الاعلامية المنتشرة في الضفة الغربية اتبني قضايا المرأة في برامجهم الاعلامية والاخبارية.

3. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لمعالجة تصوير النساء والفتيات و/أو التمييز و/أو التحيز ضد المرأة في وسائل الإعلام:

عملت فلسطين على إدخال لوائح ووثائق شرف لوسائل الإعلام لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتوفير التدريب للإعلاميين للتشجيع على إنشاء الصور غير النمطية والمتوازنة والمتنوعة للنساء والفتيات في وسائل الإعلام واستخدامها، وتعزيز مشاركة وقيادة النساء في وسائل الإعلام، ومن الامثلة على تلك الإجراءات:
بهدف زيادة التركيز الإعلامي على قضايا العنف ضد المرأة وزيادة وعي الجمهور للحد من العنف الأسري والمجتمعي تم إثارة قضايا عديد ومن ابرز هذه القضايا القتل على خلفية الشرف والانتهاكات التي تتعرض لها النساء عبر شبكات التواصل الاجتماعي و التحرشات الجنسية والزواج المبكر وأيضا خاطبت وسائل الإعلام صانعي القرار وأعضاء المجلس التشريعي بضرورة أخذ دور فعال اتجاه القضائية الحقوقية للنساء خاصة العنف ووضعهم أمام مسؤولية اخذ دور فاعل اتجاه العمل على المصادقة على قانون حماية الأسرة من العنف، كما تم تنفيذ 400 لقاء إعلامي حول مواضيع الصحة النفسية والعنف المبني على النوع الاجتماعي حيث تم إثارة قضايا العنف عبر الإعلام.

في ظل تواصل ممارسات تهميش و تغييب اصوات المرأة في وسائل الإعلام بشكل واضح وترسيخ العديد من الصور النمطية و المفاهيم التقليدية ، تم تنفيذ **مشروع الرصد الإعلامي العالمي للعام 2015(GMMP) على المستوى الوطني** حيث عملت على رصد صورة المراة في وسائل الاعلام الفلسطينية المرئية والمسموعة و المكتوبة ، واصدار تقرير الرصد الاعلام الفلسطيني للعام 2015 وتم اعتماده في

تقرير الرصد العالمي الخامس للعام 2015 بمشاركة 114 دولة على الاقل، و تم اطلاق التقرير في 25 نوفمبر تشرين الثاني ضمن حملة مناهضة العنف ضد المرأة، قد شمل المسح الذي نفذته تام في فلسطين الاخبار الرئيسية التي نشرت واذيعت في 3 صحف رئيسية و3 اذاعات ومحطات تلفزيون و3 مواقع اخبارية على الانترنت في يوم الرصد العالمي 2015/3/25 ضمن مشروع الرصد الإعلامي العالمي الذي يدرس حضور النساء والرجال في الأخبار وتمثيلهما في الإعلام. منذ عشرون عاما بمبادرة من الاتحاد العالمي للاتصال المسيحي، ويصدر تقرير رصد عالمي كل 5 سنوات. كما تم اطلاق **مشروع (المرأة في الاعلام الفلسطيني)** في بداية العام2017 والذي استمر لمدة عام ، والذي يهدف لرصد صورة المرأة في الاخبار المتعلقة بالمرأة والامن والسلام والانتهاكات ضدالمراة الفلسطينية، وتضمن المشروع بناء قدرات 15 من طلاب وطالبات الاعلام في مواضيع النوع الاجتماعي وحقوق الانسان والمرأة و القرار الاممي 1325 بالإضافة لتدريبهم/ن على اليات ومنهجيات الرصد الإعلامي. وكتابة تقرير عن نتائج الرصد و نفيذ حملة توعوية بهدف تعزيز صورة عادلة ومتوازنة للمرأة في الإعلام وخصوصا في المجال السياسي و تقديمها كقائدة وصانعة قرار وعدم الاستمرار في تقديم الصور النمطية عنها.

يتم انتاج صحيفة صوت النساء وهي صحيفة شهرية تصدر بانتزام حيث تسلط الضوء على قضايا التميز ضد المراة الفلسطينية في كافة الممجالات، وتفتح الباب للاقلام الشابة والنسوية من اجل التعبير عن وجهات نظرهم في هذه القاضاي، في محاولة لتغيير القفافة المجتمعية لصالح تبني المساواة وعدم التميز ضد المرأة. كما يتم انتاج برنامجا اذاعيا اسبوعيا بعنوان" ضد الصمت" ويركز فيه على نقاش اوجه التميز في الحقوق اتجاه المراة الفلسطيني، البرنامج اسبوع ويبث كل يوم ثلاثاء الساعة الحادية عشر على راديو راية اف أم. كما اسس طاقم شؤون المرأة ائتلافا اعلاميا بعنوان" المنبر الاعلامي لقضايا النوع الاجتماعي" والذي يتكون من 9 مؤسسات اعلامية مختلفة، يعمل المنبر على انتاج برامج اعلامية مراعية للنوع الاجتماعي، كما يقوم بتجريب الكوادر الاعلامية في هذه المؤسسات لتكون قادرة على التغطية الحساسة للنوع الاجتماعي.

4. الإجراءات المتخذة خلال السنوات الخمس الماضية التي تم تصميمها خصيصًا للتصدي للعنف ضد مجموعات معينة من النساء اللواتي يواجهن أشكالًا متعددة من التمييز:

عملت دولة فلسطين على مجموعة من الاجراءات التي من خلالها يتم انهاء التميز ضد المرأة لجميع الفئات، وفي هذا المحور تم إنجاز الاطار القانوني لتقرير سيداو المنوي بمشاركة المؤسسات التي تتابع تنفيذ سيداو برئاسة وزارة شؤون المرأة. كما تم تفعيل لجنة التشريعات العادلة للنوع الاجتماعي برئاسة وزارة العدل حيث (تم توقيع مذكرة تفاهم بخصوص لجنة قطاع التشريعات العادلة للنوع الاجتماعي بين وزارة العدل ووزارة شؤون المرأة ومجلس الوزراء) والتي تترأسها وزارة العدل / وحدة النوع الاجتماعي. حيث تم :عقد تدريبن للجنة قطاع التشريعات العادلة للنوع الاجتماعي فيما يتعلق بمراجعة وصياغة التشريعات من منظور النوع الاجتماعي حيث تم استهداف القانونين ورؤوساء ووحدات النوع الاجتماعي من مختلف المؤسسات الرسمية. خلال العام 2018. وعقد تدريب مدربين (**TOT**) لاعضاء لجنة الصياغة في لجنة قطاع التشريعات العادلة للنوع الاجتماعي خلال العام 2018. وإعداد ملحق لمراجعة وصياغة التشريعات من منظور النوع الاجتماعي.

تشكيل اللجنة الوطنية لموائمة التشريعات المعمول بها في فلسطين مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وافتتاح عيادة متخصصة ومجهزة للطب العدلي في محافظتي جنين وطولكرم. وتعيين طبيبة شرعية حيث كانت مبتعثة للجامعة الاردنية على مشروع **UNODC**، اصدار مذكرة قانونية حول حق الأم بإصدار جوازات سفر وفتح حسابات بنكية لأبنائها ونقل الاولاد من مدرسة إلى اخرى، ومصادقة مجلس الوزراء عليها.

خلال الأعوام 2014-2018 ، تم تنفيذ ما مجموعه 1900 نشاط توعوي (شمل ورش عمل ، ولقاءات مفتوحة ، وجلسات نقاشية واجتماعات عامة) بمواضيع حقوقية ومدنية وقانونية واقتصادية ، شارك فيها (18832) مشارك ومشاركة من النساء والشباب والشابات وصناع القرار وقادة مجتمعيين وسياسيين وقطاعات مهنية متنوعة ، ساهمت هذه الورش واللقاءات في زيادة وعي النساء بحقوقهن ورفع قدراتهن للدفاع عن هذه الحقوق ، كما ساهمت في رفع وعي المجتمع بحقوق النساء وزيادة حساسية صناع القرار اتجاه قضايا النساء، كما قامت الجمعية بتنفيذ (114) تدريب لفئات النساء والشابات والشباب استفاد منها ما مجموعه (1996) مشارك ومشاركة بمواضيع اقتصادية ومهنية واقتصادية وسياسية ، هدفت الى تمكين النساء لمجابهة التميز الواقع عليهن ساهمت هذه التدريبات في رفع قدرات النساء واكتسابهن معلومات ومهارات تمكنهن من مجابهة التميز الواقع عليهن مما مكنهن من المشاركة بالأنشطة المجتمعية والسياسية وأنشطة الضغط والتأثير والحملات الضاغطة ، والقيام بمبادرات مجتمعية ونقل المعرفة لفئات أخرى، وخلال الفترة المذكورة نفذت الجمعية (5)جلسات استماع حول الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات سواء بالبعد السياسي أو الاجتماعي او القانوني ، شارك فيهما (270)امرأة من نساء القاعدة بما فيه النساء المعنفات ، ومؤسسات حقوقية نسوية وصناع قرار وقادة سياسيين ومجتمعيين ، وتحدث فيهما النساء عن معاناتهن وجرى تعقيب على شهاداتهن وخرجت الجلسات بمجموعة توصيات منها : تعزيز سيادة القانون ، الضغط لإقرار قوانين تحمي النساء وترفع التميز عنهن ومنها قوانين العقوبات والأسرة وقانون حماية الأسرة من العنف ، تشجيع النساء على كسر الصمت من خلال

الإدلاء بشهاداتهن وتقديم شكاوي لجهات الاختصاص وتكرار عقد هذا النوع من الجلسات لأنه يساهم في كسر حاجز الصمت عند النساء المعنفات. كما شاركت الجمعية في حملتين ضغط وتأثير نفذهما الائتلاف النسوي للعدالة والمساواة (ERADA) ، الحملة الأولى " حملة نحن مواطنات "تبنت تعديل بعض الحقوق المدنية التمييزية ضد المرأة وهي حق المرأة في الحصول على جواز سفر لأطفالها القصر ، وحقها في نقلهم من مدرسة إلى أخرى ، وحقها في فتح حساب بنكي لهم . شاركت الجمعية في كافة الأنشطة التي شملتها الحملة و منها: لقاءات توعيه بهذه الحقوق ، وإنتاج وبث فيديوهات للقاءات مع صناع القرار حول مواضيع الحملة ، وعريضة إلكترونية ، عريضة فردية تم توقيعها من حوالى 6،000 شخص ، و عريضة مؤسساتية وقعتها 70 مؤسسة نسوية وحقوقية من الضفة الغربية وغزة . كانت نتيجة الحملة بأنه تم تبني رئاسة الوزراء لهذه المطالب واصدار تعميمات بهذا الخصوص للجهات ذات العلاقة . كما شاركت الجمعية في الحملة الثانية تحت عنوان " حملة نحن مواطنات 2"التي تم إطلاقها في أيلول 2019 وهدفت إلى تعديل مادتين في قانون الأحوال الشخصية وهما؛ رفع سن الزواج إلى 18 سنة، وإلغاء الطلاق الشفوي و استبداله بالطلاق القضائي من خلال التسجيل في المحكمة. تم التوقيع على مذكرة تتضمن هذه التعديلات من ائتلاف إرادة ومؤسسات نسويه وحقوقية ومن بينها الجمعية، ورفعها إلى رئيس الوزراء.

البعد الرابع: المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

أبرز المؤشرات في هذا القطاع

المؤشرات	السنة	الذكور	الاناث	المجموع	المتغير
الأفراد الذين يشغلون منصب مدير عام فأعلى في القطاع المدني في فلسطين	2018	88.4	11.6	100	نسبة
النساء والرجال في المجلس التشريعي في فلسطين	2017	88.7	11.3	100	نسبة
النساء والرجال في الهيئات المحلية في الضفة الغربية	201/2017 8	78.8	21.2	100	نسبة
النساء والرجال السفراء في دولة فلسطين	2016	94.2	5.8	100	نسبة
النساء والرجال المحامين المزاولين للمهنة	2017	76.6	23.4	100	نسبة
النساء والرجال في القضاء في فلسطين	2017	81.7	18.3	100	نسبة

يتضمن هذا البعد الاجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين في الحياة العامة وصنع القرار، وصورتها في وسائل الاعلام، والموزانة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وهذا البعد له علاقة بمجالات الاهتمام لبيجين والخاصة ب (المرأة في السلطة وصنع القرار، الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، الحقوق الإنسانية للمرأة، المرأة في مجال الإعلام، الطفلة الأنثى)

~~الواقع العام: بلغت نسبة النساء في المجلس التشريعي في العام 2014 13%، وتم وقف عمل المجلس في العام 2018، كما حافظت النساء على نسبة تمثيلهن في المجالس المحلية والبلدية من عام 2014-2018 بمعدل 20% بسبب الكوتا، وارتفعت نسبة النساء من عام 2014 الى عام 2018 في مواقع صنع القرار حيث ارتفعت نسبة النساء القضاة من 15.6% الى 18%، ونسبة السفيرات من 5.6% الى 8%، ونسبة النساء من درجة مديرس في القطاع المدني من 20% الى 25%.~~

1. الإجراءات والتدابير المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار:

عملت دولة فلسطين على مجموعة من الاجراءات خلال فترة الخمس سنوات الماضية لتعزيز مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، حيث صدرت توصية عن اللجنة المركزية لمنظمة التحرير بضرورة مشاركة المرأة في المواقع القيادية بنسبة 30%، القيام ببناء القدرات وتنمية المهارات، وتشجيع مشاركة الشابات وخاصة الطالبات، من خلال برامج التوعية والإرشاد، والعمل على الإرشاد والتدريب على القيادة وصنع القرار والخطابة العامة وتأكيد الذات والحملات السياسية، اضافة الى جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك في المناصب المشغولة بالتعيين والانتخاب. ولتوضح مزيد من التفاصيل من خلال الأمثلة التالية:

تنفيذ مشروع "تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في مواقع القيادة" ضمن البرنامج الإقليمي "قفزة النساء للأمام" الممول من قبل الإتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث استهدف المشروع فروع وهيئات الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والأحزاب السياسية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، الإتحادات الشعبية (الإتحاد العام لعمال فلسطين، والإتحاد العام للمعلمين الفلسطينين) والمؤسسات النسوية والحقوقية الشريكة للإتحاد؛ حيث بلغ إجمالي عدد المنتفعين في برنامج قفزة النساء للأمام 406 منتفع في الضفة وغزة (222 شاب/ة المجموعات الضاغطة، 35 مشارك ومشاركة من وحدات النوع الإجتماعي، 31 مؤسسة نسوية وحقوقية، 120 أخت ممثلات فروع الإتحاد). وتم التركيز على توعية فروع وهيئات الاتحاد خلال فترة المشروع على وثيقة حقوق المرأة،القرار الاممي 1325، إتفاقية سيداو، النظام السياسي الفلسطيني، وقانون الإنتخابات الفلسطيني. وتشجيعهن للتقدم بالتنسيب للاتحاد العام بعد عقد عدة ورش عمل للتعريف برؤية الاتحاد وأهدافه.

على صعيد محور المجموعات ضاغطة (الأحزاب السياسية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية)؛ تم تشكيل مجموعات ضاغطة داخل الأحزاب السياسية في كانون أول 2013 من فئة الشباب والشابات بواقع 99 من الضفة و 123 من القطاع. حيث قام الاتحاد بعقد 26 ورشة توعوية حملت عناوين، الإنتخابات، حقوق الإنسان، التعددية السياسية، النظام السياسي الفلسطيني، وثيقة حقوق المرأة، المواثيق الدولية الحقوقية، دور الإعلام في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، دراسة الدساتير واللوائح الداخلية الخاصة بالأحزاب السياسية. إضافة إلى 50 ورشة توعوية حملت العناوين التالية؛ اتفاقية روما، وقرار مجلس الأمن 1325، القانون الإنساني الدولي، لقاءات مفتوحة مع قيادات الأحزاب السياسية من كلا الجنسين حول دور الأحزاب وخاصة القيادات الشابة وقت الأزمات ونقاش مفتوح مع قيادات مجتمعية حول هجرة الشباب. كذلك تم عقد ورشة تدريبية ل25 من منسقي المجموعات الضاغطة حول «الرصد والتوثيق» لمدة 4 أيام. كما وتم عقد ورشة تدريبية ل 35 مشارك/ة حول "المناصرة والإعلام" للمجموعات الضاغطة الشبابية والإتحادات والنقابات. وكذلك تدريبهم حول كيفية تحليل اللوائح والأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية من منظور النوع الإجتماعي. تم عقد لقاءين تقييمين في كل من الضفة وغزة للمجموعات الضاغطة بهدف تقييم للتدريبات التي استفادوا منها خلال فترة المشروع من كانون أول 2013 حتى نهاية 2014 وبحضور 195 مشارك/ة ومعرفة نقاط القوة والضعف. إضافة إلى ذلك فق تم عقد مؤتمر لهذه المجموعات في الضفة والقطاع لعرض توصياتهم ونتائج أعمالهم حول اللوائح والأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية من منظور النوع الإجتماعي بحضور قادة الأحزاب السياسية وفروع الإتحاد العام للمرأة بحضور 290 مشارك/ة بواقع 140 في غزة و 150 في الضفة الغربية. كما وتم عقد لقاء مع منسقي المجموعات الضاغطة حول دورهم الفاعل داخل أحزابهم السياسية في المرحلة القادمة وخاصة مرحلة الإنتخابات المحلية.

علي صعيد وحدات النوع الاجتماعي في الإتحادات الشعبية (الإتحاد العام لعمال فلسطين والإتحاد العام للمعلميين الفلسطينين)؛ عمل الاتحاد على عقد عدد من اللقاءات مع الإتحاد العام لعمال فلسطين والإتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين في الضفة والقطاع لعرض مشروع قفزه النساء للأمام ومناقشة تفعيل دور المرأة في الاتحادات والعمل على دراسة الأنظمة الداخلية من منظور النوع الاجتماعي، ومناقشة تشكيل وحدات النوع الاجتماعي ووضع تصور أولي مع الإتحادات حول دور ومهام وحدات النوع الإجتماعي . كما وتم عقد لقاء مع الأمناء العامين للاتحادات وأعضاء وحدات النوع الاجتماعي والأمانة العامة للاتحاد للإعلان عن إطلاق وحدات النوع الاجتماعي، والبدء بوضع أجندة تدريبية تواءم ومهام وحدات النوع الاجتماعي. ومن ثم عقدنا دورتين تدريبيتين في الضفة وغزة لتمكين وحدات النوع الإجتماعي حملت العناوين التالية؛ اتفاقية سيداو والوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية وقانون العمل الفلسطيني، والإطار المفاهيمي للمناصرة والضغط و العمل النقابي "حقوق المرأة العاملة" . وتم عقد ورشتين تدريبيتين في الضفة وغزة ل 38 مشارك/ة بعنوان "قراءة الدستور والنظام الداخلي من منظور النوع الاجتماعي" ، كما تم العمل مع النساء المنتخبات في المجالس المحلية والبلدية لرفع قدراتهن في مجالات مختلفة وفقاً لدراسة احتياجات قام بها المركز ولتمكينهن من أخذ دور فاعل في المجالس.

تشكيل منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي وهو ائتلاف مكون من 12 مؤسسة نسوية وحقوقية، حيث يعمل كجسم تنسيقي ضاغط رقابي، ويعمل كآلية لتمثيل أولويات ومصالح النوع الاجتماعي في قطاع الحكم المحلي، و بهدف للتأثير على صناع القرار باتجاه اقرار سياسات تضمن اكبر مشاركة فاعلة للنساء في المجالس المحلية. يعمل المنتدى في الضفة الغربية وقطاع غزة ويقوم بحملات مساءلة متواصلة وحملات اعلامية لرفع الوعي المحتمعي تجاه النساء في المجالس المحلية الميزانية المرصودة لهذا العام هي130000شيقل.

تنفيذ مشروع تمكين المرأة في المناطق المهمشة في القدس والهدف هو تمكين النساء المهمشات من المشاركة وتطويرحياتهم القيادية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية للقدس. وتتمثل أهداف هذا المشروع في: (1) تمكين 120 امرأة من اكتساب المهارات والثقة والوسائل الكفيلة بأن يصبحوا قياديات في مجتمعاتهن المحلية (2) تعزيز قدرة 12 منظمة مجتمعية، بما في ذلك الرابطات النسائية، على تعزيزهذه القيادة النسائية. **ومن أهم مخرجات المشروع** إحداث تغييرات طويلة الأمد باستخدام عدة من الأنشطة المجربة والمبتكرة لتعزيز تمكين المرأة. واستنادا إلى "المبادئ التوجيهية بشأن تمكين المرأة" الصادرة عن الأمم المتحدة، تعد جذورتمكين المرأة بأنه يتألف من: (1) إحساس المرأة بقيمة الذات (2) حقها في الاختيار وتحديد الخيارات (3) الحق في الحصول على الفرص و موارد؛ (4) الحق في أن يكون لهم الحق في التحكم في حياتهم داخل المنزل وخارجه؛ و (5) قدرتها التأثير في اتجاه التغيير الاجتماعي لإنشاء نظام اجتماعي واقتصادي أكثر عدلا. لهذا قامت مؤسسة جذور للانماء الصحي و الاجتماعي بعمل مجموعة فريدة من الأنشطة المترابطة التي تم تشكيلها مع أصحاب

المصالح المحليين وسيتم تسلسلها منطقيا من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. حيث تم العمل على تمكين **120 امرأة** من أجل اكتساب المهارات والثقة و الوسائل الكافية لأن يصبحن قياديات في مجتمعاتهم المحلية لكي يساعدن في الدفاع عن حقوق المرأة، الحديث عن مواقف الأفراد وسلوكياتهم اتجاه قضايا الجنسين و الأدوار الجنسية بينه من خلال مؤسسة جذور التي ستعمل على عقد تدريب لمدة 5 أسابيع مع عمل لقاءات مع النساء للحديث وجها لوجه مرتين في الأسبوع للمجموعة بأكملها . ستساعد هذه التدريبات على تزويد النساء بالمهارات والمعرفة والثقة لقيادة المجتمع المحلي على نحو فعال و العمل على شؤون التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مناطقهن. ولعمل هذا التدريب،طورت مؤسسة جذور للانماء الصحي و الاجتماعي شراكة مع منظمات عالمية تتمتع بعمل قوي في مجال تمكين المرأة.

تنفيذ حملة لزيادة مشاركة النساء بنسبة 30% في صنع القرار على طريق المساواة التامة تحت شعار الحملة : " مشاركة النساء في صنع القرار .. ضمان لتحقيق الانتصار " .و**أهداف الحملة** : 1. المساهمة في الضغط على الأحزاب وصناع القرار لزيادة تمثيل النساء في صنع القرار بنسبة 30% على طريق المساواة التامة 2. المساهمة في زيادة وعي النساء وبناء قدراتهن وبشكل خاص النساء الشابات .3.المساهمة في زيادة وعي المجتمع المحلي في أهمية مشاركة المراة السياسية في هيئات صنع القرار من خلال الأنشطة الإعلامية ، وكان **نطاق الإجراء**: الضفة الغربية وقطاع غزة . **الفئة المستهدفة** : أصحاب الحق (النساء ، الشباب من الجنسين) \ متحملي المسؤولية (صانعي القرار ، الأحزاب السياسية ، أعضاء التشريعي ..ال) \ الإعلاميين . وعملت الجمعية على **تشجيع النساء على الترشح للانتخابات** : ونتيجة العمل المكثف للجمعية مع النساء ، ترشحت ما مجموعه (50) امرأة وشابة من عضوات مجالس في مختلف المحافظات ،كما ترشحت (79) امرأة وشابة ممن استهدفتهم الجمعية في أنشطتها من خلال البرامج التدريبية وورش العمل والأنشطة الجماهيرية المختلفة ، وبالنتيجة نجحت (75) امرأة وشابة ممن شجعتهن الجمعية على الترشح وأصبحن عضوات في المجالس المحلية . وهذا يعتبر مؤشر هام ودليل واضح على تطور وعي النساء وإيمانهن العميق بقدراتهن على تحمل المسؤولية للمشاركة في النهوض التنموي لمجتمعاتهن المحلية . كما قامت ب**تشكيل مجالس ظل** : تميزت الجمعية بإطلاق فكرة تشكيل مجالس الظل كفكرة ريادية ، شكلت الجمعية في الأعوام 2014-2019 (92) مجلس ظل في كافة المحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة وتهدف هذه المجالس إلى ؛ المراقبة على عمل المجالس المحلية من منظور النوع الاجتماعي ، ورفع قدرات النساء والشابات وتشجيعهم على المشاركة بالانتخابات سواء كناخبات او مرشحات كما تهدف إلى انخراط النساء في مجتمعاتهم المحلية ، ومن أنشطة مجالس الظل النوعية تدريبات فرص الظل ، حيث رافقت (62) عضوه من عضوات مجالس الظل رؤساء وأعضاء وعضوات مجالس محلية وصناع قرار ومؤثرين لإكسابهم مهارات قيادية ، ساهمت هذه الفرص في زيادة قدراتهم ومهاراتهم وشجعتهم على الترشح للانتخابات ، كما قامت مجالس الظل بمبادرات مجتمعية ومن أبرز ها المساهمة في صياغة الإستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد بالتعاون مع هيئة مكافح الفساد .

تنفيذ برنامج جيل جديد الذي يهدف التى بناء قادة شابة من الذكور والاناث ليكونو صناع قرار في مجتمعاتهم. وذلك من خلال برنامج تدريبي مكثف يمتد على مدار عامين لبناء قدراتهم في المحتوى والمهارات المختلفة، حيث يتم اختيار هذه المحموعة من مختلف الجامعات الفلسطينية ضمن الية محددة ومعايير واضحة، حيث يتقدم عشرات الطلبة ليتم اختيار 25 شاب وشابة ليلتحقوا في هذا البرنامج ويتم تدريبهم حول اليات بناء الفريق الواحدوفن الاتصال والتواصل مع الجمهور، والقيادٰ ، وادارة المشاريع والوقت، ومهارات التقدم لطلب وظيفة والسيرة الذاتية، ومواشيع الاحزاب السياسية والعلمانية والقومية،والنقابات والاتحادات لكي يخرج هؤلاء الشباب بمعارف قوية ومهارات عالية لتدخلات يقوم بها في مجتماعتاهم عبر مبادراتع مجتمعية يجب ان ينفذوها في نهاية كل برنامج. من خلال البرنامج يستطيع الشاباب المشاركة في برامج وتدريبات ومؤتمرات دولية وورش تدريبية دولية واقليمية. ونحن الان في الجيل الثالث من البرنامج الذي تصل ميزانيته الى 64,000 دولار

2. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لزيادة تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الإعلام، بما في ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT):

عملت المؤسسات الفلسطينية على مجموعة من الاجراءات لتمكين المراة من الوصول لصناعة القرار في وسائل الاعلام كانشاء الشبكة الاعلامية، وكذلك التعاون مع أرباب العمل في مجال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين السياسات الداخلية وممارسات التوظيف على أساس طوعي، وتقديم الدعم للشبكات والمنظمات الإعلامية للمرأة، ومن الامثلة على تلك الاجراءات:

انجاز إستراتيجية إعلامية نسوية للأعوام 2015-2017 تهدف إلي تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والإجتماعية وتعكس الخطة عمل المؤسسات الشريكة وهي « الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية- طاقم شؤون المرأة – إتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي. كم تم إنجاز 3 حلقات تلفزيونية وبثها عبر تلفزيون معا حول "العقبات التي تواجه النســـاء في العملية الانتخابية – دور الأحزاب الســـياســـية في تعزيز مشاركة النساء في الانتخابات المحلية- السياسات الحكومية اتجاه مشاركة المرأة في الحكم المحلي"، وتجهيزعدد 110 يافطة جلدية و 30 لوحة اعلانية وبروشـور في كل من الضـفة والقطاع تحث النســاء للمشـاركة في الإنتخابات المحلية و عدد *SPOTS 2* لحث النســاء على الترشـح وتحفيزها للإدلاء بصـوتها وأخذ موقع متقدم في ترتيب القائمة وتم بثها عبر تلفزيون فلسـطين، معاً والتلفزيونات المحلية ومواقع التواصل الإجتماعي، وتم عقد العديد من المقابلات التلفزيونية والاذاعية في المناسبات المختلفة.

تنفيذ مشروع الرصد الإعلامي العالمي للعام 2015على المستوى الوطني لرصد صورة المراة في وسائل الاعلام الفلسطينية المرئية والمسموعة و المكتوبة ، واصدرت تقرير الرصد الاعلام الفلسطيني للعام 2015 وتم اعتماده في تقرير الرصد العالمي الخامس للعام 2015 بمشاركة 114 دولة على الاقل، و تم اطلاق التقرير في 25 نوفمبر تشرين الثاني ضمن حملة مناهضة العنف ضد المرأة. كما عملت على **مشروع الخصوصية الرقمية على الانترنت حيث** تم تنفيذه خلال العام 2018 لمدة 5 شهور من خلال 16 ورشة عمل مع طلاب و طالبات في 8 محافظات (بيت لحم ، الخليل ، نابلس ، طولكرم، قلقيلية ، جنين ، طوباس ، القدس) و 6 ورشات عمل مع 140 مشارك، وعملت تام مع **معهد الاعلامي في جامعة بير زيت** وضمن لجنة النوع الاجتماعي في العمل على تطوير منهاج الاعلام استنادا الى معايير النوع الاجتماعي، اضافة الى وضع خطة متابعة لادماج النوع الاجتماعي في كليات الاعلام. كما كان دليل تام الخاص بالاعلاميين وقضايا النوع الاجتماعي اضافة الى دليل المدربين هو احد المراجع الاساسية التي تم الاستناد عليها. كما تم **بناء قدرات اعلاميين/ات** في العام 2015 تم تدريب 11 إعلامية و صحفية من(نابلس ، جنين ، طولكرم ، الخليل ، بيت لحم ، رام الله) على النوع الاجتماعي في الاعلام بواقع يوم تدريبي تم من خلاله التركيز على كيفية تناول صورة المرأة في الاعلام المرئي و المسموع والمكتوب.وتدريبهم على المدونات والاعلام الاجتماعي بواقع 50 ساعة تدريبية بدعم من القنصلية الفرنسية في القدس ونفذت **مشروع انا امرأة وأريد ان أكون سياسية** هو مشروع ممول من مؤسسة CFD الاسبانية استمر لمدة 3 سنوات (2016- 2018) و استهدف 40 طالب وطالبة من طلاب جامعات بيت لحم وفلسطين الاهلية وجامعة الخليل والبوليتكنك و20 امراة من الأحزاب والفصائل السياسية ومسؤولي في هذه الأحزاب ويهدف المشروع الى تعزيز المشاركة السياسية للطلبة وبخاصة النساء في مجالس اتحاد الطلبة في الجامعات وياتي هذ المشروع نتيجة لعدم انخراط الطالبات في المجالس بشكل فعال ومحاولة الطلبة الذكور تحييدهن عن المشاركة ، حيث تضمن بناء قدرات 20 امرأة من الاطر والاحزاب السياسية وزيادة تمثيلهن فيها وفي مواقع صنع القرار وذلك من خلال تدريبهن بالإضافة لتدريب 20 من الاعلاميين والاعلاميات من محافظة بيت لحم والخليل على "عكس صورة المرأة في الاعلام " وبخاصة المرأة في المجال السياسي حيث عملوا مع النساء في الاحزاب لزيادة تمثيلهن في الإعلام ورفع مستوى الخطاب الاعلامي لهن، كما تم بناء قاعدة بيانات تحتوي على معلومات اكثر من 120 امرأة فلسطينية قيادية من خلفيات وتخصصات مختلفة قادرات على التحدث في الاعلام. والتي سيتم طباعتها و توزيعها على وسائل الاعلام والمؤسسات النسوية والحقوقية ، بهدف خلق اليات تواصل بين هؤلاء النساء و وسائل الاعلام مما يسهم بدوره في زيادة ظهور المرأة الغير النمطي في الاعلام ، وتصبح اصواتهن ووجهات نظرهن و تجاربهن وخبراتهن مسموعة.

في عام 2014-2016 تم تنفيذ مشروع" مشاركة" الذي استهدف عضوات واعضاء المجالس المحلية في مختلف المحافظات في الضفة و اللجان الشعبية والمؤسسات القاعدية في غزة والمنبر الاعلامي لقضايا النوع الاجتماعي. وتم تنفيذ حملات اعلامية مرافقة لكافة المباردات ال9 التي تم تنفيذها، حيث شملت الحملات الاعلامية برامج تلفزيونية واذاعية وتقارير مكتوبة وانفوجراف ورسم جدايات في المناطق، تكلفة المشروع قارب 400000 شيقل.

مشروع "حقي في مستقبلي"، تم تنفيذه خلال الأعوام 2015-2017. أهداف المشروع: تعزيز المهارات القيادية المرأة للعب دور فعال في الأحزاب السياسية، وتغيير وتحويل توجهات المجتمع حول المشاركة السياسية للمرأة وتمكين الشباب، وخاصة الشابات، من لعب دور نشط في بناء السلام والمصالحة في المجتمع المدني. تم تنفيذ المشروع في 20 موقع في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالشراكة مع الأحزب السياسية الاثني عشر التي وقعت ميثاق الشرف مع طاقم شؤون المرأة. وكانت ابرز نتائج المشروع: النتيجة الأولى: دعم المرأة للمشاركة الفاعلة في الأحزاب السياسية وسيقوم طاقم شؤون المرأة بالشراكة مع إثني عشر حزب سياسي بمتابعة التزامهم بميثاق الشرف فيما يتعلق بالتمثيل الحقيقي والمعتبر للمرأة. النتيجة الثانية: مشاركة وسائل الإعلام المختارة في عملية الترويج لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة والدور المركزي للمرأة في المصالحة وبناء السلام. بحيث يتم تشكيل ائتلاف إعلامي من مؤسسات إعلامية مختلفة لتلعب دور الرقيب في القضايا المتعلقة بمشاركة المرأة السياسية، ومتابعة تنفيذ الأحزاب السياسية لوثيقة الشرف. النتيجة الثالثة: رفع مستوى الوعي السياسي والثقة والمهارات لشباب وشابات في 20 موقع في الضفة الغربية وقطاع غزة للعب دور فعال في التعبئة والمساهمة من أجل سلام وأمن أشمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقدتم العمل مع قيادات وقواعد الأحزاب، حول كيفية إيجاد آليات واضحة، لتطبيق المثاق من خلال وضع خطط عمل واقعية واضحة (تم تطوير 8 خطط ل 8 أحزاب سياسية. ميزانية المشروع 400,000 يورو.

مشروع "تعزيز القدرات من أجل خلق مبادرات إقتصادية للنساء في الضفة الغربية". هدف المشروع: تقوية دور المرأة في تعزيز التنمية الإقتصادية الشاملة والمستدامة في فلسطين. يستهدف المشروع النساء في الضفة الغربية بشكل عام، خاصة النساء المعرضات للعنف، والشركات وصناع القرار، والمجتمع بشكل عام من خلال حملات التوعية. المشروع مستمر منذ عام 2018 وتتضمن أنشطته إطلاق مسابقة للنساء لتقديم أفكار مشاريع ريادية متعلقة بقطاع التكنولوجيا، واختيار 18 مشروع لدعمها ومتابعتها.تنفيذ مجموعة من التدريبات للنساء المستفيدات من المشروع، تتعلق بمهارات عملية (تكنولوجيا) ومهارات حياتية.توفير فرص عمل لمجموعة من النساء في الشركات أو من المنزل. تنفيذ دراسة حول العنف الجنسي في مكان العمل،وتصميم وتنفيذ حملة توعية ومناصرة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في مكان العمل. ميزانية المشروع 110,000 يورو

3. الموازنة الوطنية ودورها في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

للإجابة على النسبة التقديرية للموازنة المستثمرة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا بد من الانتباه الى ان هناك عدة عوامل تتقاطع في هذا الموضوع، وتتمثل تلك العوامل في، موازنة وزارة شؤون المرأة بصفتها وزارة مستقلة ترصد لها مخصص مالي من موازنة الحكومة، ويعد المخصص المالي للوزارة هو الاقل على الاطلاق وتبلغ نسبته 0.000125 من المجموع الكلي للموزانة وتصل الى حوالي 2 مليون دولار فقط. اضافة لذلك فهناك وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات وراكز تواصل في المحافظات والتي تخصص لها اموال من موازنة الحكومة، لكن لا توجد ارقام دقيقة حول تقدير تلك الموازنة، عدا عن ذلك فهناك بعض المشاريع التطويرية التي ترصد لها من موازنة الحكومة وبدعم وطني وهذه المشاريع نسبته قليلة جداً، ولا تشكل 1% من المشاريع التطويرية الممولة، وهناك مشاريع تطويريه من موازنة الحكومة وبدعم دولي وعلى الرغم من انه لا توجد دراسة تقديرية لتلك المشاريع الا انه يمكن تقديرها ب 50%، وهناك مشاريع تطويرية يتم تمويلها مباشرة من الدول المانحة دون المرور في الاجراءات المالية الحكومية وانما تمر بالشراكة مع الحكومة في الامور السياساتية والفنية، وهذه تقدر بنسبة 50%، فعلى سبيل المثال هناك المشروع الكندي والممول لمدة خمسة سنوات عن القضاء على العنف ضد المرأة بقيمة 15 مليون دولار، وغيره من المشاريع في التمكين الاقتصادي، والتراثي.

4. الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين

أعدت دولة فلسطيني استراتيجية وطنية تمت بمشاركة كافة الجهات العاملة على موضوع المساواة بين الجنسين وعنوانها استراتيجية تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة وقد تم ربط اهدافها وسياساتها مع اهداف وغايات التنمية المستدامة، وهي تغطي فترة ستة سنوات من 2017-2022 ولم يتم تقدير تكلفتها نظراً لتعدد جهات الاختصاص فيها من مؤسسات حكومية ومجتمع مدني. وتتعلق سياستها في:

السياسات الخاصة في الهدف الاستراتيجي القطاعي الأول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله بنسبة 10%.

مساءلة الاحتلال الإسرائيلي دولياً ووطنياً على جرائمه ضد النساء والفتيات الفلسطينيات.
تطوير وتعديل القوانين والتشريعات المحلية التي تحد من العنف، بما يضمنكفالة وصول النساء الى العدالة .
تنفيذ الخطة الوطنية للقرار 1325.
تنفيذ نظام التحويل الوطني ونظام الحالات الخطرة.
تطوير الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والشرطية والقضائية المتخصصة بالنساء المعنفات.
توفير الظروف الاقتصادية والمعيشة اللازمة لدعم صمود النساء والفتيات الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي.
تعزيز المسؤولية الاجتماعية في مجال تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف.
تطوير آليات المساءلة والمتابعة في مناهضة العنف، ومنها الرقابة على القضاء الغير رسمي.
تنفيذ توصيات لجنة نظام الحالات الخطرة

السياسات الخاصة في الهدف الاستراتيجي القطاعي الثاني: زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأكثر تأثيراً على حياة الرجال والنساء بما لا يقل عن 10%.

تطوير سياسات مؤسساتية تعزز وصول النساء الى مواقع صنع القرار.
بناء القدرات القيادية للنساء في المؤسسات.
التأثير على إرادة أصحاب القرار السياسي في المؤسسات نحو تمكين النساء من الوصول الى المناصب القيادية.
وضع آليات وبرامج تمكن النساء للانخراط في قيادة المؤسسات المجتمعية والحزبية والنقابية .

السياسات الخاصة في الهدف الاستراتيجي القطاعي الثالث، مأسسة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة كافة المؤسسات الرسمية

تمكين وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية من القيام بدورها.
تعزيز دور الأليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية المعنية بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي.
تطوير آليات المسائلة لقضايا المساواة في النوع الاجتماعي (الرقابة والتقييم، آليات تنسيق المساعدات، الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي).
تنفيذ التدقيق من منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الرسمية.
بناء قدرات وزارة شؤون المرأة بما يتلاءم مع متطلبات تحقيق الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022.

السياسات الخاصة في الهدف الاستراتيجي القطاعي الرابع: تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي

تعميم معايير العمل اللائق للنساء العاملات في القطاع العام والخاص والأهلي والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين.
تبني تشريعات محفزة وحامية للمشاريع الصغيرة والنساء العاملات.
العمل على ضمان حصول النساء على الحد الأدنى من الاجور وتنظيم النساء في العمل الرسمي
ضمان العدالة والمساواة في الحقوق العمالية للنساء ضمن المنظومة التشريعية في قوانين الخدمة المدنية والعسكرية
تمكين وصول النساء الرياديات والأشخاص ذوي الإعاقة للتمويل والخبرات اللازمين .
زيادة القدرة التنافسية لمنتجات المرأة والجمعيات النسوية على المستوى الوطني والأسواق الإقليمية والعالمية.
تطوير منظومة تعليم وتدريب مهني وتقني مراعية لقضايا النوع الاجتماعي منظمة وفعالة في رفد سوق العمل بما يحتاجه من العمالة الماهرة وشبه الماهرة من كلا الجنسين.

السياسات الخاصة في الهدف الاستراتيجي القطاعي الخامس، تحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة والمهمشة
تطوير تدخلات للحد من التراجع في نسب الالتحاق ونوعية التعليم في المرحلة الاساسية وما قبل المدرسة والحد من التراجع في المستوى الاكاديمي ونسب الالتحاق للذكور في المرحلة الثانوية.
مراجعة المناهج التعليمية في جميع مراحل التعليم والتعليم العالي من منظور النوع الاجتماعي 3. تقديم الخدمات المعيشية والصحية اللائقة للمسنين والمسنات، والأسر التي تعاوني من الفقر الشديد.
تطوير خدمات ومرافق تراعي قضايا النوع الاجتماعي .
وضع تدابير مؤسساتية لضمان وصول المياه والطاقة بنوعية وسعر ملائم 6. تطوير بنية تحتية ملاءمة للنساء العاملات في الامن والوزارات والمؤسسات الحكومية .
تدابير خاصة النساء الى الخدمات الصحية النوعية والوصول الى خدمات ما بعد الولادة وخدمات الحمية الغذائية للنساء وخدمات الصحة الجنسية والانجابية.
تفعيل مشاركة الفتيات في المؤسسات والأندية الشبابية والثقافية في المدن والقرى والمخيمات وتطوير الخدمات للمبدعين والهواه في المجالات الإبداعية والرياضية.

5. الجدول الزمني لتنفيذ توصيات لجنة سيداو حسب المحاور العامة:

اعدت دولة فلسطين من خلال الفريق الوطني خطة عاملة خاصة بتنفيذ توصيات لجنة سيداو وتتعلق ابرز محاور التوصيات والفترة الزمنية للعمل عليها كالتالي:
تعزيز المساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة، خلال الاربع سنوات القادمة.
تعريف التمييز واطار العمل التشريعي، خلال فترة 2019-2020.
الوضع القانوني للاتفاقية خلال فترة 2019-2020.
مواءمة التشريعات وإلغاء القوانين التمييزية 2019-2022.
الوصول إلى العدالة، خلال عام 2019
تعزيز المرأة والأمن والسلام، خلال العام 2019
تعزيز الالية الوطنية للنهوض بالمرأة خلال الفترة 2019.
اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة خلال فترة 2019-2022
مواجهة الصور والقوالب النمطية والممارسات الضارة خلال فترة 2019-2022.
التوصيات الخاصة بالعنف ضد المرأة المبني على أساس النوع الاجتماعي خلال فترة 2019-2022.
التوصيات الخاصة بالاتجار واستغلال النساء بالبغاء خلال فترة 2019-2022
المشاركة في الحياة السياسية و الحياة العامة خلال فترة 2019-2022.
التوصيات الخاصة بالتعليم خلال فترة 2019-2022.
التوصيات الخاصة بالعمل/التوظيف خلال فترة 2019-2020
التوصيات الخاصة بالصحة خلال فترة 2019-2022.
التمكين الاقتصادي و المرأة الريفية خلال فترة 2019-2022
الفئات المحرومة من النساء خلال فترة 2019-2022
الزواج والعلاقات الأسرية خلال فترة 2019-2020
تعديل المادة (20) من الاتفاقية خلال عام 2019

6. المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة فلسطين:

اسمها الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، وفي إطار عملها على احترام وتعزيز حقوق الفئات المختلفة في المجتمع الفلسطيني فان الهيئة تعمل على عدد من المحاور في سياق عملها على حقوق المرأة بشكل مستمر ودوري:

على الصعيد الوطني

- مراجعة التشريعات والقوانين بما يتلاءم مع حقوق المرأة الواردة في اتفاقية سيداو، وباقي الاتفاقيات التي تحمي وتعزز حقوق المرأة مثل مراجعة مشروع قرار بقانون حماية الاسرة من العنف. وقانون التقاعد.
- متابعة الإجراءات والتدابير الحكومية بما يكفل تمكين النساء من الحصول على حقوقها، مثل مراجعة نظام التامين الصحي، إجراءات وصول النساء الى العدالة.
- المراقبة على ممارسات المكلفين بإنفاذ القانون مثل الرقابة على بيوت الأمان والحماية الخاصة بالنساء ومراكز الإصلاح والتأهيل.
- عقد جلسات النقاش ورفع المذكرات القانونية والسياساتية الى صناع القرار لحثهم على الالتزام بمعايير حقوق الانسان الخاصة بالمرأة.
- تقوية المؤسسات المختصة مع قضايا النساء من خلال التشبيك والتنسيق حول القضايا المطروحة
- تقديم المشورة والراي للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية وذلك من خلال المشاركة في اللجان والائتلافات الخاصة بقضايا المرأة لزيادة وتفعيل دور الهيئة القضايا المجتمعية مثل: ائتلاف 1325. ولجنة مسح العنف الاسري 2018-2019.

على الصعيد الدولي

- تقديم تقارير الظل الى اللجان التعاقدية المعنية. مثل تقديم تقرير الظل الى لجنة سيداو حول التقرير الحكومي الأول
- المشاركة في الائتلافات واللجان الوطنية العربية والإقليمية والدولية لتعزيز الاهتمام بقضايا وحقوق المرأة
- تقديم المعلومات والمداخلات المكتوبة والشفوية الخاصة بانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي الماسة بالمرأة، امام مجلس حقوق الانسان وباقي الاليات غير التعاقدية.

البعد الخامس: المجتمعات المسالمة التي لا يُهمَش فيها أحد

يتضمن هذا البعد بالتحديد الاجراءات التي قامت بها فلسطين لموجهة الانتهاكات والاعتداءات الاسرائيلية في ظل الاحتلال والحصار المستمر للأراضي الفلسطينية، وتواصل حملات الاعتقال والقتل والتدمير، والتهويد، ويتقاطع هذا البعد مع مجالات الاهتمام لبيجين الخاصة ب (المرأة والنزاع المسلح، الحقوق الانسانية للمرأة، الطفلة الأنثى).

الواقع العام: انتهاكات واعتداءات اسرائيلية مستمرة كل يوم، أكثر من 550 حاجز عسكري اسرائيلي، اكثر من 5800 أسير منهم 54 أمرأة، و250 طفل، تهويد القدس، حصار غزة، اعتداءات المستوطنين وحرق المزروعات، اقتلاع الاشجار.

1. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لمواجهة الاعتداءات والانتهاكات الاسرائيلية وفق القرار الدولي 1325:

قامت دولة فلسطين بمجموعة من الاجراءات لمواجهة الانتهاكات الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني بشكل عام والمرأة الفلسطينية بشكل خاص، وعلى هذا الصعيد فقد تم اعتماد وتنفيذ خطة عمل وطنية معنية بالمرأة والسلام والأمن وفق القرار الاممي 1325، كما تم دمج الالتزامات الخاصة بالمرأة والسلام والأمن في أطر السياسات والتخطيط والرصد الرئيسية على المستوى الوطني وفيما بين الوزارات، ومن الأمثلة على تلك الإجراءات:

حول اعتماد خطة وطنية معنية بالمرأة والسلام والأمن ودماجه في اطر السياسات والتخطيط، فقد صادق مجلس الوزراء الفلسطيني على الاطار الاستراتيجية الوطني لقرار 1325، وعملت وزارة شؤون المرأة ومن خلال اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 على اطلاق الخطة التنفيذية الوطنية لتطبيق قرار 1325 في اغسطس عام 2016، ولدمج الالتزامات الخاصة بالمرأة والسلام والأمن في أطر السياسات والتخطيط اصدر مجلس الوزراء تعليمات واضحة لكافة المؤسسات الحكومية بضرورة إدماج انشطة الخطة التنفيذية لقرار 1325 في برامج الوزارات ذات العلاقة.
تشارك دولة فلسطين من خلال البعثات والكوادر الدبلوماسية في الاجتماعات الدولية حول السلام العالمي والحفاظ عليه، وتشارك في المفاوضات الجماعية في سبيل ذلك، كما أن الموقف الرسمي لدولة فلسطين فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال واضح جداً، من خلال تأكيدها على حل الدولتين الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المفاوضات العادلة؛

تترأس دولة فلسطين بفضل الجهود الدبلوماسية الحثيثة مجموعة 77 والصين للعام 2019، ويتألف الفريق الوطني الذي يتابع أعمال المجموعة من أكثر من 50% من النساء. وتسعى إلى قيادة المجموعة بما يدعم تنفيذ الأنشطة والبرامج التنموية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وستنشط دولة فلسطين بصفتها رئيساً للمجموعة في القضايا المتعلقة بإدارة الأمم المتحدة، وإصلاح المنظمة، والقضايا المتعلقة بالموازنة والمساءلة والشفافية، بما في ذلك التمثيل الجغرافي المتوازن للموارد البشرية العاملة في الأمم المتحدة، والذي من شأنه أن يتيح الفرص للموارد البشرية القادمة من الدول النامية، على قدم المساواة مع القادمين من الدول المتطورة، للعمل في منظمة الأمم المتحدة، لا سيما في المناصب رفيعة المستوى، مما من شأنه أن ينمي قدرات الكوادر القادمة من الدول النامية للعمل في المنظمات الدولية بمختلف المجالات، مما سيساهم في إكساب هذه الكوادر خبرات شتى، ومعرفة شاملة لمفاصل عمل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية؛

تنفيذ أنشطة مشروع تعزيز وعي المرأة في تطبيق القرار 1325، حيث تمت مباشرة العمل في حملة الضغط والمناصرة التي تهدف لتعزيز تطبيق قرار مجلس الأمن 1325 في فلسطين من خلال حملة عبر حلقات تلفزيونية بثت بداية كانون الثاني 2018. وعقد الاتحاد جلسة حوار مع عناصر جهاز الشرطة للتحاور حول الدور الذي تلعبه الشرطة في حماية النساء المعنفات من جهة وتلبية قوانين العمل لخصوصية النساء اللواتي يعملن في جهاز الشرطة، كما تمت مباشرة العمل أيضا في حملة التوعية بقرار مجلس الأمن، من خلال الترتيب للقاءات اذاعية بدأ بثها بداية كانون الثاني 2018، وانتهت في آذار 2018. كما قام الاتحاد بتنظيم ورش توعوية بالقرار في المدارس في بعض المحافظات، وقام الاتحاد بصفته يترأس الائتلاف النسوية لتطبيق القرار 1325 باعداد ورقة حول أنشطة تطبيق القرار 1325 في فلسطين، كما نظم مؤتمرختامي لمشروع تعزيز الوعي بالقرار 1325 في آذار بهدف وضع الاستخلاصات والتوصيات التي أفرزتها نتائج المشروع في الحالة الفلسطينية تحت الاحتلال واستخلاصات التجربة النسوية برمتها.

بدعم من المبادرة النسوية الاورومتوسطية (IFE-EFI) ، تم عقد لقاءات حوار وطني على مدار يومين في رام الله للوقوف على نتائج الاجتماع الوزاري الأورومتوسطي الذي عقد في القاهرة عام 2017 ، شارك باليومين 81 شخص من الجنسين شملت عدد من ممثلي المجتمع المدني و صانعي القرار وزارات التنمية والعدل والمرأة. بالإضافة الى ممثلين من لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة ، والمجلس التشريعي ، وعدد من الأمناء العامين والمكاتب السياسية واللجان المركزية للأحزاب السياسية في فلسطين.– قدم المشاركون، عبر يومي الحوار، تحليلات معمقة لواقع حقوق المرأة في فلسطين المحتلة، وانعكاسات استمرار وجود الاحتلال والاستيطان حصار غزة على الحياة اليومية للمرأة الفلسطينية في ظل استمرار عدم توفر إرادة دولية لتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بالصراع العربي الإسرائيلي وبحقوق الشعب الفلسطيني،تم أيضا الوقوف بعمق أمام إشكالية مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات التي تم توقيعها، تحديداً اتفاقية سيداو، تم التوقف أمام موضوع الكوتا التي اعتمدها المجلس الوطني عام 2015، بنسبة 30% كحد أدنى واليات تحويلها إلى تشريع كما جرى التوقف أمام ضعف الدور الذي تلعبه القوى السياسية في توعية المجتمع حول حقوق المرأة والمساواة وتم الوقوف معمقاً أمام الفجوة الكبيرة بين الخطاب السياسي المؤيد للمساواة وحقوق المرأة، وبين الواقع الممارس سواء على صعيد مشاركتها في التنمية أو في مواقع وهيئات صنع القرار.
تنفيذ برنامج "المرأة والاحتلال والفقدان" والذي من خلاله يتم استهداف النساء اللواتي تعرضن لصدمة الفقدان كنتيجة لسياسات الاحتلال الإسرائيلية (فقدان شخص عزيز كنتيجة للقتل أو الاعتقال، فقدان البيت، فقدان مورد الرزق، فقدان الأمن والأمان....) حيث يتم العمل في 5 محافظات (القدس، نابلس، الخليل، سلفيت، جنين) مع النساء الفاقدات لتجاوز صدمة الفقدان ومعاودة مزاولة حياتهن، وفي ذات الوقت فقد قام المركز بتنظيم اجتماعات لممثلات عن الفاقدات مع جهات دبلوماسية ومع الاتحاد الاوروبي للحديث حول الإجراءات القمعية التي يتعرضن لها على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

تعزيز المشاركة السياسية للنساء في عمليات المصالحة والسلام حيث تم عقد عام 2015 مؤتمر "النساء يردن.. وطن واحد، شعب واحد، علم واحد" والذي شارك فيه أكثر من 900 من الناشطات والقياديات من مختلف فصائل العمل الوطني والإسلامي. كما عقدت مؤتمراتها السنوية في السنوات اللاحقة للوقوف على قضايا النساء واستبعادهن عن المشاركة في جهود المصالحة الوطنية. بالاضافة لتشكيل لجنة ظل (وفاق) من النساء القياديات والناشطات للجان المصالحة الوطنية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

بهدف رفع مستوى الوعي بالقرارات التي تعنى بالمرأة والسلام والأمن وحقوق الإنسان،للعاملين/ات والناشطين/ات في المجال الحقوقي والإنساني :
تم بناء قدرات مقدمي الخدمات في كيفية التعامل مع حالات النساء المتضررات: تم تدريب 200 من مقدمي الخدمات (75 في وزارة الداخلية و100 في وزارة الصحة25 في وزارة التنمية الاجتماعية) من أصل 375 شخصاً مخطط له خلال سنوات تنفيذ الخطة. حيث تم تدريب 50 شخص من العاملين في المؤسسة الأمنية حول مفهوم القرار وآلية ادماجه في الخطط والبرامج والموازنات لغايات تطبيقه، وتدريب 50 شخص حول آلية توثيق انتهاكات الاحتلال كالاعتداء على النساء والأطفال، تدريب 25 موظف من مقدمي الخدمات في قطاع التنمية الاجتماعية حول التعامل مع النساء ضحايا عنف الاحتلال.

التوعية على القرار الأممي 1325: تقوم المؤسسات الحكومية (كوزارة الداخلية ومؤسسات المجتمع المدني كالاتحاد العام للمراة الفلسطينية، جمعية الشابات المسيحيات، بتوعية الشباب والنساء على القرار الأمي 1325 من خلال ورشات العمل وتدريبات وبالتعاون مع المؤسسات القاعدية. خلال العام 2017، حيث تم تنفيذ الأنشطة التالية: قامت وزارة الداخلية بتوعية 75 سيدة حول القرار وحقول الألغام والمخلفات العسكرية في مناطق أريحا والأغوار. ب- عقد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية تدريب حول قرار مجلس الأمن 1325 لمدة ثلاثة أيام في أكتوبر

2017 بمشاركة 10 شابات وشابين، وقد وفر التدريب معرفة عملية بالخطة الوطنية لبرنامج العمل الوطني للمرأة، وأساليب الحوار، والمصالحة، وتعزيز القيادة بين الأجيال الشابة. ث- قام الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بعقد 66 ورشة عمل توعوية في محافظات الضفة والقطاع للتوعية بالقرار والقرارات المساندة إلى جانب التوثيق في الضفة الغربية وقطاع غزة وبمشاركة 1774 مشاركا ومشاركة (94 ذكور).كما تنفيذ 3 ورش عمل توعوية؛ في مدرسة تراسنطا الثانوية المختلطة في مدينة أريحا ومدرسة بنات جنين الثانوية وكلية الطيرة للبنات في رام الله مجموعة من الورش.ه- عقد تدريب حول رفع التقارير الدورية الشاملة لمدة أربعة أيام أكتوبر 2017 بمشاركة 7 شابات وشابين من الرياديين/ات، والقادة الشباب. و- تدريب حول قرارا مجلس الأمن 1325 لمدة ثلاثة أيام في أكتوبر 2017 بمشاركة 10 شابات وشابين، وقد وفر التدريب معرفة عملية بالخطة الوطنية لبرنامج العمل الوطني للمرأة، وأساليب الحوار، والمصالحة، وتعزيز القيادة بين الأجيال الشابة. ي- قام الاتحاد العام للمراة الفلسطينية بالتديب على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في 24 أكتوبر 2017 بحضور 13 مشاركة ومشارك، وركز التدريب على توثيق حالات لم الشمل للنساء الفلسطينيات والذي يهدد أمنهن وسلامهن. ن- في اطار استخدام اليات الانذار المبكر، وتوثيق الانتهاكات الاسرائيلية، لتحميل المسؤوليات للجان الحماية كل في منطقته، بالاضافة الى رفع الوعي لدى مجموعة كبيرة من المتطوعين من اجل المساهمة في مقاومة التهجير القسري، قامت هيئة الجدار والاستيطان في الفترة الواقعة ما بين تموز واب/2018، حيث تم ببناء قدرات المواطنيين للجان الحماية والمساندة في عدد من المواقع التي تتعرض لهجمات المستوطنين وسياسة التهجير القسري، وذلك في المناطق المستهدفة من قبل المستوطنين(سوسيا جنوبا الى كردلا وبردلا في الاغوار الشمالية.[1] ك- توعية 10 نساء قياديات حول القرار 1325. خ- توعية 10 نساء قياديات حول اليات توثيق الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق النساء تحت الاحتلال. ج- توعية 10 نساء قياديات حول اليات المناصرة والتأثير. ح- توعية 10 نساء قياديات حول اليات استخدام الاعلام في المناصرة والتأثير.ي- قام مركز المرأة للارشاد القانوني بتدريب باحثات ميدانيات عاملات على اليات توثيق الانتهاكات الاسرائلية لحقوق النساء.

تم تنفيذ تدريباً في رفع التقارير الدورية الشاملة في مقر الجمعية لمدة أربعة أيام أكتوبر 2017 بمشاركة 7 شابات وشابين. وكان المشاركون من الرياديين/ات، والقادة الشباب، حيث قدم التدريب ثلاث مدربات من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومدرب من مركز مدى، كما عقدت الجمعية تدريباً حول قرارا مجلس الأمن 1325 في رام الله لمدة ثلاثة أيام في أكتوبر 2017 بمشاركة 10 شابات وشابين، وقد وفر التدريب معرفة عملية بالخطة الوطنية لبرنامج العمل الوطني للمرأة، وأساليب الحوار، والمصالحة، وتعزيز القيادة بين الأجيال الشابة، وعقدت تدريباً حول توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في 24 أكتوبر 2017 بحضور 13 مشاركة ومشارك، وركز التدريب على توثيق حالات لم الشمل للنساء الفلسطينيات، الأمر الذي يهدد أمنهن وسلامهن، كما تم إعداد بحث كيفي حول تجربة النساء في عملية المفاوضات.

إطلاق مبادرة ضمن حراك نسوي ديمقراطي انضمت إليه أطراف مختلفة من الحركة النسوية الفلسطينية بهدف الضغط على الأحزاب السياسية لزيادة تمثيل النساء في وفود المصالحة في القاهرة في 21-11و22-11-2017 وقد نجم عن هذه المبادرة زيادة لتمثيل النساء من امرأة واحدة في الحوارات السابقة إلى أربعة نساء ، وتم بلورة ورقة موقف طرحت منظور تسوي ومبادئ من اجل إنهاء الانقسام وبناء الوحدة الوطنية باسم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمراكز والمؤسسات النسوية بالاستناد للمبادئ التي تم اعتمادها في الحراك النسوي الديمقراطي.

المشاركة في نهاية 2017 للرقابة على الانتخابات بإجراء لقاءات فردية مع ممثلي كل من فتح وحماس في غزة من اجل إجراء الانتخابات البلدية والمحلية في كل من غزة والضفة لتمتين النسيج المجتمعي ومواجهة الانقسام عبر تعميق الديمقراطية .وتم إجراء لقاء جماعي مع ممثلي المجتمع المدني وممثلي الأحزاب السياسية في قطاع غزة. كذلك تم عقد ثلاث لقاءات حوارية واسعة من قبل الجمعية حول أهمية الانتخابات المحلية في وقف الانقسام ضمن نشاطات التعبئة والضغط التي تقوم بها مع الكتل البرلمانية والأحزاب السياسية وكافة الجهات المرتبطة بملف الانقسام.

2. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لتعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات من قبل الاحتلال الاسرائيلي ومستوطنيه:

تلعب وزارة الخارجية والمغتربين، دوراً محورياً في موضوع المسائلة الدولية وانتهاكات القانون الدولية ولا سيما بشكل خاص المتعلقة بمساءلة الاحتلال الاسرائيلي عن انتهاكاته لحقوق النساء والفتيات الفلسطينيات، حيث تقوم الوزارة تقديم تقارير شهرية إلى المحكمة الجنائية الدولية تتضمن معلومات حول الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين بحق الفلسطينين، المشاركة في دورات مؤتمر الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية، وآخرها الدورة المنعقدة في الفترة الممتدة من 5-12 كانون أول/ديسمبر 2018، رعاية فعالية جانبية "side event" على هامش أعمال الدورة 17 لمؤتمر الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 8 كانون أول/ديسمبر 2018، حول أهمية مشاركة الضحايا في اجراءات المحاكمة تحت عنوان "Victims at the Heart of Justice"؛ وتقديم بلاغ للمحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 28 تشرين ثاني/نوفمبر 2018، حول هدم المنازل في مدينة القدس المحتلة وخاصة في سلوان، ومحاولة التهجير القسري لسكانها؛ وقدمت وزارة الخارجية والمغتربين إحالة إلى مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية يوم الثلاثاء الموافق 22 أيار/مايو 2018 حول الجرائم المستمرة التي ترتكبها اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وأدلة متعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم أخرى تقع ضمن اختصاص المحكمة وذلك بهدف فتح تحقيق فوري في الجرائم التي ارتكبتها وتستمر اسرائيل في ارتكبها ضد الشعب الفلسطيني؛ وقدمت وزارة الخارجية والمغتربين بلاغاً للمحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 16 يناير/كانون ثاني 2018 ضد الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية في أرض دولة فلسطين المحلتة، وشدد البلاغ على وجه الخصوص على حالات انتهاكات

حقوق الأطفال، وخصص حالة الاعتقال والاحتجاز التعسفي للطفلة عهد التميمي ذات الـ 16 عاماً من النبي صالح التي اعتقلت بتاريخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2017، في انتهاك واضح للقانون الدولي لحقوق الانسان، وخاصة اتفاقيات حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بالاضافة إلى انتهاك للقانون الانساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، والقانون الجنائي الدولي، كما وترقى إلى مستوى الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية؛ كما تم تشكيل فريق عمل الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بمبادرة من وزارة الخارجية والمغتربين، وقد صدر قرار تشكيل الفريق بموجب مرسوم رئاسي صدر بتاريخ 30 كانون أول/ديسمبر 2017، برئاسة النيابة العامة وعضوية كل من وزارة الخارجية والمغتربين (مقرراً للفريق تقديم المداخلات الشفوية والخطية ورفع التقارير بخصوص جرائم الاحتلال ضد النساء والفتيات الفلسطينيات ضمن أطر عمل أجهزة الأمم المتحدة: الأمانة العامة، الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محكمة العدل الدولية، وطرح هذه القضايا في الجلسات والاجتماعات العامة وأجندات أجهزة الأمم المتحدة. بحيث قامت دولة فلسطين بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 2018 بتقديم طلب لتحريك دعوى لمقاضاة الولايات المتحدة الأمريكية أمام محكمة العدل الدولية، للبت في النزاع الناشىء عن نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمتابعة هذه الدعوى من حيث التحضير للمرافعات الخطية وجمع الأدلة وغيرها.

كماتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقديم شكوى إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بتاريخ 24 نيسان/أبريل 2018 حول مخالفة اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للاتفاقية وارتكابها مجموعة من السياسات والممارسات العنصرية في فلسطين، ولتنسيق مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وتزويده بالمعلومات والتقارير حول جرائم الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري وانتهاكاته للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي يمارسها بشكل منهجي وواسع النطاق ضد الفلسطينيين، نساءً ورجالاً، في أرض فلسطين المحتلة، المشمولين بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني بوصفهم شعباً يخضع للاحتلال.، التواصل مع المقررين الخاصين والفرق العاملة، وإرسال الرسائل لهم للإشارة إلى انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي، وهو ما تمت الإشارة إليه في البند المتعلق بالخد من العنف ضد النساء والفتيات، وتنظيم حملات للضغط والمناصرة على المستوى الدولي والوطني والإقليمي، مثل عقد الاجتماعات في إطار جامعة الدول العربية واستصدار القرارات الداعمة للقضية الفلسطينية، إحاطة بعثات دولة فلسطين بوضع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي من خلال تحضير نقاط تحدث وأوراق حقائق حول الانتهاكات اليومية التي تتعرض لها النساء والفتيات الفلسطينيات من قبل الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، وتعميمها على جميع سفراء دولة فلسطين في الخارج من أجل طرح قضية المرأة الفلسطينية والانتهاكات التي تتعرض لها من قبل الاحتلال الإسرائيلي أثناء اجتماعاتهم في الدول المعتمدين لديها وأثناء مخاطبتهم لها لتحمل مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني وخاصة المرأة الفلسطينية. كما تم تشكيل لجنة مختصة تتكون من وزارة الخارجية، وهيئة شؤون الأسرى والمحررين، وجمعية نادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، والحركة العالمية للدفاع عن الطفل، ومركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"، لغايات إعداد شكاوى تتعلق بأوضاع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وتبين فيها ما يتعرضون له من ضروب التعذيب وسوء المعاملة، وتقديمها إلى الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي. وقد تم إعداد عدة شكاوى فردية تتعلق بالنساء والفتيات الفلسطينيات الأسيرات لدى سجون الاحتلال الإسرائيلي وما يتعرضن له من تعذيب وسوء معاملة تمييزية مزدوجة مبنية على أساس الجنس والقومية.
اصدرت وزارة الاعلام العديد من التقارير التي ترصد انتهاكات الاحتلال بحق الصحافيين الفلسطينيين حيث رصدت وزارة الاعلام خلال تشرين اول اكتوبر 2018 (60) انتهاكا لقوات الاحتلال الاسرائيلي بحق 45 منهم (40) صحفيا و (5) صحافيات . وبين الرصد تعمد سلطات الاحتلال ملاحقة الصحافيات والصحافيين الفلسطينيين من خلال استهدافهم بالرصاص الحي بالعيارات المعدنية والمطاطية وقنابل الغاز.

اصدار عام 2014 تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد المرأة والطفل في قطاع غزة ضمت 75 شهادة مشفوعة بالقسم من النساء والأطفال الذين تعرضوا لانتهاكات وصلت لمستوى جرائم حرب ، وضم التقرير كافة الحقوق للمرأة والطفل الواردة في القانون الدولي الإنساني وخرجت بورقة حقائق وتوصيات بالاستناد لهذا القانون ومن الجدير ذكره أن الجمعية قامت بإرسال الشهادات للجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان الذي انعقد في 23-7-2014 . وتم إطلاق دراسة بعنوان " انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق المرأة والطفل خلال العدوان الجرف الصامد على غزة" وشملت شهادات حية لضحايا العدوان والحرب على غزة . كما تم إصدار كتاب حول وضع اللاجئات الفلسطينيات والمسائلة وفق القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي وجاء إصدار هذا الكتاب كجزء من حملة المشاركة السياسية للمرأة التي استمرت الجمعية في تنفيذها . كما أعدت الجمعية تقرير ظل على تقرير دولة الاحتلال حول قضيتين: الحق في لم الشمل وتشكيل عائلة وانتهاك إسرائيل لهذا الحق الذي ضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية سيداو ووضع النساء الفلسطينيات في سجون الاحتلال بما يتناقض مع القانون الدولي الإنساني والتوصية العامة رقم 30 في سيداو .ناقشت الجمعية هذه القضايا أمام لجنة سيداو في جنيف ،ووزع التقرير على هيئات رسمية ومدنية ضمن المناصرة والضغط حول مواجهة سياسة تهويد القدس وانتهاك حقوق الأسيرات الفلسطينيات . وتم تنفيذ أنشطة تدخل وقت الأزمات في المناطق المحاذية للجدار والمستوطنات والفئات المتضررة من إجراءات الاحتلال وشملت تنظيم زيارات تضامنية للنساء والمجتمع المحلى في عدة قرى محاطة بالمستوطنات والجدار ومنها قرية اليانون الواقعة بمحافظة نابلس والمحاطة بالمستوطنات ،وقرية سوبسيا التي تسلم أهلها قرار بهدمها وتهجير سكانها ، وكذلك زيارات تضامنية لنساء ضاحية ارتاح المحاذية للجدار ولمصانع السموم جيشوري ، تم في هذه المواقع تقديم شهادات حية حول الانتهاكات الواقعة على النساء بالبعدين الاجتماعي والسياسي وزيارة مؤسسات ونساء والتضامن معهم . ، وتم أيضا المشاركة بمجموعه تدخلات لها علاقة بالآثار الناتجة عن الحرب والعدوان على غزة ومن أبرزها استمرار أنشطة زيارات ميدانية وأنشطة تفريغية للنساء والأطفال والعائلات في مراكز الإيواء والمناطق المتضررة ، كما تم القيام بعدة زيارات للبيوت التي هدمها الاحتلال . وتم أيضا توزيع

362 طرد غذائي على نساء تضررن من الحرب ويعشن أوضاعا اقتصادية صعبة وتاتي هذه الطرود ضمن سلسلة المحبة والكرامة التي أطلقتها الجمعية إبان الحرب على غزة لمساندة نساء القطاع المتضررات وشملت الحملة جميع محافظات القطاع من شمال غزة إلى جنوبها وتضمن الطرد مواد غذائية لسد جزء من احتياجات الأسر الفقيرة والمحتاجة . ، تم توزيع الطرود على نساء يسكن الكرفانات في مناطق بيت لاهيا وبيت حانون ونساء محدودي الدخل ولديهم أطفال ذوي إعاقة وتحت حد الفقر يعشن في شرق وغرب ووسط غزة بالإضافة إلى نساء بنفس المواصفات من مناطق البريج والنصيرات ودير البلح وخانيونس ورفح . تقدم الجمعية بشكل سنوي 88 منحة لطلبة جامعيين وطلبة مدارس خاصة في المناطق التي تعاني من تأثيرات الاستيطان مثل قرية يانون ، بالإضافة إلى تقديم مساعدات لعائلات تعاني من وضع اقتصادي واجتماعي صعب في مختلف المناطق التي تعمل فيها الجمعية.

رصد صورة المرأة في الأخبار المتعلقة بالسلام والأمن والغرض من هذا الرصد هو جمع البيانات وعرضها في اجتماع في اوسلو لمناقشة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 المتعلق بمشاركة المرأة في عمليات السلام ولتقييم التقدم المحرز على الصعيدين العالمي والإقليمي والوطني في تنفيذ القرار، وتم إدراج النتائج في التقرير السنوي 2015 للأمين العام لمجلس الأمن. فلسطين من بين 15 دولة تعاني من الحروب والنزاعات المسلحة مختارة لهذا البحث، وهي: البوسنة والهرسك، قبرص، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غواتيمالا، غينيا، ليبيريا، مالي، نيبال، فلسطين، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، سيراليون، جنوب السودان، توغو، أوغندا. وشمل المسح 876 قصة ذات صلة بالسلام والأمن نشرت في 83 صحيفة رئيسية في 15 دولة على مدى ثلاثة أيام في أبريل عام 2015. عرضت نتائج هذا البحث في 7 أكتوبر 2015 في مؤتمر حول القرار 1325 الذي عقد في أوسلو، كما أطلقت مؤسسة تام **مشروع (المرأة في الإعلام الفلسطيني)** في بداية العام2017 والذي استمر لمدة عام ، والذي يهدف لرصد صورة المرأة في الاخبار المتعلقة بالمرأة والامن والسلام والانتهاكات ضدالمراة الفلسطينية وتضمن المشروع: بناء قدرات 15 من طلاب وطالبات الاعلام في مواضيع النوع الاجتماعي وحقوق الانسان والمرأة و القرار الاممي 1325 بالإضافة لتدريبهم/ن على اليات ومنهجيات الرصد الإعلامي. وكتابة تقرير عن نتائج الرصد و نفيذ حملة توعوية بهدف تعزيز صورة عادلة ومتوازنة للمرأة في الإعلام وخصوصا في المجال السياسي و تقديمها كقائدة وصانعة قرار وعدم الاستمرار في تقديم الصور النمطية عنها، وتدريب 14 سيدة من بيت لحم والخليل على كيفية تقديم الاسعاف النفسي الاولي للنساء والاطفال في حالات الطوارىء والازمات، لمدة خمسة ايام.

3. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة للقضاء على التمييز ضد حقوق الأطفال الإناث وانتهاكها:

عملت دولة فلسطين على مجموعة من الاجراءات اللازمة للقضاء على كافة اشكال التمييز ضد حقوق الاطفال الاناث، ومن هذه الإجراءات اتخاذ تدابير لمكافحة الأعراف والممارسات الاجتماعية السلبية وزيادة الوعي باحتياجات وإمكانيات الأطفال الإناث، وتعزيز حصول الفتيات على التعليم الجيد وتنمية المهارات والتدريب، ومعالجة السلبيات في النتائج الصحية التي ترجع إلى سوء التغذية والحمل المبكر (مثل، فقر الدم) والتعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسيًا، تنفيذ سياسات وبرامج للحد من زواج القاصرات والزواج المبكر والزواج القسري، تنفيذ سياسات وبرامج للقضاء على العنف ضد الفتيات، بما في ذلك العنف البدني والجنسي والممارسات الضارة، وتنفيذ سياسات وبرامج للقضاء على عمالة الأطفال والمستويات المفرطة من الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي الذي تضطلع به الأطفال الإناث، وتعزيز وعي الفتيات بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمشاركة فيها، وفي تفاصيل ذلك من خلال الأمثلة التالية:

بخصوص الأمثلة على تلك الاجراءات فقد تم ذكرهه مفصلاً في المحاور السابقة خاصة فيما يتعلق بالعنف الزواج المبكر، لكن يبقى أن نشير الى أنه تم تحقيق عدد من الاجراءات الخاصة بالطفل، وهي:

إنشاء المجلس الوطني للطفل بمشاركة ديوان قاضي القضاة ووزارة التنمية الاجتماعية وتم وضع استراتيجية وخطة لحماية الأسرة الفلسطينية وخاصة المرأة والطفل من خلال المجلس والمشاركتين فيه من الوزارات الحكومية.

عملت وزارة الخارجية والمغتربين على جميع الاجراءات اللازمة للانضمام إلى اتفاقية حقوق الطفل، وبدأت بالتحضيرات اللازمة لإعداد التقرير الأولي الخاص بالاتفاقية بالتعاون والتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية لاختصاصها المباشر في تطبيق أحكام الاتفاقية، وقد تم تشكيل فريق وطني من جميع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بهدف إعداد التقرير، وتم تسليم التقرير الأولي الخاصة بالاتفاقية إلى لجنة حقوق الطفل في شهر أيلول/سبتمبر 2018.، و تعمل الوزارة على متابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية بهدف تعزيز حالة حقوق الأطفال في فلسطين، وتقوم وبالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية بالتحضير إلى مناقشة التقرير مع اللجنة بهدف الحصول على توصيات اللجنة التي ستساهم في تعزيز حقوق الأطفال الفلسطينيين إناثاً وذكور.، كما وتقوم بمتابعة تنفيذ أحكام البروتوكول المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وقد عملت على تشكيل فريق وطني لمتابعة تنفيذ أحكام البروتوكول والتحضير لإعداد التقرير للجنة الأممية المختصة، بهدف الاستفادة من خبرات وملاحظات هذه اللجنة في القضاء على هذه الممارسات ضد الأطفال.

مشروع رياضة من أجل فتيات فلسطين: يهدف المشروع لدعم الطفلات نفسياً من خلال تزويدهن بفرصة لممارسة الرياضة بهدف التفريغ النفسي والترويح عنهن خاصة في ظل ما تعانيه الفتيات من تمييز وعنف وانتهاك لحقوقهن في قطاع غزة من خلال ممارسات الاحتلال والثقافة الذكورية. استهدف المشروع طالبات مدارس وكالة الغوث وأمهاتهن (240 طالبة 12-15 سنة) في قطاع غزة، حيث تم شراء معدات رياضية (تحتوي على دراجات هوائية وكرات مسلتزمات رياضية مختلفة ومواد إسعاف أولي لكل موقع)، وتنفيذ 3 ورش للطالبات حول الزواج المبكر والصحة الإنجابية والتغذية، وتنفيذ أيام مفتوحة في كل مدرسة للطالبات وأمهاتهن، وكذلك تنفيذ بطولة تتنافس فيها المدارس المشاركة.

البعد السادس الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها

يشمل هذا البعد الاجراءات التي اتخذنها دولة فلسطين في السياسات البيئية والحد من الكوارث ومخاطر المناخ، وعلاقتها مع تعزيز المساواة بين الجنسين، وهذا البعد يتقاطع مع مجالات اهتمام بيجين الخاصة ب (الحقوق الانسانية للمرأة، والمرأة والبيئة، والطفلة الأنثى).

1. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لإدماج النوع الاجتماعي في السياسات البيئية:

عملت دولة فلسطين على مجموعة من الاجراءات على صعيد ادماج النوع الاجتماعي في السياسات البيئية، من خلال دعم مشاركة المرأة وقيادتها في إدارة البيئة والموارد الطبيعية وحوكمتها، وتعزيز الأدلة و رفع مستوى الوعي بشأن المخاطر البيئية والصحية الخاصة بنوع الجنس، وزيادة وصول المرأة إلى الأراضي والمياه والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية والتحكم فيها، ولتفاصيل ذلك من خلال الأمثلة التالية:

لدعم مشاركة المرأة في قطاع البيئة وقيادتها عملت دولة فلسطين وبقرار من الرئيس في العام 2014 على تعيين أمرأة في منصب رئيس سلطة جودة البيئة، وفي نهاية العام 2018 تم ترقيتها الى منصب وزيرة لسلطة جودة البيئة.

لرفع مستوى الوعي بشأن المخاطر البيئية والصحية الخاصة بنوع الجنس العمل على اشراك المجتمع المحلي والإرتقاء مستويات وعيه بأهمية البيئة وبطرق عدة وباستخدام وسائل مختلفة كوسائل التواصل الاجتماعي، والتلفزة والإذاعات هذا الى جانب الزيارات الميدانية للجمعيات النسوية ومدارس البنات. حيث بلغ عدد الأندية التي تم تشكيلها في المدارس بشكل عام (300) وفي مدارس البنات (500)، وتم استهداف قرابة (30) جمعية نسوية ببرامج التوعية البيئية التي تنفذها سلطة جودة البيئة.

لدعم زيادة وصول المرأة الى الاراضي والمياه والطاقة والموارد الطبيعية والتحكم فيها

فقد تم: 1- تكليف هيئة تسوية الاراضي والمياه الصادر بموجب القرار بقانون رقم 7 لسنة 2016 الصادر بتاريخ 2016/3/22، لتسجيل وتوثيق وحل جميع المسائل والخلافات المتعلقة بأي حق تصرف أو تملك أو منفعة وأية حقوق أخرى قابلة للتسجيل في الأرض والمياه في جميع الأراضي الفلسطينية التي تم شملها بأعمال التسوية واعتبار ذلك أولوية وطنية، 2- في 19 شباط 2019 تم توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة تسوية الاراضي والمياه ووزارة شؤون المرأة لعقد ورش ولقاءات وندوات لتوعية النساء والفتيات الفلسطينيات بعمليات تسوية الأراضي والمياه لمعرفة حقوقهن وواجباتهن.، بما فيها تنظيم حملات إعلامية مشتركة بهدف **تعريف النساء** والفتيات **بعمليات تسوية وتسجيل الأراضي والمياه التي تقوم بها الهيئة**

تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الذي يهدف الى إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية وتعزيز إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمتها في الناتج المحلي والأمن الغذائي الإجمالي وذلك من خلال المشاريع المنفذه مثل مشروع RELAP وهو مشروع استصلاح الاراضي الزراعية و ادارة الموارد ؛ والذي يهدف الى تحقيق امن غذائي و تغذوي و اقتصادي و اجتماعي لكلا الجنسن من خلال مشاريع صغيرة مدرة للدخل، والفئة المستهدفة: المزارعين و المزارعيات/ كافة محافظات الضفة الغربية و هناك نسبة من الفئة المستهدفة تستهدف النساء بشكل خاص، مدة المشروع 7 سنوات بدأ في العام 2018 ، وموازنة المشروع 24 مليون دولار.

2. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لدمج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج للحد من مخاطر الكوارث، ومقاومة المناخ والتخفيف من تأثيراته:

عملت فلسطين على مجموعة من الاجراءات للحد من مخاطر الكوارث من خلال تعزيز وصول المرأة في حالات الكوارث إلى خدمات، مثل مدفوعات الإغاثة والتأمين ضد الكوارث والتعويضات، وتقديم و تعزيز وتنفيذ القوانين والسياسات المراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث، ومقاومة المناخ والتخفيف من تأثيراته. ومن الأمثلة على تلك الإجراءات

لتعزيز وصول المرأة في حالات الكوارث الى الخدمات كالإغاثة والتأمين والتعويضات ضد الكوارث، تم تعويض المزارعين و المزارعات الذين تضرر من الكوارث الطبيعية من خلال صندوق درء المخاطر و التأمينات الزراعية الذي تم تأسيسه عام 2015، والتقليل من اثر الخسائر المادية و المالية التي تعرض لها المزارعين من كلا الجنسن نتيجة للتغيرات المناخية و اثارها على حيازتهم الزراعية (نباتية و حيوانية). كما تم دعم المزارعين و المزارعات و تثبيت وجودهم على اراضيهم الزراعية، وذلك باستهداف كافة المزارعين و المزارعات المتضررين من الكوارث الطبيعية /في كافة الاراضي الفلسطينية الزراعية (في الضفة الغربية و قطاع غزة)، وبلغت الموازنة التي خصصت منذ بدأ عمل صندوق درء المخاطر و التأمينات الزراعية 2015 حتى هذه اللحظة 17 مليون شيكل .

لتعزيز السياسات والقوانين المستجيبة للمساواة بين الجنسين، وذات صلة الكوارث والمناخ، وتأثيراته، العمل على اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة للانضمام الى الاتفاقيات البيئية التالية: 1) اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة؛ 2)اتفاقية روتردام المتعلقة بإجراء الموافقة

المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات في التجارة الدولية؛ 3)اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ؛ 4)اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

التنسيق والتعاون مع سلطة جودة البيئة وجميع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بهدف إعداد خطة وطنية للتكيف مع تغير المناخ وتقديمها إلى الأمانة التنفيذية لاتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، مسترشدين بتوجهات لجنة الخبراء للدول الأقل نمواً، بحيث كانت فلسطين سادس دولة على مستوى العالم لتقديم هذه الخطة بهدف تهيئة الأجواء المواتية لتنفيذ خطط المناخ الطموحة؛ كما قامت وزارة الخارجية والمغتربين، بالتنسيق مع سلطة جودة البيئة، بمتابعة إعداد تقرير حول حالة البيئة في فلسطين بدعم من برنامج الأمم المتحده للبيئة، ومن المتوقع أن يصدر التقرير في منتصف العام 2019؛ وتقوم وزارة الخارجية والمغتربين، من خلال الكوادر الدبلوماسية، بتمثيل دولة فلسطين والمشاركة بشكل فعال في الجولات التفاوضية المتعلقة بالتحديات البيئية التي تواجه العالم، و على وجه الخصوص تغير المناخ ونقص التنوع البيولوجي والادارة السليمة بيئياً للنفايات السامة، تعد وزارة الخارجية والمغتربين عضواً في عدد من اللجان الوطنية التي تعنى بمواجهة التحديات البيئية المتعلقة بتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وأهمها اللجنة الوطنية العليا للحد من الكوارث واللجنة الوطنية لتغير المناخ.

التأثير على المخططات الهيكلية للتجمعات الحضرية من منظور النوع الاجتماعي حيث تم تسليط الضوء على أثر النساء على المخططات الهيكلية من خلال المشاركة بالمؤتمر الدولي في الاكاوادور UNHabitat بالاضافة للعمل مع عضوات هيئات محلية للخروج بمخطط هيكلي لقرية عصيرة الشمالية يأخذ بالحسبان احتياجات النوع الاجتماعي ومتطلبات الفئات المختلفة. وانجزت دليل الارشادات المتعلق بالتخطيط الحضري من منظور النوع الاجتماعي والموجه لعضوات وأعضاء الهيئات المحلية.

القسم الثالث: المؤسسات الوطنية والإجراءات

يناقش هذا القسم عمل الآلية الوطنية الرسمية المعنية في الدولة، اضافة الى الآليات العاملة الأخرى ودورها في تعزيز المساواة بين الجنسين:

1. الآلية الوطنية الحالية في الدولة وتمثلها رسمياً في المحافل الدولية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

تعتبر وزارة شؤون المرأة هي الآلية الوطنية الرسمية التي تعنى بقضايا المساواة بين الجنسين، وهي أحد مكونات الحكومة الفلسطينية، وتتمتع بكافة الصلاحيات المخولة لها بموجب القانون بصفتها وزارة حكومية، وترأسها شخصية قيادية بمنصب وزيرة، وتحضر كافة اجتماعات الحكومة الرسمية، ورسالتها الاساسية تطوير الالتزام الحكومي نحو قضايا المساواة بين الجنسين، وتعزيز التشبيك مع المنظمات النسوية والدولية.

2. علاقة الآلية الوطنية مع الفريق الوطني لأجندة التنمية المستدامة:

بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء حول قيادة جهود تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 والتي جاء بموجبه تشكيل فريق وطني من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبقيادة مكتب رئيس الوزراء، فإن وزارة شؤون المرأة هي أحد الأعضاء في تلك اللجنة على المستوى الوطني، وتقود العمل على تحقيق الهدف الخامس المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات، وشكلت في سبيل ذلك لجنة فنية متخصصة من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

3. الآليات الرسمية القائمة لمختلف الجهات المعنية للمشاركة في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

هنك جهات حكومية رسمية تعمل وتتابع تنفيذ ورصد اعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة، وتتمثل هذه الجهات في وزارة شؤون المرأة، ووحدات النوع الاجتماعي المنتشرة في كافة المؤسسات الحكومية، وكذلك مراكز تواصل العاملة في المحافظات على تمكين المرأة، عدا عن مساندة مجلس الوزراء ومكتب سيادة الرئيس محمود عباس لكافة الجهود الخاصة بتمكين المرأة الفلسطينية.

بالمقابل هناك الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والذي يعتبر الراعي للمؤسسات النسوية في الداخل والخارج ويقود عملية تمكين المرأة بالإتلافات ومجالس الظل للمؤسسات النسوية، ودوائر المرأة العاملة في الاتحادات الفلسطينية.

وهناك مؤسسات المجتمع المدني النسوية، أو المؤسسات التي تهتم بتعزيز العلاقة بين الجنسين، وتعمل على الضغط والمناصرة لقضايا المرأة على السياسات الحكومية، اضافة للقيام بعملية الوعي، والتوعية، وبناء القدرات في جميع المجالات.

وتعتبر المنظمات الدولية من المنظمات الداعمة والمقدمة للتعاون الفني بشكل كبير على موضوع المساواة بين الجنسين، وهنا لا بد من ذكر منظمة الأمم المتحدة للمرأة باعتبارها الذراع الرسمي للأمم المتحدة في مساعدة الدولة على تحقيق اهدافها نحو المساواة بين الجنسين، وكذلك صندوق الامم المتحدة للسكان الذي يعمل على قضايا حساسة بالنوع الاجتماعي كالعنف ضد المرأة، والصحة الانجابية.

الى ذلك فهناك وكالات دولية ودول داعمة لها اهمية كبيرة في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة وتنفيذ منهاج عمل بيجين، وأهم هذه الدول ايطاليا، وكندا، واسبانيا، والنرويج من خلال ممثلياتهم المتواجدة في فلسطين.

كما أن الجهات المعنية التالية تشارك رسميًا في آليات التنسيق الوطنية المنشأة للمساهمة في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

إعلان ومنهاج عمل بيجين

- ☐ منظمات المجتمع المدني **(نعم)**
- ☐ المنظمات المعنية بحقوق المرأة **(نعم)**
- ☐ الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث **(نعم)**
- ☐ المنظمات الدينية
- ☐ البرلمانات/اللجان البرلمانية
- ☐ القطاع الخاص
- ☐ منظومة الأمم المتحدة (نعم)

خطة عمل التنمية المستدامة لعام 2030

- ☐ منظمات المجتمع المدني **(نعم)**
- ☐ المنظمات المعنية بحقوق المرأة **(نعم)**
- ☐ الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث **(نعم)**
- ☐ المنظمات الدينية
- ☐ البرلمانات/اللجان البرلمانية **(نعم)**
- ☐ القطاع الخاص **(نعم)**
- ☐ منظومة الأمم المتحدة **(نعم)**

☐ جهات فاعلة أخرى، يُرجى التحديد **الوكالات والممثليات الدولية**

☐ جهات فاعلة أخرى، يُرجى التحديد **الوكالات والممثليات الدولية**

4. آليات ضمان مشاركة النساء والفتيات من المجموعات المهمشة وإبراز مخاوفهن في هذه العمليات

لتحقيق العدالة والمساواة للنساء والفتيات الفلسطينيات، سعت وزارة شؤون المرأة الى تطوير مجموعة من الأهداف التي تصب في مأسسة النوع الاجتماعي وتعزيز القضايا الحقوقية للمرأة الفلسطينية أينما تواجدت، وضمن عمل مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية في القطاعات الرئيسية، ولا سيما الفئات المهمشة منها.

وحرصت على أن تسعى تلك الأهداف الى التأثير على تمكين النساء وخاصة المهمشات خلف الجدار الاسرائيلي أو ذوات الدخل المنخفض، وذوات الاعاقة، وجسر فجوات النوع الاجتماعي، وعلى أن تصب في تفعيل الوحدة الوطنية وتنسيق الجهود بين كافة المؤسسات، والمشاركة والحوار من أجل التوافق على أولويات العمل على المدى المتوسط والبعيد بين جميع الشركاء.

فمنذ نشأتها انتهجت وزارة شؤون المرأة منهجية العمل التشاركي في تطوير السياسات الوطنية والخطط الاستراتيجية الخاصة بتقليص فجوات النوع الاجتماعي وتحقيق المزيد من الحقوق للمرأة الفلسطينية مع مختلف القطاعات ذات العلاقة ما بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وفي تجربة تميزت بها على مستوى المنطقة العربية.

إن توجه وزارة شؤون المرأة هذا ارتبط ارتباطا وثيقا بكون قضايا النوع الاجتماعي هي قضايا حقوقية عبر قطاعية، وتعبر عن حقوق مرتبطة بنصف المجتمع الفلسطيني وليست إطارا خاصا بعمل وزارة أو جهة دون غيرها.

وعليه ولتحقيق التغيير المنشود على واقع النساء والفتيات، كان لا بد من بناء شراكات واسعة وتوجيه العمل نحو المأسسة وتعميم المسؤولية في العمل في كل ما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي، لضمان تمتع كل إمراة وفتاة بحقوق عادلة ولدمجهن في عملية تنمية فلسطينية فاعلة وحقيقية، حيث شارك ما يقارب من 700 شخص مختص في تحديد القضايا ذات الأولوية لتعزيز المساواة بين الجنسين

5. مساهمة الجهات المعنية في إعداد هذا التقرير الوطني.

ارسلت كافة الجهات المعنية تقاريرها الرسمية والموثقة حسب المنهجية المتبعة للمحاور، حيث بلغت عدد المؤسسات الحكومية المشاركة 20 مؤسسة، واكثر من 15 مؤسسة نسوية مركزية.

6. المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات كأولوية رئيسية في الخطة/الإستراتيجية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

تعتبر المساواة بين الجنسين هدفاً ذات أولوية وطنية في أجندة السياسات الوطنية، وفي عمل الحكومة الفلسطينية، وبما أن منهجية التخطيط الوطني اعتمدت على دمج اهداف التنمية المستدامة في الأولويات الوطنية، فإن الخطة الموجودة هي خطة وطنية واحدة فترتها الزمنية ستة سنوات من العام 2017-2022، وقد تضمنت اجندة التنمية المستدامة 2030، وبعد الانتهاء من الخطط الوطنية تمت الموائمة بين الخطة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، حيث كانت النتيجة أن غايات الهدف الخامس هي من الأولويات الوطنية وهنا نتائج عمل، وسياسات، وتدخلات لتحقيقها.

القسم الرابع: البيانات والإحصاءات

يناقش هذا القسم البيانات والاحصاءات المتوفرة ودورها في تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال انتاج واستخدام الاحصاءات المراعية للنوع الاجتماعي، فقد حققت دولة فلسطين في هذا الاطار استخدام بيانات أكثر مراعاة لاعتبارات المساواة بين الجنسين في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج والمشاريع، وإجراء مسوحات جديدة لإنتاج معلومات أساسية وطنية بشأن مواضيع متخصصة (مثل استغلال الوقت والعنف القائم على أساس الجنس وملكية الأصول والفقر والإعاقة)، والمشاركة في بناء القدرات لتعزيز استخدام إحصاءات الجنسين (على سبيل المثال، الدورات التدريبية، والحلقات الدراسية حول التقدير الإحصائي)، وفي تفصيل ذلك:

1. أهم ثلاث مجالات لتعزيز المساواة بين الجنسين:

المجال الاول: تنفيذ مسوح وفعاليات جمع البيانات.

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ التعداد والمسوحات خلال السنوات الخمس الماضية ومنها:

الرقم	اسم المسح او التعداد	السنة	الملاحظة
.1	التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات	2017	
.2	مسح انفاق واستهلاك الاسرة	2017	
.3	مسح القوى العاملة	2014،2015،2016،2017،2018	
.4	مسح استخدام الوقت	2013/2012	
.5	مسح العنف في المجتمع الفلسطيني	2019	جاري العمل عليه
.6	المسح الصحي متعدد المؤشرات 2019	2020/2019	جاري العمل عليه

المجال الثاني: النشر ورفع الوعي بقضايا وإحصاءات النوع الاجتماعي ومن أبرز المخرجات لأخر خمس سنوات هي:

الرقم	المخرجات	السنة
.1	مسرحية بعنوان حركة بمحلها، تظهر الفجوات في النوع الاجتماعي في قطاع العمل.	2018
.2	اعداد You tube حول واقع المراة الفلسطينية	2018
.3	بيان صحفي بمناسبة الثامن من آذار	2015، 2016، 2017، 2018، 2019
.4	تقرير المراة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات	2014، 2015، 2016، 2017، 2018
.5	بوستر ومطويات من بيانات مسح الوقت 2013/2012	2017
.6	تذكرة الطالب: أرقام وإحصاءات نحو صنع مستقبل افضل - باللغة العربية	2017

المجال الثالث: التنسيق وتعزيز البناء المؤسسي من خلال:

- تطوير نماذج لعدد من السجلات الادارية بهدف العمل على توفير بيانات من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- رفع كفاء العاملين في وحدات النوع الاجتماعي في مجال التدريب بالإحصاءات والمؤشرات ذات العلاقة سواء كان بالنوع الاجتماعي أو مؤشرات التنمية المستدامة وارتباطها بأجندة التنمية الوطنية.

2. الأولويات الثلاث الأولى لتعزيز إحصاءات الجنسين الوطنية خلال السنوات الخمس القادمة:

الأولويات هي:

1- اشتقاق المزيد من المؤشرات التي تقيس مدى تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في مقدمتها اتفاقية سيداو.

2- التركيز على توفير بيانات التنمية المستدامة المتعلقة بمؤشرات النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.

3- توسيع بناء الشراكات الوطنية والاقليمية وتعزيز القدرات الاحصائية لموظفي الوحدات الاحصائية من أجل توفير بيانات المؤشرات ذات العلاقة.

3. المؤشرات المحددة لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة:

تم بناء أجندة السياسات الوطنية على أساس الأولويات التي تضع المواطن الفلسطيني في محور عملية التخطيط وأحد مرجعياتها هي أهداف التنمية المستدامة، اضافة الى الخطط الاستراتيجية القطاعية كان هناك خطة استراتيجية عبر قطاعية خاصة بالنوع الاجتماعي التي أخذت بالاعتبار التدخلات والسياسات التي تضمن تحسين واقع مشاركة النساء والتقدم نحو المساواة بين الجنسين. تم تحديد 44 مؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة ضمن أولويات أجندة السياسات الوطنية، ويتم العمل حاليا مع كافة الشركاء للانتهاء من تحديد المؤشرات الموطنة.

4. مؤشرات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المؤشرات المتعلقة بالجنسين في إطار أهداف التنمية المستدامة الأخرى:

تم العمل على تقييم المؤشرات من حيث التوفر من خلال مصفوفة البيانات التي تم إعدادها من قبل الجهاز، حيث أن هناك 7 مؤشرات من أصل 14 مؤشر ضمن الهدف الخامس متوفر بياناتها، ويتم العمل حاليا على إعداد نماذج جمع البيانات لتغطية باقي المؤشرات الغير متوفرة.

5. التقسيمات التي يتم تقديمها بشكل روتيني عن طريق المسوحات الرئيسية:

العمر والجنس والتعليم والحالة الاجتماعية والموقع الجغرافي تتوفر بشكل روتيني عن طريق المسوحات الرئيسية وبشكل دائم.

* * *